بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : عبد العزيز بن حميد بن محمد الجهني ... قسم : اللغة العربية

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : نحو وصرف ...

عنوان الأطروحة : ((آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه (الأصول في النحو)))

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٩/١/١٤١٨هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه. والله الموفق.

أعضاء اللجنة

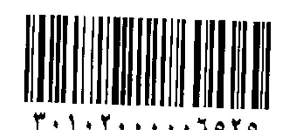
المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم	الاسم: د. حسن الشاعر	الاسم: د. عبد الرحمن العثيمين
التوقيع: [signature]	التوقيع: [signature]	التوقيع: [signature]

رئيس قسم الدراسات العليا

[signature]

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا



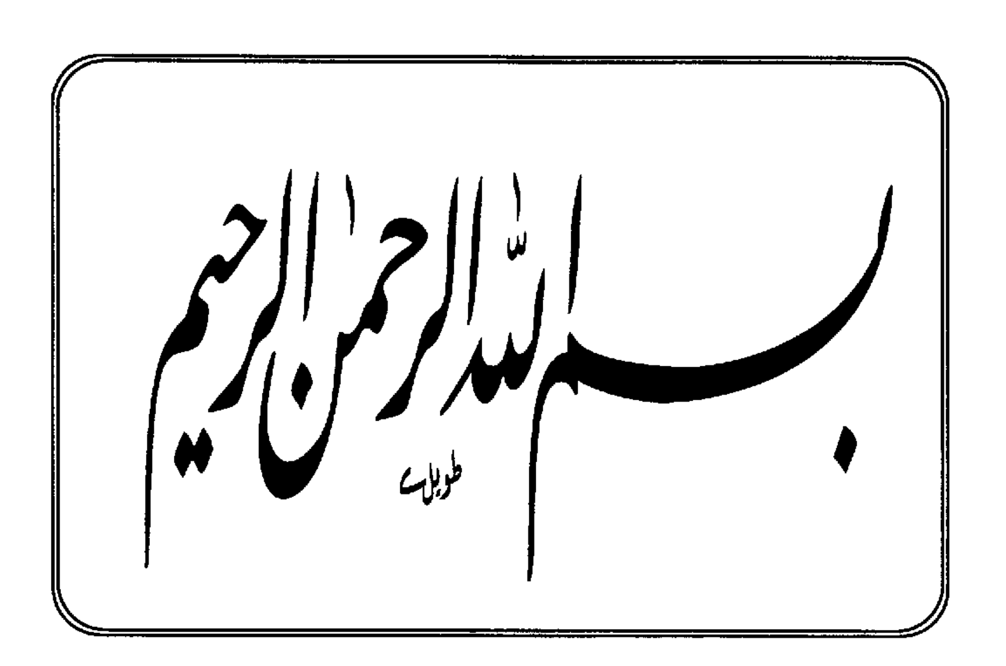
آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه (الأصول في النحو)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها تخصص نحو وصرف

من الطالب
عبد العزيز بن حميد بن محمد الجهني

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح بحيري إبراهيم

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م


بسم الله الرحمن الرحیم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . وبعد

فهذا ملخص للرسالة التي تقدمت بها إلى كلية اللغة العربية قسم النحو والصرف لنيل درجة الماجستير بعنوان (آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول في النحو) .

وقد قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة تحدثت في المقدمة بإيجاز عن نشأة علم النحو ثم السبب في اختيار الموضوع ومنهجي في دراسته .

ويأتي بعد ذلك التمهيد وقد خصصته لدراسة ابن السراج وكتابه الأصول ثم فصول البحث الأربعة وقد قمت بتقسيمها على النحو التالي :

الفصل الأول : الآراء التي وافق فيها ابن السراج الكوفيين .

الفصل الثاني : الآراء التي وافق فيها أحد أئمة البصريين في تفرده .

الفصل الثالث : الآراء التي تفرد بها .

الفصل الرابع : الآراء التي نسبت له وفي الأصول ما يخالفها .

ثم أنهيت البحث بخاتمة جمعت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث وقد ألحقت بالبحث فهارس فنية متعددة كفهرس الآيات والأحاديث والأمثال والأعلام والموضوعات .

هذا والله أسأل أن يرزقنا العلم النافع وأن يوفقنا لما يحب ويرضى إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الطالب	المشرف	العميد
عبدالعزيز بن حميد الجهني	**د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم**	**أ.د. حسن باجودة**

مقدمة

الحمدُ للهِ الذي علّم بالقلمِ، علّمَ الإنسانَ ما لم يعلم، والصّلاةُ والسّلامُ على من أُوتيَ جوامعَ الكَلِمِ وبدائعَ الحِكَمِ، نَبِيِّنَا وَحبيبِنا وقدوتِنا محمدٍ صلّى اللّهُ عليه وعلى آلِهِ وصحبِهِ وَسلَّم.

وبعد، فإنَّه مما لا شكَّ فيه أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد فَضَّلَ القرآنَ على جميعِ الكتبِ كما فَضَّلَ دينَنَا على سائرِ الأديانِ وَنَبِيَّنَا على سائرِ الأنبياءِ وَلُغتنا على سائرِ اللغاتِ.

وقد خَصَّ اللّهُ تبارَكَ وتعالى هذه اللغَةَ بأنْ جَعَلَهَا وعاءَ دينِهِ، ووسيلةَ دعوتِهِ، ومادةَ كتابِهِ، قال تعالى: ﴿***وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ. عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ***﴾[1]. وهذا الكتابُ كانَ اللّهُ عزَّ وَجَلَّ قد تعهَّدَ بحفظِهِ وصيانتِهِ قالَ تعالى: ﴿***إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ***﴾[2].

وقد كان هذا الحفظُ سبباً في حفظِ اللغةِ التي بها نَزَلَ وفيها تَكَلَّمَ، حيثُ أضفى عليها من المهابةِ والإجلالِ، ماميزَها عن غيرِها من اللغاتِ. قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية: (إنَّ نفسَ اللغةِ العربيةِ من الدين، ومعرفتُها فرضٌ واجبٌ، فإنَّ فهمَ الكتابِ والسنةِ فرضٌ، ولا يُفْهَمُ إلا بفهمِ اللغةِ العربيةِ، وما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ)[3].

---

(١) الآيات (١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥) من سورة الشعراء.

(٢) آية (٩) من سورة الحجر.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٧٠).

وقد كانت العربُ تتكلمُ باللغةِ على سليقتِها، لا تتكلفُ فيه إعراباً، ولا تتمحكُ فيه نطقاً، إلى أن انتشرَ الإسلامُ، وكَثُرَ المسلمون وكان جُلُّهُمْ من غيرِ العربِ، فاختلطوا بالفصحاءِ وتعلموا لغتَهم، ولكنْ دون تمكنٍ وبدون اتقان، فَأَثَّرَ ذلك في أبناءِ اللغةِ بسببِ اختلاطِهم بهم ومساكنتِهم لهم، فَدَبَّ اللحنُ إلى ألسنتِهم وكَثُرت العُجمةُ في كلامِهم، بما لم يكنْ معروفاً من قبل.

وَشَعَرَ الغيورونَ من أهلِ اللغةِ بهذا الداءِ الذي بَدَأَ ينخُرُ في جسدِها، خصوصاً وأنَّ هذا الداءَ لَحِقَ أَطْهَرَ كتابٍ وأشرفَ نصٍّ ألا وهو كلامُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1]، فَبَدَأَ التفكيرُ في وَضْعِ أُسسٍ تحفظُ اللغةَ وتصونُ قواعدَها، وتحمي الألسنةَ من العجمةِ والقرآنَ من التحريفِ، فَجُمِعَت القواعدُ وأُصِّلَت الأصولُ إلى أَنْ أصبحتْ فيما بعد علماً مستقلاً بذاتِه، أُطْلِقَ عليه علمُ النَّحْوِ.

وقد أجمعتْ أكثرُ المصادرِ التي تحدثتْ عن نشأةِ هذا العلمِ أَنَّ الارهاصاتِ الأولى فيه كانتْ على يدِ أبي الأسودِ الدُّؤَلي بإيعاز من عليٍّ بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللّهُ عنه.

من هنا نعرفُ أَنَّ هذا العلمَ قامَ في أَوَّلِ الأمرِ لحمايةِ النصِّ القرآني وصيانتِهِ من التحريفِ، وهذا السببُ - وإن كان هو الأصل - لم يكن الوحيد في هذه النشأةِ، فقد كانتْ هناك دوافعُ أُخَرُ ساعدتْ على ظهورِه وَعَجَّلَتْ بنشوءِه، بَيَّنَهَا الزجاجيُّ - مجيباً على من سَأَلَ عن فائدةِ علمِ النَّحوِ - بقولِه: (الفائدةُ فيه الوصولُ إلى التكلمِ بكلامِ العربِ على الحقيقةِ صواباً غيرَ مبدَّلٍ ولا مُغَيَّرٍ، وتقويمُ كتابِ اللهِ

---

(١) آية (٤٢) من سورة فصلت.

عَزَّ وَجَلَّ، الذي هو أصلُ الدينِ والدنيا والمعتمدُ ، ومعرفةُ أخبارِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ، وإقامةُ معانيها على الحقيقةِ؛ لِأَنَّهُ لا تُفْهَمُ معانيها على صحةٍ إلا بِتَوْفِيَتِهَا حقوقَها من الإعراب)[1].

وقد أصبحَ هذا العلمُ فيما بعد من أشرفِ العلومِ التي يتطلعُ إليها طلابُ العلمِ وذلك لِتَعَلُّقِهِ بأشرفِ كتابٍ في الوجودِ، ومن المعلومِ أَنَّ شرفَ العلمِ من شرفِ المعلومِ.

لذا حَثَّ كثيرٌ من السلفِ على تعلُّمِ هذا العلمِ وَرَغَّبُوا فيه، ومن ذلك ما رُوِيَ عن عبدِ الملك بنِ مروانَ قولُه : (تَعَلَّمُوا النَّحْوَ كما تعلَّمُونَ الفَرَائِضَ والسُّنَنَ) وقال الزُّهْرِيُّ : (ما أحدثَ الناسُ مروءةً أحبَّ إليَّ من تعلُّمِ النحوِ).

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ : (معلومٌ أَنَّ تعلُّمَ العربيةِ، وتعليمَ العربيةِ فرضٌ على الكفايةِ، وكان السلفُ يُؤَدِّبُونَ أولادَهُم على اللحنِ. فنحنُ مأمورونَ أَمْرَ إيجابٍ أو أَمْرَ استحبابٍ أَنْ نحفظَ القانونَ العربي، ونُصْلِحَ الألسنَ المائلةَ عنه، فيحفظُ لنا طريقةَ فهمِ الكتابِ والسنةِ والاقتداءِ بالعربِ في خطابِها. فلو تُرِكَ الناسُ على لحنِهِم كان نقصاً وعيباً)[2].

وهذا العلمُ تزدادُ أهميتُه كلما ازدادَ الإنسانُ علماً، ولا يمكنُ لعالمٍ أَنْ يصلَ إلى رتبةِ الاجتهادِ دون تمكنٍ من علمِ النحوِ، (وذلكَ أَنَّ أئمةَ الأمةِ من السلفِ والخلفِ أجمعوا قاطبةً على أَنَّهُ شرطٌ في رتبةِ الاجتهادِ، وأَنَّ المجتهدَ لو جَمَعَ جميعَ العلومِ لَمْ يبلغْ رتبةَ الاجتهادِ حتى يعلمَ من قواعدِ النحوِ ما يعرفُ به المعاني

(١) الايضاح في علل النحو (٩٥).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٢/ ٢٥٢).

المتعلقة معرفتها به منه)[1].

وهو بهذا يتحقق فيه مُسَمَّى العلم المستطيل[2].

ومن حكمةِ الله عَزَّ وجلَّ أنْ هَيَّأَ لهذا العلم رجالاً فحولاً بذلوا أَنْفُسَهُم له وتفانوا في خدمتِهِ تعلماً وتعليماً.

وَمِنْ هولاءِ الفحولِ علمٌ جليلٌ ونحويٌّ بارزٌ، هو أبو بكرٍ محمدُ بنُ السَّرِيِّ بن سَهْلٍ بن السَّراج، أَحَدُ أئمةِ البصريين ونحاتِهِم المشهورين، وهو صاحبُ كتابِ الأُصول، الذي جَمَعَ فيه أصولَ علمِ العربيةِ، حتى قِيل: كان النحوُ مجنوناً حتى عَقَلَه ابنُ السراج بأصولِه.

وكثيراً ما كنت أقرأُ في ترجمةِ ابنِ السراج قولَ المرزبانيِّ عن كتابِ الأصول: إِنَّهُ عَوَّلَ فيه على مسائلِ الأخفشِ ومذاهبِ الكوفيين وخالفَ أصولَ البصريين في أبوابٍ كثيرة.

وقد تناقلتْ كتبُ التراجمِ هذه المقولةَ عن المرزبانيِّ دون تعليقٍ أو تحقيقٍ، وَأَخَذَهَا المتأخرونَ دون تثبتٍ أو تدقيقٍ.

فَرَغِبْتُ في الوقوفِ على صحةِ هذه المقولةِ ومدى مطابقتِها لما في الأصول، خصوصاً وأَنَّ مؤلفَ الكتابِ من أئمةِ البصريين كما بينتُ ذلك في مذهبِهِ النحوي.

---

(١) لمع الأدلة (٩٥).

(٢) جاء ذلك في تلك القصة التي رواها أبو بكر بن مجاهد، قال: (كنتُ عند أبي العباس ثعلب فقال: يا أبا بكر اشتغلَ أهلُ القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغلَ أهلُ الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلتُ أنا بزيد وعمرو فليت شعري ماذا يكونُ حالي في الآخرة؟ فانصرفتُ من عنده تلك الليلة فرأيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي: (أَقْرِئْ أبا العباس عني السلام، وَقُلْ له أنت صاحبُ العلمِ المستطيل). نزهة الألباء (١٧٥، ١٧٦).

وقد دفعتني هذه الرغبةُ إلى أنْ يكونَ هذا البحثُ هو موضوعَ رسالتي لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف بعنوان ((آراءُ ابنِ السراجِ غيرُ البصريةِ في كتابِهِ الأصول في النحو)).

وقد قَوَّى من عزمي في اختيار هذا الموضوع أَنَّ ابنَ السراج - وهو العلمُ البارزُ - لم يأخذْ حَظَّه من الدراسة والبحث كغيره من أعلام النحو، على الرغم من أَنَّه يُشَكِّلُ حلقةً مهمة من حلقات النحو العربي، فهو استاذٌ لجيل من النحاة تتلمذوا على يديه وأصبحوا فيما بعد من مشاهيرِ النُّحاةِ وأئمتِهم كالزجاجيِّ والسيرافيِّ والفارسيِّ والرمانيِّ.

وأكبرُ شاهد على ما ذكرتُه سابقاً أَنَّنا نجدُ من أهل التخصص من يخطئُ في اسمه[1] ومن لا يعرفُ مذهبه[2].

ومن جملة الأسباب التي دفعتني لهذا الموضوع أَنَّ كتابَ الأصول، وهو أكبرُ كتبِ ابنِ السراج الموجودة، والذي يُعَدُّ المرجعَ لأكثر آرائه، لَحِقَهُ ظلمٌ كبير من محققه، مما أدى إلى البعدِ عن الكتاب وانصرافِ الطلاب عنه.

كلُّ هذه الأسباب مع ما لقيتُه من تشجيعٍ من بعض أساتذتي الفضلاء جعلتني

---

(١) فهذا محققُ شرح ابن الناظم يترجمُ لابن السراج بقوله: (ابن السراج: هو طالبُ بن محمد بن نشيط، أبو أحمد، النحوي، المعروف بابن السراج، أخذ عن ابن الانباري، وله مختصر في النحو، وكتاب عيون الأخبار، وفنون الأشعار، ولم يزد على ذلك (٢/ ١٦) بغية الوعاة، ولم أر له ترجمة في انباه الرواة).
شرح ابن الناظم (١٣٥) حاشية (٤) وهذا من أعجب العجب.

(٢) وقال محققُ شرح المرادي على الألفية في ترجمة ابن السراج: (وكان يُعَوِّلُ في النحو على مذهب الكوفيين) شرح المرادي (١/ ٢٠٥).

أمضى قدماً في هذا الموضوع وأخوض غمار هذا الكتاب حتى استوى البحثُ على سوقِهِ واكتملتْ مادتُه وجعلتُه في أربعةِ فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتلحقها خاتمة.

التمهيـد : وخصصته لدراسة ابن السَّراج وكتابه الأصول.

الفصل الأول : وجمعت في هذا الفصل المسائل التي يوافق فيها ابنُ السَّراج الكوفيين صراحة.

الفصل الثاني : جمعت فيه المسائل التي وافق فيها أحدَ أئمةِ البصريين في تفرده، وقسمته مبحثين:

المبحث الأول: المسائل التي وافق فيها الأخفش.

المبحث الثاني: المسائل التي وافق فيها المبرد.

الفصل الثالث: وخصصته للمسائل التي تفرد بها ابنُ السَّراج عن غيره من النحاة.

الفصل الرابع: وجمعت فيه الآراء التي نسبت لابنِ السَّراج في كتب النحو المتأخرة عنه مع تصريحه في الأصول بما يخالف هذا الرأي.

الخاتمة : وذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج في هذا الموضوع.

وقد كان منهجي في دراسة مسائلِ هذا البحث بعد أنْ جمعتُ المادةَ العلميةَ من خلال القراءة المتأنية لكتاب الأصول، أنْ أصنفَ المسألةَ ثم أنقلَ مذاهبَ النحاةِ فيها السابقين واللاحقين لابنِ السَّراج مع التركيز على أئمة البصريين وبخاصة سيبويه، الذي يعد كتابه أساس النحو البصري. ثم أورد رأي ابن السراج في المسألة مبيناً موقفه منها ثم أذكر من تابعه فيها من النحاة.

ولا يسعني في الختام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل بعد شكر المولى عز وجل

إلى جامعة أم القرى التي فتحت ذراعيها لنا ويسرت السبل دراستنا، وأخص بالشكر كلية اللغة العربية وعلى رأسها الاستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد رئيس قسم الدراسات العليا بالكلية الذي ما فتئ يذلل الصعاب ويوجه إلى الصواب فكان نعم المربي لأبنائه الطلاب فله منا جزيل الشكر ومن الله عظيم المثوبة والأجر وجعل ذلك في موازين حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

ثم الشكر والتقدير لاستاذي القدير الاستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم الذي تكرم علي بالكثير من وقته وبالمفيد من فضله وعلمه، فأفدت من نصحه وأفاد البحث من توجيهه ونقده، فجزاه الله عني خير الجزاء وبارك في علمه ووقته.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وأسأل الله العلي العظيم أن يغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما هو أعلم به منا وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم إنه نعم المولى ونعم النصير.

تمهيد

أولاً: ابن السَّرَّاج:[1]

أ- اسمه ونسبه ونشأته:

هو أبو بكر محمد بن السَّرِي بن سهل[2] البغدادي النحوي، المعروف بابن السَّرَّاج.

والسَّرَّاج: (بفتح السين وتشديد الراء في آخرها جيم، هذا منسوب إلى عمل السرج، وهو الذي يوضع على الفرس)[3].

ولم تذكر المصادر التي ترجمت لابن السراج تاريخ ولادته أو مكانها، وقد رجح محققو الموجز[4] والأصول[5] أن تكون ولادته بين سنة (٢٦٠هـ)، وسنة (٢٦٥هـ). معتمدين في ذلك على تلمذته على المبرد المتوفى سنة (٢٨٥هـ).

---

(١) انظر في ترجمة ابن السراج: طبقات النحويين (١١٢) والفهرست (٩٢) وتاريخ العلماء النحويين (٤٠) وتاريخ بغداد (٥/ ٣١٩) والأنساب (٧/ ١١٤) ونزهة الألباء (١٨٦) والمنتظم (١٣/ ٢٧٧) وانباه الرواة (٣/ ١٤٥) والمحمدون من الشعراء (٣٤٣) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٤) واللباب (٢/ ١١١) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩) وإشارة التعيين (٣١٣) والعبر (١/ ٤٧٢) وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٨٣) وتاريخ الإسلام: حوادث (٣١٦) والوافي بالوفيات (٣/ ٨٦) والبلغة (١٩٧) وبغية الوعاة (١/ ١٠٩) وشذرات الذهب (١/ ٢٧٣) ومفتاح السعادة (١/ ١٥٦) ومعجم المؤلفين (١٠/ ١٩).

(٢) أول من ذكر هذا الاسم ياقوت في معجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٤). وتبعه ابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩).

(٣) الأنساب (٧/ ١١٢) وانظر: اللباب (٢/ ١١١) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٤٠).

(٤) انظر: الموجز (٦).

(٥) انظر: ابن السراج النحوي (٩).

ولكنْ يبدو أَنَّ ولادتَه كانتْ قبل هذا التاريخ، يدلُّ على ذلك أخذُ ابن السراج عن أبي سعيد السُّكَّريِّ[1] المتوفى سنة (٢٧٥هـ) على الأرجح، وأبو سعيد هذا لم تذكر المصادرُ التي ترجمتْ لابن السراج أَنَّه من شيوخه، ولكنْ جاء في معجمِ الأدباءِ قولُ ياقوت: (قرأتُ بخط أبي الفتح عثمان بن جني الذي لا أرتابُ به قال: وسألتُه ـ يعني أبا علي ـ فقلتُ: أقرأتَ أنتَ على أبي بكر؟ فقال: نَعَمْ قرأتُ عليه، وقَرَأَ أبو بكر على أبي سعيد السُّكَّرِيِّ، قال: وكان أبو بكر قد كَتَبَ من كتب أبي سعيد كثيراً)[2].

ويؤكدُ هذا ما نقلَه الفارسيُّ في كتابِ الشعرِ[3] والمسائلِ العسكريةِ[4] وابنُ جني في المنصف[5] من رواية ابنِ السَّرَّاج عن أبي سعيد السُّكَّرِيِّ.

أما نشأته فأكثرُ الروايات التي نقلتْها كتبُ التراجم عن حياتِهِ تدلُّ على أَنَّه نشأَ وترعرعَ في بغداد وهي التي أصبحَ فيما بعد إمامَ النحاةِ فيها إلى أَنْ تُوفيَ.

ب- مكانته العلمية:

نَشَأَ ابنُ السراج في بغدادَ وهي تَعُجُّ بالعلماء الكبار في جميعِ الفنون، فاختارَ

---

(١) هو الحسن بن الحسين السُّكَّري، كان ثقةً دَيِّناً صادقاً، وكان راوية البصريين، أخذ عن أبي حاتم السجستاني والرياشي. له عدة تآليف في اللغة وعمل أشعاراً لعدة شعراء كامرئ القيس والنابغة. انظر: طبقات النحويين (١٨٣) والفهرست (١١٧) ونزهة الألباء (١٦٠) وبغية الوعاة (١/ ٥٠٢).

(٢) معجم الأدباء (٢/ ٨٢٠).

(٣) انظر: كتاب الشعر (١/ ٣٠١).

(٤) انظر: المسائل العسكرية (١٩٦).

(٥) انظر: المنصف (٣/ ٥٧، ٦١، ٨٨، ٩٠).

لنفسه علم النحو وما يتصل به من علم تفسير وقراءات وصرف ولغة وشعر وعروض، وكان إمامه في ذلك الوقت أبا العباس المبرد رأس البصريين في زمانه. فلزمه ابن السراج في حداثة سنه، وظهرت عليه أمارات الذكاء والفطنة مما كان سببا في تقريب المبرد له واستئناسه به.

نقل القفطي عن ابن درستويه قوله: (كان ابن السراج من أحدث غلمان المبرد سناً مع ذكائه وفطنته، وكان المبرد يميل إليه ويقربه، وينشرح له، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات ويأنس به)[1].

وقد أفاد ابن السراج من ملازمته للمبرد فقرأ عليه كتاب سيبويه قراءة تمعن وتدبر، سبر فيها أغواره وعرف أسراره. يدل على ذلك قول ابن كيسان لمبرمان عندما قصده ليقرأ عليه كتاب سيبويه فامتنع وقال له: (اذهب به إلى أهله، يعني الزجاج وابن السراج)[2].

وبعد وفاة المبرد كان من المفترض أن يتصدر ابن السراج في مكان شيخه إلا أن الأمور سارت على غير المتوقع، فقد غير ذلك الطالب النجيب مسار حياته بعد وفاة شيخه واتجه للموسيقى وانشغل بها عن العلم.

وقد يرجع السبب في ذلك إلى حداثة سنة مع كثرة المغريات في تلك الحياة الصاخبة في عاصمة العباسيين بغداد.

أضف إلى ذلك الفراغ الكبير الذي تركه شيخه بعد وفاته ولكن - من نعم الله عليه - لم تدم هذه الحياة طويلاً، وإنما كانت سحابة صيف وانقشعت، وكان الفضل في ذلك يرجع بعد الله إلى أبي إسحاق الزجاج.

(١) انباه الرواة (٣/ ١٤٨).
(٢) معجم الأدباء (٥/ ٢٣٠٧).

وكان ذلك في تلك الزيارة المباركة التي قدم فيها ابن السراج في يوم على الزجاج (مسلما عليه بعد موت المبرد، فسأل رجل الزجاج عن مسألة، فقال لابن السراج: أجبه يا أبا بكر، فأجابه فأخطأ، فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتك، ولكن المجلس لا يحمل[1] هذا، وقد كنا نشبهك في الذكاء والفطنة بالحسن بن رجاء، وأنت تخطئ في مثل هذا! فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق وأدبتني وأنا تارك ما درست مذ قرأت (الكتاب) - يعني كتاب سيبويه - لأني شغلت عنه بالمنطق والموسيقى، وأنا أعاود، فعاود وصنف ما صنف. وانتهت إليه الرياسة بعد موت الزجاج)[2].

وهكذا كانت هذه القسوة من ذلك العالم سببا في عودة ابن السراج إلى الحياة العلمية وانكبابه على (الكتاب) قراءة وتدريساً حتى بلغ ما بلغ من شهرة، وأصبح مرجع النحاة في بغداد.

وقد عرف العلماء له تلك المكانة، فهو عندهم من أئمة البصريين كالخليل وسيبويه[3]، ومن الثقات[4]. كما أهالوا عليه عبارات الثناء والمديح مما هو أهله.

فهذا البغدادي يقول عنه: أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية[5].

وقال ابن الانباري: أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين[6].

وقال ابن خلكان: كان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله ونبله

(١) كذا في المطبوع، وفي معجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٥) : (يحتمل) وهو أولى.

(٢) انباه الرواة (٣/ ١٤٨-١٤٩).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١١٣).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٥/ ٣١٩) وخزانة الأدب (٩/ ٣١٧).

(٥) تاريخ بغداد (٥/ ٣١٩).

(٦) نزهة الألباء (١٨٦).

وجلالةِ قدره في النحو والآداب[1].

كما وَصَفَهُ الذهبيُّ ـ وهو من هو في علم الرجال ـ في العِبَرِ: بالعلامةِ[2]، وفي السِّيَرِ: بإمام النحو، ومن انتهى إليه علمُ اللسان[3].

ونختمُ هنا بقول البغداديِّ في الخزانة عندما أوردَ خلافَ ابن عُصْفُورٍ مع ابنِ السراجِ في إحدى المسائل، قال: (وكلامُ ابنِ السراجِ نَصٌّ مُدلّلٌ لا دَفْعَ له، وهو إمامُ البصريين كسيبويه، وليس وراءَ عَبَّادَانَ قرية)[4].

جـ- أخلاقه:

لا شك أَنَّ حسنَ الخُلُقِ صفةٌ حميدةٌ يجملُ بكل إنسان أَنْ يتحلى بها، ولكنَّها في العلماءِ أجمل؛ لأنَّهم ورثةُ الأنبياء الذين هم أحسنُ الناس خُلُقاً وأكملُهم أدباً.

وابنُ السراج من هؤلاء العلماء الذين تَجَمَّلُوا بهذه الصفة، فقد وردتْ في ترجمته عدةُ روايات تدلُّ على حُسْنِ خُلُقه وأصالةِ منشأه.

من ذلك ما ذكرناه سابقاً من قدومه على الزجاج مسلماً عليه بعد موتِ المبرد.

فهذه الزيارةُ يظهرُ منها الوفاءُ لشيخه بعد وفاته.

وتَقَبُّلِهِ توبيخَ الزجاجِ له على الملأِ وقسوتِهِ في الكلام معه بصدرٍ رَحِبٍ وإقرارٍ بالخطأِ، يدلُّ على خُلُقٍ رفيعٍ وأدبٍ جمٍّ قَلَّ أَنْ يتوفرَ في كثيرٍ من طلابِ العلمِ.

---

(١) وفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩).

(٢) انظر: العبر (١/ ٤٧٢).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٨٣).

(٤) خزانة الأدب (١٠/ ٧٨).

ولأنَّ الإنسانَ كلما ازدادَ علماً ازدادَ تواضعاً، فكذلك ابنُ السراج عندما بلغَ ما بلغَ من العلمِ والمكانةِ في بغداد لم يزدْه ذلك إلّاَ تواضعاً، فهذا تلميذُه الرمانيُّ يروي أنَّه جرى بحضرة شيخه ابن السراج ذِكْرَ كتابه الأصول فقال قائلٌ: هو أحسنُ من المقتضب. فقال أبو بكر: لا تقلْ هذا، فإنَّما استفدنا ما استفدناه من صاحب (المقتضب) وأنشد:

وَلو قَبلَ مَبْكَاهَا بكيتُ صبابةً ... بِسُعْدَى شفيتُ النَّفْسَ قَبلَ التندمِ

ولكنْ بَكَتْ قبلي فَهَيَّجَ لِي البُكَا ... بُكَـاهَا فَقُـلْتُ الفَضْلِ للمُتَقَدِّمِ[1]

ومما يدلُّ على فضلِ ابن السراج وأدبِه حسنُ اختيارِه لجلسائِه، فها هي كتبُ التراجم تروي لنا قصةَ اجتماعِه مع أبي بكر بن مجاهد وإسماعيلَ القاضي في بستان. وهما من هما في الفضل والعلم.

ونشيرُ هنا إلى ما أوردَه الزُّبيديُّ في طبقاتِ النحويين نقلاً عن الأوارجيِّ الكاتبِ قال: (وأنشدني لنفسِه - أي ابن السراج - لمَّا جُدِرَ ابنُ ياسر المغني - وكان من أحسنِ الناسِ وجهاً، وكان قد عَلِقَ به وَهَويَه- :

لِي قَمَـرٌ جُـدِّرَ لمَّـا اسْتَـوَى ... فَـزَادَه حُسْنَـاً فـزادتْ هُمُـومِي

أَظُنُّـهُ غَنَّـى لِشَمْسِ الضُّحَى ... فَنقَّطَتْـهُ طَربـاً بِالنُّجُـومِ)[2]

وقد نَقلَ هذين البيتينِ أبو المحاسنِ التَّنُوخي[3] والقفطيُّ[4] والذهبيُّ[5] في أثناء

---

(١) انظر: الفهرست (٩٣) ونزهة الألباء (١٨٦) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٥).

(٢) طبقات النحويين (١١٤).

(٣) انظر: تاريخ العلماء النحويين (٤٤).

(٤) انظر: انباه الرواة (٣/ ١٤٨) والمحمدون من الشعراء (٣٤٥).

(٥) انظر: تاريخ الإسلام: حوادث (٣١٦) هـ. وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٨٤).

ترجمتهم لابن السراج وأغفلها الكثيرون.

وأظن أن هذين البيتين وقصتهما هما اللذان جعلا الذهبي يقول عنه: (هوي ابن يانس المطرب، وله أخبار سامحه الله)[1].

والحقيقة أن في نسبة هذين البيتين لابن السراج شكاً وذلك لورود هذين البيتين في بعض المصادر منسوبين لشاعرين كبيرين من شعراء العصر العباسي.

الأول: الخليفة الشاعر عبد الله بن المعتز، فقد أورد أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني في ترجمة هذا الشاعر القصة التالية: قال: (حدثني جعفر[2] قال: كان لعبد الله بن المعتز غلام يحبه وكان يغني غناء صالحاً، يقال له: نشوان، فجدر وجزع عبد الله لذلك جزعاً شديداً ثم عوفي ولم يؤثر الجدري في وجهه أثراً قبيحاً، فدخلت إليه ذات يوم فقال لي: يا أبا القاسم قد عوفي فلان بعدك وخرج أحسن مما كان، وقلت فيه بيتين، وغنت زرياب فيهما رملاً ظريفاً فاسمعهما إنشاداً إلى أن تسمعهما غناء، فقلت يتفضل الأمير أيده الله تعالى بإنشادي إياهما فأنشدني:

لي قمر جدر لما استوى	فزاده حسناً فزادت همومي
أظنه غنى لشمس الضحى	فنقطته طرباً بالنجوم

فقلت: أحسنت والله أيها الأمير، فقال لي: لو سمعته من زرياب كنت أشد استحساناً له، وخرجت زرياب فغنته لنا في طريقة الرمل في أحسن غناء فشربنا

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٨٤).

(٢) أبو القاسم جعفر بن قدامة بن زياد الكاتب من أهل الأدب والعلم وأحد مشاهير الكتاب له عدة مصنفات في صنعة الكتابة. توفي رحمه الله سنة تسع عشرة وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٢٠٥) ومعجم الأدباء (٢/ ٧٨٨).

عليه عامة يومنا)[1].

والثاني: هو المفجع البصري[2]. فقد نسب له هذين البيتين الثعالبي في يتيمة الدهر[3]، والقفطي في المحمدون من الشعراء[4] وياقوت في معجم الأدباء[5].

د- شيوخه:

لم تذكر كتب التراجم التي تحدثت عن ابن السراج من شيوخه سوى المبرد، إمام البصريين في زمانه الذي لازمه ابن السراج منذ حداثة سنة حيث ظهرت عليه علامات الذكاء والنبوغ فقرأ على المبرد كتاب سيبويه وغيره من كتب الأدب.

ولا أظن أن علماً كابن السراج في علمه وفضله اكتفى بالقراءة على المبرد الذي توفي وابن السراج في شبابه، خصوصاً وأنه كان يقطن في بلد العلم ومجمع العلماء، وفي تلك الحقبة التي كان العلماء يتنافسون فيها بكثرة الرواية.

وقد وقفت في أثناء تتبعي لآراء ابن السراج في بعض المصادر على نقول لابن السراج عن شيوخ لم تذكرهم كتب التراجم، وهم:

١- أبو سعيد السكري:

قال ياقوت في معجم الأدباء: (قرأت بخط أبي الفتح عثمان بن جني الذي

---

(١) الأغاني (٩/ ١٣٦).

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الله، وقيل: ابن أحمد، وقيل: ابن محمد البصري، أديب شاعر، وهو من شعراء الشيعة أخذ عن ثعلب وغيره، وله مهاجاة مع ابن دريد.
انظر: الفهرست (١٢٣) وانباه الرواة (٣/ ٣١٢) والمحمدون من الشعراء (٣٠).

(٣) انظر: يتيمة الدهر (٢/ ٤٢٧).

(٤) انظر: المحمدون من الشعراء (٣٣).

(٥) انظر: معجم الأدباء (٥/ ٢٣٤٤).

لا أرتابُ به قال: وسألتُه - يعني أبا علي - فقلتُ: أَقرأْتَ أنتَ على أبي بكر؟ فقال: نعم قرأتُ عليه، وقَرَأَ أبو بكر على أبي سعيد السُّكَّرِيِّ)[1].

وقال الفارسيُّ في المسائل العسكرية: (وَمن الضرورةِ غيرِ المستحسنةِ ما أَنْشَدَهُ أبو بكر عن السُّكَّرِيِّ عن أبي حاتم. . .)[2].

كما أثبتَ هذا النقل أيضاً ابنُ جني في المنصف[3] بإسناده عن أبي علي عن أبي بكر بن السراج عن أبي سعيد السُّكَّرِيِّ.

٢- أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر[4]:

قال الزجاجيُّ في أماليه: (أَنْشَدَنَا أبو بكر بن السراج، قال: أَنْشَدَنَا أحمدُ بن أبي طاهر لنفسه. . .)[5].

٣- أبو العباس ثعلب:

قال الفارسيُّ في الحلبيات: (وَرَوَى أبو بكر أَنَّ أحمدَ بن يحيى أَمْلَى عليهم عن الفراءِ: لا أَزِيْلُ أَقُوْلُ ذَاكَ)[6].

---

(١) معجم الأدباء (٢/ ٨٢٠).

(٢) المسائل العسكرية (١٩٦).

(٣) انظر: المنصف (٣/ ٥٧، ٦١، ٨٨، ٩٠).

(٤) أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر، مرور وذي الأصل من الشعراء المشهورين والبلغاء المذكورين بالفهم والعلم، له مصنفات كثيرة من أشهرها كتاب (تاريخ بغداد في أخبار الخلفاء والأمراء وأيامهم) وُلِدَ سنة أربع ومائتين وتُوفيَّ في بغداد سنة ثمانين ومائتين.
انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢١١) ومعجم الأدباء (١/ ٢٨٢).

(٥) أمالي الزجاجي (١١٠).

(٦) الحلبيات (٢٧٧).

وقالَ في موضعٍ آخر: (وَرَوَى محمدُ بن السَّرِيِّ عن أحمد بن يحيى: جِيءَ به...)[1].

وقالَ في البغداديات: (... وفيما حكاه أبو بكرٍ عن ثعلب من تفاسيرِ غريبِ الأبنيةِ: الدَّيامِيمُ: فلاةٌ يدومُ فيها السير)[2].

كما جاءَ ذكرُ ثعلب في الأصول[3] في أكثر من موضع.

٤- أبو بكر محمدُ بنُ خَلَف بن حَيَّان الضَّبِّيّ القاضي المعروفُ بِوَكِيْع[4]:

نَقَلَ حكايةً عنه أبو سعيد السيرافي في أخبار النحويين البصريين[5].

٥- أبو جعفر أحمدَ بن محمد بن رُسْتُم الطَّبري[6]:

قال ابنُ جني في سِرِّ صناعةِ الإعراب: (وَأَخْبَرَنِي أبو علي عن أبي بكر عن أبي جعفر بن رستم الطبري، قال:...)[7].

---

(١) الحلبيات (٢٨٢).

(٢) البغداديات (٤١٢).

(٣) انظر: الأصول (١/ ٣٢٤، ٣٧٧، ٤٠٧) و(٣/ ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٦).

(٤) أبو بكر محمد بن خلف الضبي، الملقب بوكيع، من القضاة المشهورين والعلماء المذكورين في التاريخ والبلدان، تولى قضاء الأهواز، وصنف عدة مؤلفات من أشهرها (أخبار القضاة وتواريخهم) توفي ببغداد سنة ست وثلاثمائة.
انظر: الفهرست (١٦٦) وتاريخ بغداد (٥/ ٢٣٦) وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٣٧).

(٥) انظر: أخبار النحويين البصريين (١٠٩).

(٦) أبو جعفر أحمد بن محمد الطبري كان متصدراً في بغداد لإقراء النحو وإفادة الطلبة له عدة مصنفات منها (غريب القرآن والمقصور والممدود والمذكر والمؤنث). انظر: الفهرست (٨٩) ومعجم الأدباء (١/ ٤٥٧).

(٧) سر صناعة الاعراب (١/ ٢٨٠).

وقال في المنصف: (قرأتُ على أبي علي عن أبي بكر عن ابن رستم عن ابن السِّكِّيت...)[1].

وقد يكونُ هو المقصودَ في أسانيدِ ابنِ جني في سرِ صناعةِ الإعرابِ[2] التي رواها عن أبي علي عن ابن السراج عن بعض أصحاب يعقوب بن السِّكِّيت عن يعقوب.

٦- أبو عبدِ اللَّهِ محمدُ بن العباس اليزيديّ[3]:

قال ابنُ النديم في الفهرست: (أخرجَ إليَّ القاضي أبو سعيد رحمه الله شيئاً بخط أبي بكر بن السراج قال: قال: أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي...)[4].

وقال ياقوتُ في معجم البلدان: (وجدتُ بخطِّ أبي بكر السراج، رَحِمَهُ اللَّهُ، على ظهر جزءٍ من أجزاءِ كتاب سيبويه: أَخْبَرَنِي أبو عبدِ اللَّهِ اليزيدي قال: حدثني ثعلب قال:...)[5].

---

(١) المنصف (٣/ ٤٨، ٧٦، ٧٨).

(٢) انظر: سر صناعة الاعراب (١/ ١٧٥، ١٨٣، ٢٠٥).

(٣) أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي أخذ عن ثعلب والرياشي وكان يُعَلِّمُ ولدَ المقتدرِ باللَّهِ كان من أهل الفضل والعلم والصلاح، له عدة مصنفات منها أخبار اليزيديين، توفي رحمه الله سنة عشر وثلاثمائة. انظر: الفهرست (٧٦) ونزهة الألباء (١٨٢).

(٤) الفهرست (٧٤).

(٥) معجم البلدان (٤/ ١٩٩ - ٢٠٠).

هـ- تلاميذه:

بَلَغَ ابنُ السراج درجةً عاليةً من العلم حتى تَصَدَّرَ فيما بعد في مكان شيخه المبرد بعد وفاته وأصبحَ نحويَّ بغداد.

ولأنَّ العلمَ عبارة عن سلسلةٍ متواصلةٍ يأخذُه الخلفُ عن السلفِ فقد توافدَ طلابُ العربية على ابن السراج ينهلون من علمه ويستفيدون من فضله.

فهذا يقرأُ عليه كتابَ سيبويه وآخرُ الأصول وثالثٌ الموجز، ولم يقتصر ابنُ السراج على تدريس النحو بل كان يُدَرِّسُ اللغةَ وأشعارَ العرب. فقد كانوا يقرأون عليه كُتُبَ أبي زيد(١) ونوادرَ اللِّحْيَاني(٢). كما قرأوا عليه ديوانَ النابغة(٣) وشعر كُثَيِّرٍ(٤). وهذا يدلُّ على فضله وسعة علمه.

وقد نقلتْ كتبُ التراجم عدداً ممن أخذَ عن ابن السراج من أشهرهم: -

الزجاجيُّ وأبو علي القالي وأبو سعيد السيرافي وأبو منصور الأزهري وأبو علي الفارسي وأبو الحسن الرماني وأبو القاسم الآمدي.

و- وفاته:

أجمعتْ أكثرُ المصادرِ التي ترجمتْ لابنِ السراج على أنَّه تُوُفِّيَ سنةَ ست عشرة وثلاثمائة في بغدادَ وحددتْ بعضُ المصادرِ ذلك بيومِ الأحدِ لثلاثِ ليالٍ بَقِيْنَ

---

(١) انظر: البغداديات (٣٩٥) وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٠٨).
(٢) انظر: المحتسب (١/ ٤٩).
(٣) انظر: البغداديات (٣٤٣).
(٤) انظر: البصريات (١/ ٣٠٨).

من ذي الحجة.[1]

ولم يشذَّ عن هذا سوى قِلَّةٍ ممن ترجموا لابن السراج.

ومن هؤلاءِ القاضي أبو المحاسن التنوخي مؤلفُ تاريخِ العلماءِ النحويين[2] الذي ذَكَرَ أنَّه تُوفِّيَ سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة.

كما ذَكَرَهُ ابنُ الأثير في كتابه الكامل[3] في وفيات سنة خمس عشرة وثلاثمائة وعادَ وذكرَه أيضاً[4] في وفيات سنة ست عشرة وثلاثمائة.

ز- مؤلفاته:

تَرَكَ ابنُ السراج كغيره من العلماء الكبار عدةَ آثار تدلُّ على سعة علمه وطول باعه في هذا الفن.

ولكنَّ هذه المؤلفاتِ لم يصلْنا منها إلا القليلُ والبقيةُ في حُكْمِ المفقودِ.

وسنذكرُ هنا ما وصلَ إلينا من هذه الكتب ثم نذكرُ المفقودَ منها:

أولاً: الموجود:

١- الاشتقاق[5]:

وَعَدَّهُ السيوطيُّ رسالةً وأثنى عليها بقوله: (وهي أَصَحُّ ما وُضِعَ في هذا الفن

---

(١) وخالف في ذلك القفطي في كتابه (المحمدون من الشعراء) حيث قال: (مات - رحمه الله - في يوم الأحد، ليلة تسع من ذي الحجة): (٣٤٦).

(٢) انظر: تاريخ العلماء النحويين (٤٤).

(٣) انظر: الكامل في التاريخ (٧/ ٣٧).

(٤) انظر: المصدر السابق (٧/ ٤٨).

(٥) انظر: الفهرست (٩٣) وانباه الرواة (٣/ ١٤٩) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩) وبغية الوعاة (١/ ١١٠).

من عُلُومِ اللِّسَانِ)[1].

وقامَ بتحقيقِها الدكتور محمد صالح التكريتي . بغداد - مطبعة المعارف - ١٩٧٣م.

٢- الأصول[2]:

وسيأتي الحديث عنه .

٣- الخَطُّ والهِجَاء[3] :

وقد عَدَّهما ياقوتُ كتابين مستقلين في حين جعلَهُمَا السيوطيُّ كتاباً واحداً . والذي يبدو أَنَّ كلامَ السيوطيِّ هو الصوابُ يتبينُ ذلك من كلام ابنِ السراج في نهاية المخطوط .

وقد حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الحسين الفتلي وَطُبِعَ في مجلة المورد في بغداد المجلد الخامس - العدد الثالث - ١٩٧٦م .

٤- العَرُوض :

لم تذكر المصادرُ التي ترجمتْ لابنِ السراج هذا الكتابَ ضمنَ مؤلفاتِهِ ولكنْ توجدُ منه نسخةٌ خطيةٌ في الخزانة العامة في الرباط رقم (١٢٧) مكتوب اسمه في

(١) المزهر (١/ ٢٨٧).

(٢) انظر : الفهرست (٩٣) وتاريخ العلماء النحويين (٤٠) وانباه الرواة (٣/ ١٤٩) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩) وبغية الوعاة (١/ ١١٠).

(٣) انظر : معجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦) وبغية الوعاة (١/ ١١٠) .

أول صفحة منها.

وقد حققَ الكتابَ الدكتور عبد الحسين الفتلي ونشره في مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد - العدد (١٥) عام (١٩٧٢م).

٥- المُوْجَز[١]:

وقد طُبِعَ هذا الكتاب طبعتين:

الأولى: بتحقيق: مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي.

في مؤسسة: أ. بدران - بيروت - ١٩٦٥م.

والثانية: بتحقيق الدكتور محمد محمد سعيد.

في مطبعة الأمانة - مصر - ١٩٨٠م.

ونشر المحققُ الكتاب بعنوان: الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج[٢].

ثانيا: المفقود:

١- احتجاج القراء[٣].

٢- أحكام الأشعار[٤]. وقد يكون هو كتاب الشعر والشعراء الآتي ذكره.

---

(١) انظر: الفهرست (٩٣) وتاريخ العلماء النحويين (٤٠) وانباه الرواة (٣/ ١٤٩) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩) وبغية الوعاة (١/ ١١٠).

(٢) وهذا العنوان من وَضْعِ محققِ الكتاب وقد وَهِمَ محققُ الارتشاف بنسبة هذا العنوان لابن السراج. انظر: الارتشاف (٢/ ١١٨، ٢٤٢).

(٣) انظر: الفهرست (٩٣) وانباه الرواة (٣/ ١٤٩) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩) وبغية الوعاة (١/ ١١٠).

(٤) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٠٤٨).

٣- الجُمَل[١].

٤- جُمَل الأصول[٢]، أو : مُجْمَل الأصول[٣].

٥- الرياح والهواء والنار[٤].

٦- شرح كتاب سيبويه[٥].

٧- الشعر والشعراء[٦].

٨- الشَّكْل والنَّقْط[٧].

٩- علل النحو[٨].

١٠- المواصلات في الأخبار والمذاكرات[٩].

١١- المقصور والممدود[١٠].

---

(١) انظر : الفهرست (٩٣) وتاريخ العلماء النحويين (٤٠) وانباه الرواة (٣/ ١٤٩) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩) وبغية الوعاة (١/ ١١٠).

(٢) انظر : الفهرست (٩٣) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩) وبغية الوعاة (١/ ١١٠).

(٣) انظر : انباه الرواة (٣/ ١٤٩) .

(٤) انظر : الفهرست (٩٣) وانباه الرواة (٣/ ١٤٩) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩) وبغية الوعاة (١/ ١١٠) .

(٥) انظر : الفهرست (٩٣) وتاريخ العلماء النحويين (٤٠) وانباه الرواة (٣/ ١٤٩) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩) وبغية الوعاة (١/ ١١٠) .

(٦) الفهرست (٩٣) وانباه الرواة (٣/ ١٤٩) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩) وبغية الوعاة (١/ ١١٠) .

(٧) انظر : انباه الرواة (٢/ ٢٩٥) .

(٨) انظر : المحمدون من الشعراء (٣٤٦) .

(٩) الفهرست (٩٣) وانباه الرواة (٣/ ١٤٩) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩) وبغية الوعاة (١/ ١١٠) .

(١٠) انظر : البحر المحيط (١/ ٤٥٥) والدر المصون (١/ ٤٩٠) .

ثانياً: مذهبه النحوي:

نشأ ابن السراج في بغداد والخلاف على أشده بين البصريين وعلى رأسهم المبرد، والكوفيين وعلى رأسهم ثعلب. واستمر هذا الخلاف إلى وفاة الشيخين، ونشأ بعدهما جيل خفت عنده حدة الخلاف بسبب أخذهما عن علماء المذهبين.

وهذا الجيل هو ما أطلق عليه اسم البغداديين. وهو المذهب الذي نسب له ابن السراج.

وهذا المذهب – وهو البغدادي – كثر الخلاف حوله، فهناك من يثبته ويعده مذهبا مستقلاً، وهناك من ينفي وجوده ويرى أنه تابع لأحد المذهبين السابقين البصري والكوفي[1]. ولم يقتصر الخلاف على وجود هذا المذهب فقط، بل اختلفوا أيضا في مؤسس هذا المذهب على عدة أقوال[2].

ولو تتبعنا هذا المصطلح لوجدناه في أول الأمر يطلق ويراد به الكوفيين، كما جاء عند كثير من النحاة في تلك الفترة كالفارسي وابن جني[3] وغيرهم.

ويثبت ذلك ذكر المبرد[4] لهم ونقل بعض الآراء عنهم. مما يدل على أن اسم البغداديين هو نسبة للمدينة التي كان يقطنها هؤلاء العلماء، لا المذهب النحوي.

---

(١) انظر: المذاهب النحوية (١٤٥ – ١٥٥) والمدرسة البغدادية (٤٧).

(٢) فقد قيل إنه الأخفش الأوسط، وقيل الفراء، وقيل الزجاج، انظر: مقدمة تحقيق معاني القرآن للأخفش (١/ ١٣٥) والمدرسة البغدادية (٧٦) وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة (٣٥١) ومقدمة تحقيق ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (١٨).

(٣) انظر: كتاب الشعر (٢٤٧) والحلبيات (٢٥٣، ٢٥٥، ٢٦٣، ٢٦٤، ٣٣٠) والعسكرية (١٣١، ١٣٥) والخصائص (٢/ ٥٤) والمنصف (٢/ ٢٠٠) وسر صناعة الأعراب (١/ ١٨٠) و(٢/ ٦٤٥).

(٤) انظر: الأصول (١/ ٢٧٩، ٣٠٠، ٣٧٢) و(٢/ ٩١).

ولا يمنع أن يكون عدد من النحاة قد خلطوا بين المذهبين كما ذكر ذلك ابن النديم في الفهرست[1]، ولكن هذا لا يدل على أن المذهب البصري أو الكوفي قد انتهى ولم يعدله وجود.

ولكن كان النحاة في بغداد على اتجاهين، يميل فريق منهم إلى البصريين والآخرون إلى الكوفيين. فهم على هذا إما بغداديون على مذهب البصريين وإما بغداديون على مذهب الكوفيين.

والذي يثبت هذا نصوص العلماء الذين عاصروا تلك الفترة، ونسبوا لهذا المذهب.

فهذا ابن السراج يقول في كتابه بعد ذكر أحد الآراء: (وكذا يقول البغداديون الذين على مذهب الكوفيين)[2].

وقال الزجاجي في الإيضاح عند ذكر العلماء الذين أخذ عنهم: (ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط؛ لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين)[3].

وهذا الزبيدي[4] المعاصر لكثير من علماء هذه الفترة يصنف أكثر النحاة الذين أطلق عليهم اسم البغدادين ضمن طبقات النحويين الكوفيين أو البصريين.

وكذلك ابن النديم في كتابه الفهرست صنف عددا من النحاة ممن نسبوا للمذهب البغدادي، ضمن النحاة البصريين أو الكوفيين.

---

(١) انظر: الفهرست (١١٥).

(٢) الأصول (٢/ ٣٥٤).

(٣) الايضاح في علل النحو (٧٩).

(٤) انظر: طبقات النحويين (١١١ - ١٢١) و(١٥١ - ١٥٤).

فقد ذكر في عداد البصريين[1] الزجاج وابن السراج والسيرافي والرماني والفارسي.

وفي عدد الكوفيين[2] أبا بكر بن الانباري وأبا عمر الزاهد.

لذا لا يمكن القول بأن هناك (مدرسة بغدادية قائمة بنفسها لها تعاليمها، غاية ما في الأمر أن رجالا خلطوا بين المدرستين البصرية والكوفية، فرأوا رأياً من هذه ورأياً من الأخرى، وإن كانوا في مذهبهم الأصيل يميلون إلى هذه أو يميلون إلى تلك، فيكونون بصريين أو كوفيين حسب)[3].

وليس من المعقول أن نخرج هؤلاء النحاة من عداد البصريين أو الكوفيين من أجل أنهم أخذوا عن علماء المذهبين أو لأنهم اختاروا من آراء المدرستين، فهذا الكسائي وهو إمام الكوفيين يأخذ عن يونس بن حبيب[4] ويدرس كتاب سيبويه على الأخفش[5]، ويوافق البصريين كذلك في عدد من المسائل[6]، ورغم ذلك لم يقل أحد أنه بغدادي.

وعلى النمط نفسه نجد الفراء وهو أيضاً من أئمة الكوفيين يأتي إلى البصرة ويدرس علي يونس بن حبيب[7] ويوافق البصريين في عدد من المسائل[8].

---

(١) انظر: الفهرست (٩٠ - ٩٥).

(٢) انظر: الفهرست (١١٢- ١١٣).

(٣) أبو علي الفارسي (٤٤٦ - ٤٤٧).

(٤) انظر: نزهة الألباء (٤٧).

(٥) انظر: مراتب النحويين (١٢٠).

(٦) انظر: الانصاف (١/ ٩٧؛ ١٢٦، ٣٥٧).

(٧) انظر: نزهة الألباء (٤٧).

(٨) انظر: الانصاف (١/ ١٥٥، ٢٢٨، ٣٢٣).

وهذا الأخفشُ يوافقُ الكوفيين في كثير من المسائل[1]، وكذلك المبردُ[2]، والاثنانَ من أئمة البصريين.

ومما ذَكَرُوا من خصائصِ هذا المذهب انتهاءُ حدةِ الخلافِ عندَ مَنْ خلطوا بين المذهبين.

والحقيقةُ أنَّ حدةَ الخلافِ قد خَفَّتْ ولكنَّها لم تختفِ نهائياً فهذا ابنُ السراج يقولُ عن الفراء: (وهو وأصحابُه كثيراً ما يقيسون على الأشياءِ الشاذة)[3].

وأَشَدُّ من ذلك قولُ السيرافيِّ في شرحه للكتاب عن الفراء، وقد خالفَ الجمهورَ في إحدى المسائل (والذي ذكره الجماعةُ سوى الفراء هو القياس. وما قاله الفراءُ من زيادةِ الألفِ في هذه اللغةِ، فهو شَاذٌّ من شاذٍّ لا يُعْبأُ بمثلِه)[4].

وكذلك قولُ ابنِ الشجريِّ في أماليه: (ولنحاةِ الكوفيين في أكثرِ كلامهم تهاويلُ فارغة من حقيقة)[5].

وفي الجانبِ الآخر كان أبو موسى الحامِضُ يُشَنِّعُ على البصريين ويستهزئُ بهم[6]، وكان ابنُ شقير شديدَ التعصب على البصريين[7]. وهؤلاء جميعاً ممن نُسِبَ للمذهب البغدادي.

نأتي بعد ذلك إلى ابن السراج لنتعرفَ على مذهبه النحوي من خلال كتابه

---

(١) انظر: الانصاف (١/ ٥١، ٢٥٢) و(٢/ ٤٥٦، ٤٩٣، ٦٨٧، ٧٤٥، ٨١٣).

(٢) انظر: الانصاف (١/ ٥١، ١٦٠، ٢٦١، ٣٧٦) و(٢/ ٤٥٦، ٥٨٥، ٨٢٨).

(٣) الأصول (١/ ٢٥٧).

(٤) شرح السيرافي (١/ ١٨٥).

(٥) أمالي ابن الشجري (١/ ٥٦).

(٦) انظر: انباه الرواة (٣/ ١٤١).

(٧) انظر: الايضاح في علل النحو (٨١).

الأصول، ومن تصنيف العلماء له.

أما عن كتابه الأصول فهو يدل دلالة واضحة على بصرية ابن السراج فهو بحق أحد أعمدة النحو البصري.

يوضح ذلك سيره في ركاب البصريين في أغلب مسائل الكتاب[1]، كما أنه يأخذ بأصول البصريين من حيث التقيد بالسماع[2]، وعدم القياس على الشاذ[3].

ونجده كثيراً ما يعبر عن البصريين في كتابه بقوله: أصحابنا[4]. حيث ينتسب لهم ويعد نفسه فرداً منهم.

وعلى العكس من ذلك مع الكوفيين الذين كثيراً ما يرد عليهم ويرفض آراءهم[5]، بل قد يحتد في العبارة معهم كقوله عن الفراء (وهو وأصحابه كثيراً ما يقيسون على الأشياء الشاذة)[6].

هذا ما جاء في الأصول أما عن تصنيف العلماء له فقد ذكره الزبيدي[7] في

---

(١) انظر على سبيل التمثيل: الأصول (١/ ٤٠، ١١٤، ١٧٤، ٢٤٤، ٤١٦) و(٢/ ٥٧، ٦٤، ١٢٥).

(٢) انظر: الأصول (١/ ٨١، ٨٨، ١١٩، ١٨٠، ١٨٣) و(٢/ ١٧٩، ١٩٧، ١٩٨، ٢٤٩، ٢٩٨، ٣٣٢، ٣٥١) و(٣/ ٧٨).

(٣) انظر: الأصول (١/ ١١٩) و(٢/ ٢٢٦).

(٤) انظر: الأصول (١/ ٨٧، ٨٨، ٨٩، ١١٨، ١٥١، ١٨٣، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٥٧، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٥١، ٣٨٩، ٤١٢، ٤٢٢) و(٢/ ٨٥، ٢٠٩، ٢٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩) و(٣/ ٨٧، ٣١٦، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٦٢، ٣٧٦).

(٥) انظر: الأصول (١/ ١١٩، ١٨٣، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٥٧، ٤٠٦، ٤١٨) و(٢/ ٥٩، ١٨٧، ٢٢٥، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٣، ٣٣٨، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٧).

(٦) الأصول (١/ ٢٥٧) وانظر: (١/ ١٥٨).

(٧) انظر: طبقات النحويين (١١٢).

الطبقة التاسعة من طبقات البصريين، وذكره ابنُ النديم أيضاً في الفهرست[1] ضمن نحاة البصرة.

والزُّبيديُّ وابنُ النديم من أقرب أصحاب التراجم إلى عصر ابن السراج.

وذكر آخرون[2] أَنَّه ممن انتهتْ إليه الرئاسةُ في النحو بعد المبرد. وَظَاهِرٌ أَنَّ المقصودَ هو رئاسةُ البصريين.

وقد نَسَبَهُ عددٌ من النحاة للبصريين كالزجاجيِّ[3] وابنِ الشجري[4]، وَأَكَّدَ ذلك البغداديُّ في الخزانة بعد أن أثنى عليه بما هو أهله، وذلك عندما أوردَ خلافَ ابنِ عصفور معه في إحدى المسائل، قال: (وكلامُ ابنِ السراج نصٌّ مدلَّلٌ لا دَافِعَ له، وهو إمامُ البصريين كسيبويه. وليس وراءَ عَبَّادَانَ قرية)[5].

نخلصُ من هذا كُلِّه أَنَّ ابنَ السراج بصريُّ المذهب، ولكنْ ليس على طريقة المقلدين الذين ينقلون الآراءَ دون تمحيصٍ، ويتعصبون لمذهبهم دون تفكيرٍ، بل هو بصريٌّ مجتهدٌ، يأخذُ عن قناعةٍ، ويردُّ عن علم، يدلُّ على ذلك مخالفته لأئمة البصريين كالخليل وسيبويه والأخفش والمازني والمبرد[6]، الذين ملأَ كتابَه بآرائهم وأكثرَ من نقلِ اختياراتهم، فَيُرَجِّحُ تارةً ويردُّ أُخرى بعقليةٍ متفتحةٍ وفكرٍ ثاقبٍ.

---

(١) انظر: الفهرست (٩٢).

(٢) انظر: نزهة الالباء (١٨٦) وانباه الرواة (٣/ ١٤٩) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٥).

(٣) انظر: الايضاح في علل النحو (٥٩).

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٨١).

(٥) خزانة الأدب (١٠/ ٧٨).

(٦) انظر: الأصول (١/ ١١٣، ١٢٤، ١٢٧، ٢٨٠، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٦) و(٢/ ١٥، ٤١، ٧٥، ١٦٥، ١٩١، ٢٦٥، ٢٨٤، ٢٩٨، ٢٩٩) و(٣/ ٥٠، ٢٠٧، ٢٥٠، ٣١٣، ٣٤٩، ٣٦٢، ٤٦١، ٤٧٩).

ثالثاً: كتاب الأصول:

أ- عرض للكتاب:

يُعَدُّ كتابُ الأصولِ من المصادرِ الأصليةِ في النحوِ العربي، فهو من أقدمِ المصنفاتِ في هذا الفن، بل إنَّه ثالثُ أكبر كتابٍ نحويٍ يصلُ إلينا من تراثِ سلفِنا الصالح.

وعلى الرغم من أَنَّ كتاب الأصول جاءَ متأخراً عن كتاب سيبويه الذي يُعَدُّ قمة التأليف في النحو، وهو الذي قال عنه المازنيُّ: (من أَرادَ أَنْ يعملَ كتاباً كبيراً في النحو بعد كتابِ سيبويه فليستح)[1]، أقولُ على الرغم من ذلك إلَّا أَنَّ ابنَ السراج استطاعَ بعد توفيق الله له وبما آتاه الله من علم أَنْ يزاحمَ بأصوله فحولَ العلماء وكبارَ المصنفات حتى أَخَذَ كتابُه مكانَه اللائقَ به بين مصنفات هذا الفن.

وقد عرفَ العلماءُ لكتاب الأصول تلك المنزلةَ فأهالوا عليه عباراتِ الثناءِ والمديح.

فهو عندهم (مصنفٌ نفيسٌ)[2] و(هو غايةٌ من الشرفِ والفائدةِ)[3]، و(مِنْ أجودِ الكتبِ المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجعُ عند اضطرابِ النقلِ)[4]، (جَمَعَ فيه - مصنفُه - أصولَ علمِ العربيةِ، وأَخَذَ مسائلَ سيبويه وَرَتَّبَهَا أحسنَ ترتيب)[5]، حتى قيل: (ما زالَ النحوُ مجنوناً حتى عَقَلَهُ ابنُ السراجِ بأصولِه)[6].

---

(١) الفهرست (٧٧).

(٢) تاريخ الإسلام: حوادث (٣١٦) : (٥٢٣) وانظر: الوافي بالوفيات (٣/ ٨٦).

(٣) طبقات النحويين (١١٢) وانظر: انباه الرواة (٣/ ١٤٦).

(٤) وفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩).

(٥) نزهة الألباء (١٨٦) وانظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٦).

(٦) معجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٥) وانظر: بغية الوعاة (١/ ١٠٩).

وقد ظهرتْ عنايةُ العلماء بكتاب الأصول واحتفالُهم به واضحةً وجليةً من خلال ما صَنَّفُوه حولَه من شروحٍ وحواشٍ ومختصراتٍ، فقد ذكرتْ كتبُ التراجم عدداً من الكتب التي صُنِّفَتْ حولَ الكتاب ونحن نذكرُ هنا ما وقفنا عليه منها :

١- شرح علي بن عيسى الرمانيّ[1] (٣٨٤هـ).

٢- شرح أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بَابَشَاذ[2] (٤٥٤هـ).

٣- شرح أبي الحسن علي بن أحمد بن خلف المعروف بابن البَاذِش[3] (٥٢٨هـ).

٤- شرح أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجَزُوْلِي[4] (٦٠٧هـ).

٥- حواشي على كتاب الأصول لابن مُعْطِي[5] (٦٢٨هـ).

٦- الوصول إلى تذكرة كتاب الأصول لابن السراج في النحو لمكي بن أبي طالب القيسي[6] (٤٣٧هـ).

٧- مختصر أصول ابن السراج للعُكْبَرِيّ[7] (٦١٦هـ).

وبعد ذكر هذه المصنفات التي أُلِّفَتْ حول الكتاب نشير هنا إلى ما أورده القفطيُّ[8] وياقوتُ[9] في كتابيهما نقلاً عن المرزبانيّ من أَنَّ ابنَ السراج عَوَّلَ في كتابِه الأصول على مسائلِ الأخفش والكوفيين وخالفَ أصولَ البصريين في مسائلَ

---

(١) انظر: انباه الرواة (٢/ ٢٩٥) ومعجم الأدباء (٤/ ١٨٢٧) وكشف الظنون (١/ ١١١).

(٢) انظر: شذرات الذهب (٣/ ٣٣٤) وكشف الظنون (١/ ١١١).

(٣) انظر: بغية الوعاة (٢/ ١٤٣) وكشف الظنون (١/ ١١١).

(٤) انظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٣٦) وكشف الظنون (١/ ١١١).

(٥) انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٨٣١) وبغية الوعاة (٢/ ٣٤٤).

(٦) انظر: انباه الرواة (٣/ ٣١٧).

(٧) انظر: معجم الأدباء (٤/ ١٥١٧).

(٨) انظر: انباه الرواة (٣/ ١٤٩).

(٩) انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٥).

وأبواب كثيرة.

وهذا القولُ للمرزبانيِّ تناقلتْه كتبُ التراجم دون تمحيصٍ أو تدقيقٍ، وأَخَذَهُ كثيرٌ من المتأخرين ممن تكلمَ عن ابنِ السراج أو كتابِه الأصول على أنَّه قضيةٌ مُسَلَّمَةٌ.

وَلَكِنَّ الناظرَ في الأصولِ والمتمعنَ فيه يجدُ أَنَّ هذه المقولةَ بعيدةٌ عن الواقع ومخالفةٌ لما في الكتاب.

فابنُ السراج أقامَ كتابَه على كتابِ سيبويه فهو كما قيل: (أَخَذَ مسائلَ سيبويه وَرَتَّبَهَا أحسنَ ترتيب)، وهذا ظاهرٌ من كثرةِ النقول عن سيبويه، فقد جاء ذكره في الأصول أكثر من (٢٥٠) مرة، ليس هذا فحسب بل هو ينقلُ نصوصاً كثيرةً من الكتاب قد تتجاوزُ الصفحات، ولكنْ بروحِ العالمِ المدققِ والمعلمِ الميسرِ.

يأتي بعد ذلك مقتضبُ شيخِهِ المبرد الذي أكثرَ ابنُ السراج من النقل عنه مما يدلُّ على تَمَكُّنٍ منه وتَبَصُّرٍ فيه، وقد جاءَ ذكرُ المبرد في الأصول أكثر من مائة مرة.

فهذان الكتابان - حقيقةً - هما المصدران الأساسيان اللذان اعتمدَ عليهما ابنُ السراج في كتابه الأصول، وهما اللذان عَوَّلَ عليهما في أكثر أبواب الكتاب وفصولِهِ.

وهذا أمرٌ لا خفاءَ فيه لكل قارئٍ للكتاب متمعنٍ فيه، وفي الآراء التي حواها بين دفتيه.

وهو بالتالي ينفي صحةَ ما نَقَلَه المرزبانيُّ عن ابنِ السراج من تعويلِهِ على مسائل الأخفش والكوفيين.

وَأَحْسَبُ أَنَّ الذي دَفَعَ المرزبانيَّ إلى هذا القول كثرةُ النقول التي في الكتاب

عن الأخفش وبعض الكوفيين كالكسائي والفراء .

أما الأخفش فقد ورد ذكره في الكتاب مرات عديدة إلا أنها لا تصل في مجملها إلى حد النقل عن سيبويه والمبرد .

فقد جاء ذكر الأخفش في ما يقارب من سبعين مرة ، في معظمها ينقل أقوال الأخفش دون ترجيح ، كعادته مع غيره من العلماء في بعض مسائل الكتاب .

وقد يورد رأي الأخفش في بعض المسائل ثم يرد عليه[1] .

وأما الكوفيون فقد نقل ابن السراج كثيراً من آرائهم ، وعدداً من مسائل الخلاف بينهم وبين البصريين ، وبينهم وبين بعضهم كما سيأتي بيانه .

ولكنه في أكثر هذه المسائل يرد عليهم ويخالف رأيهم ، متبعاً في ذلك رأي البصريين كما بينا في مذهبه النحوي .

ولا أجد مبرراً لهذا القول من المرزباني سوى كثرة النقول كما ذكرت سابقاً عن الأخفش والكوفيين .

والكتاب يعد حقيقة مصدراً أصيلاً من مصادر النحو البصري بل هو أحد أعمدة هذا المذهب .

وقد حاول ابن السراج أن يكون في أصوله منهجياً يبعد عن التداخل والتكرار الذي جاء في كتاب سيبويه ، الذي هو معتمد ابن السراج الأول والأهم .

فقد بدأ ابن السراج كتابه بعوامل الأسماء والأفعال والحروف على الترتيب ، ثم فصل القول بعد ذلك في الحديث عن المعمولات حسب الترتيب الذي أشار إليه بقوله : (فنبدأ بالمرفوعات ، ثم نردفها المنصوبات ، ثم المخفوضات ، فإذا فرغنا من

---

(١) انظر : الأصول (١/ ٤٢٢) و(٢/ ١٥ ، ٧٥ ، ١٦٥ ، ٢٦٥) و(٣/ ٣٦٢) .

الأسماءِ وتوابعِها وما يَعْرِضُ فيها ذكرنا الأفعالَ وإعرابَها)[1].

وهو مع هذا قد جَمَعَ بين غزارةِ المادةِ العلميةِ وَقُوَّتِهَا مع التيسير والتسهيل الذي يقربُ على الطلاب فهمه وعلى المتعلمين حفظه، وقد بَيَّنَ ذلك بقوله: (وَلَمَّا كنتُ لم أعملْ هذا الكتابَ للعالم دون المتعلم، احتجتُ أَنْ أذكرَ ما يقربُ على المتعلم)[2].

فالكتابُ (فيه دربةٌ للمتعلم ودرسٌ للعالم بحسب ما يصلحُ في هذا الكتاب)[3].

وعلى الرغم من محاولةِ التسهيلِ إلَّا أَنَّهُ احتفظَ بقوتِهِ العلمية، فها هو يقولُ بعد عرضِ بعضِ فصولِ الكتابِ: (فَتَفَهَّمْ هذه الأصولَ والفصولَ، فقد أعلنتُ في هذا الكتاب أسرارَ النحو، وجمعتُه جمعاً يحضرُه، وَفَصَّلْتُهُ تفصيلاً يُظهرُه، ورتبتُ أنواعَه وصنوفَه على مراتبها بأخصر ما أمكنَ من القول وأبينه ليسبقَ إلى القلوبِ فهمُه، وَيَسْهُلَ على متعلميه حِفْظُه)[4].

والقارئُ للكتاب يجدُ ابنَ السراج قد صَدَقَ في قوله، وحَالَفَه التوفيقُ في عمله، فقد انطلقَ ابنُ السراج يَغْرِفُ من فيضِ علمه وسعةِ إطلاعه، يُبيِّنُ الغامضَ ويوضحُ المجملَ، وينقلُ الآراءَ ويثبتُ الخلافَ، ويختارُ ويعللُ، ويردُّ ويدللُ، حتى استحقَ كتابُه أَنْ يكونَ هو مرجعُ النحاةِ عند اضطرابِ النقل.

وهو مع هذا لا ينسى المتعلمَ الذي هو هدفه، فهو يخشى عليه من السأم، لذا

---

(١) الأصول (١/ ٥٧).
(٢) الأصول (١/ ٣٧).
(٣) الأصول (١/ ٣٢٨).
(٤) الأصول (١/ ٥٦).

يعللُ له كثرةَ النقول عن النحاة المتقدمين بقوله: (وإنَّما أذكرُ لك قولَ القائلين كيلا تكونَ غريباً فيمن خالفك، فإنَّ الحيرةَ تقارنُ الغربة)[1].

وقد أوردَ هذا التعليل لأنَّ في كثرة النقول إطالة وهو خلافُ ما يريدُه من كتابه، فهو يقولُ: (وإنَّما تَضَمَّنَّا في هذا الكتاب الأصولَ والوصولَ إلى الإعراب، فأما عدا ذلك من النظر بين المخالفين فإنَّ الكلام يطولُ فيه، ولا يصلحُ في هذا الكتاب، على أنَّا رُبَّما ذكرنا من ذلك الشيء القليل)[2].

والحقيقةُ أَنَّ كتابَ الأصول قد حوى عدداً كبيراً من مسائل الخلاف التي دارتْ بين النحاة، ومن ذلك الخلاف بين البصريين والكوفيين[3]، وبين البصريين أنفسِهم، وهذا كثيرٌ في الكتاب، وظاهرٌ لا يخفى.

وقد استفادَ ابنُ السراج من تتلمذه على بعض النحاة الكوفيين، وعلى رأسهم ثعلبُ كما ذكرنا سابقاً، مما جعله على معرفةٍ واسعةٍ بآرائِهم واختلافاتِهم ومصطلحاتِهم.

فها هو ينقلُ عن أئمتِهم كالكسائي والفراء وثعلب ويوردُ الخلافَ بينهم، كنقلِه عدداً من المسائل الخلافية بين الكسائي والفراء[4].

ليس هذا فحسب بل ويذكرُ مصطلحاتِهم مستخدماً لها تارةً ومعرفاً بها تارةً أُخرى[5]، مما يجعلُ الكتابَ يُعدُّ بحقٍّ مرجعاً أصيلاً من مراجع النحو الكوفي.

---

(١) الأصول (١/ ٣٧٨).

(٢) الأصول (١/ ٣٨١).

(٣) انظر: الأصول (١/ ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ٢١٥، ٢٥٦، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٦٩) و(٢/ ٨، ١٢٥، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٦١، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩).

(٤) انظر: الأصول (١/ ٢٠٥، ٢١٥، ٢٢١، ٢٥٨، ٤٢٢) و(٢/ ١٨٨، ٢٤٤).

(٥) انظر: الأصول (١/ ١٥٢، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٩، ٢٠٥) و(٢/ ١٢٥، ١٨٩).

أخيراً نقول إنَّ كتابَ الأصولِ بما حواهُ من مادةٍ علميةٍ غزيرةٍ، ونقولاتٍ عن أئمة النحويين من بصريين وكوفيين يُعَدُّ شاهداً قوياً على مكانة ابن السراج العلمية وتقدمِه في هذا العلم وإمامتِه فيه.

وليس أَدَلُّ على ذلك من قوله في الكتاب عند عرض بعض الآراء: (ولا أعرفُ له في الكلام نظيرا)[1]، وقوله: (لا أَعْلَمُه مسموعاً عن العرب)[2]، وقوله: (ولا أعرفُ لذلك وجهاً في القياس ولا السماع من العرب)[3]، وقوله: (لا أعلمُ أحداً يقولُ هذا)[4]، وغير ذلك من الأقوال التي تدلُّ على تمكنٍ واقتدارٍ ومعرفةٍ واسعةٍ بلغةِ العرب.

وقد ظهرتْ معالمُ تلك القدرة وذلك التمكن في تلك الفوائد التي كانَ يبثُّها على طول الكتاب مما تَفَتَّقَتْ به قريحتُه أو تحصلَه من شيوخه أو نتجَ عن طول تفتيشه وبحثه.

وقد جمعتُ عدداً من تلك الفوائد في أثناء تتبعي لمسائل الكتاب وإليك بعضاً منها:

١- حد الاسم:

قال: (ومما يقربُ على المتعلم أَنْ يقالَ له: كلُّ ما صَلُحَ أَنْ يكونَ معه (يَضُرُّ وَيَنْفَعُ) فهو اسم، وكل ما لا يصلحُ معه (يَضُرُّ ويَنْفَعُ) فليس باسم، تقولُ: الرجلُ ينفعُني والضربُ يضرُني، ولا تقولُ: يضربُ ينفعُني، ولا: يقومُ

(١) الأصول (١/ ٦٥).
(٢) الأصول (١/ ٨٩).
(٣) الأصول (١/ ١٨٣).
(٤) الأصول (١/ ٣٤٨).

يضرُنـي)(1).

٢- تعليلُ عدمِ إعمالِ (أَلْ) التعريفِ في الاسمِ، والسينِ وسوفَ في الفعل:

قال: (فإنْ قال قائلٌ: ما بالُ لام المعرفة لم تعملْ في الاسم وهو لا تدخلُ إلَّا على الاسم، ولا يجوزُ أَنْ تدخلَ هذه اللام على الفعل، قيل: هذه اللام قد صارتْ من نفس الاسم، ألا ترى قولك: الرجلُ، يدلُّك على غير ما كان يدلُّ عليه رجل، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصيرُ مع المضاف بمنزلة اسم واحد، نحو قولك: عبد الملك، ولو أفردتَ عبداً من الملك لم يدلَّ على ما كان عليه عبد الملك، وكذلك الجوابُ في السين وسوف، إنْ سَأَلَ سائلٌ فقال: لِمَ لَمْ يُعْمِلُوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلَّا عليها، فقصتُهما قصةُ الألفِ واللامِ في الاسم، وذلك أَنَّها إنَّما هي بعض أجزاء الفعل)(2).

٣- أنواع الشَّاذ:

قال: (والشَّاذُّ على ثلاثة أضرب: منه ما شَذَّ عن بابه وقياسه ولَمْ يَشُذَّ في استعمال العرب له نحو: اسْتَحْوَذَ، فإنَّ بابَه وقياسَه أَنْ يُعَلَّ فيقال: استحاذ مثل: استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنَّه جاء على الأصل واستعملتْهُ العربُ كذلك. ومنه ما شَذَّ عن الاستعمال ولم يَشُذَّ عن القياس نحو ماضي يدع، فإنَّ قياسَه وبابَه أَنْ يقالَ: ودع يدع، إذ لا يكونُ فعلٌ مُسْتَقبلٌ إلَّا لهُ ماض، ولكنَّهم لم يستعملوا (وَدَعَ) اسْتُغْنِيَ عنه بـ(تَرَكَ)، فصارَ قولُ القائلِ الذي

---

(1) الأصول (١/ ٣٨).

(2) الأصول (١/ ٥٦).

قال: وَدَعَهُ، شاذاً، وهذه أشياء تُحفَظُ. ومنه ما شَذَّ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يُطْرَحُ ولا يُعَرَّجُ عليه نحو ما حُكِيَ من إدخال الألف واللام على اليَجَدَّع)[1].

٤- دليلٌ على معرفة الفعل اللازم والمتعدي:

قال: (لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدياً إلا كان مضادُّه متعدياً، وإنْ كان غيرَ متعدٍ كان مضادُّه غيرَ متعدٍ، فَمِنْ ذلك: تَحَرَّكَ وسَكَنَ، فتحرك غيرُ متعدٍ، وسَكَنَ غيرُ متعدٍ، وابْيَضَّ واسْوَدَّ كلاهما غيرُ متعد، وخَرَجَ ضد دَخَلَ، وخَرَجَ غيرُ متعدٍ فواجبٌ أَنْ يكونَ دَخَلَ غيرَ متعدٍ)[2].

٥- سببُ تسميةِ المفعولِ به:

قال: (واعلمْ أَنَّ هذا إنَّما قِيلَ له مفعول به؛ لأنَّه لمَّا قالَ القائلُ: ضَرَبَ، وقَتَلَ، قِيلَ له: هذا الفعلُ بِمَنْ وَقَعَ؟ فقال: بزيد أو عمرو، فهذا إنَّما يكونُ في المتعدي نحو ما ذكرنا، ولا يقالُ فيما لا يتعدى نحو: قَامَ وقَعَدَ، لا يقالُ هذا القيامُ بِمَنْ وَقَعَ؟ ولا هذا القعودُ بِمَنْ حَلَّ؟ إنَّما يقالُ: متى كان هذا القيام؟ وفي أي وقت؟ وأينَ كان؟ وفي أيِّ موضع؟)[3].

٦- حدُّ الحرف المُلْغَى:

قال: (وحقُّ المُلْغَى عندي أَنْ لا يكونَ عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلْغَى من الجميع، وأَنْ يكونَ دخولُه كخروجِه، لا يُحْدِثُ مَعْنًى غَيرَ التأكيد)[4].

---

(١) الأصول (١/ ٥٧).

(٢) الأصول (١/ ١٧٠-١٧١).

(٣) الأصول (١/ ١٧١).

(٤) الأصول (٢/ ٢٥٩).

٧- تعريف (بين بين) :

قال : (ومعنى قول النحويين : (بين بين) : أن تجعل الهمزة في اللفظ بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة بأن تلينها ، فإن كانت مفتوحة جعلت بين الألف والهمزة ، وإن كانت مضمومة جعلت بين الواو والهمزة ، وإن كانت مكسورة جعلت بين الياء والهمزة)[١] .

ب- تحقيق الكتاب:

قام بتحقيق كتاب الأصول الدكتور عبد الحسين الفتلي عندما تقدم به لنيل درجة الدكتوراه إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة عام (١٩٧٠م) .

وقد نشر المحقق الجزء الأول من الكتاب عام (١٣٩٣هـ) عن مطبعة النعمان بالعراق ، ثم صدر الجزء الثاني في العام نفسه عن مطبعة سليمان الأعظمي ببغداد[٢] .

وبقي الكتاب على هذه الحالة من النقص فترة من الزمن إلى أن خرج في طبعة كاملة تحتوي على ثلاثة مجلدات عن مؤسسة الرسالة ببيروت عام (١٤٠٥هـ) .

وقد خرج الكتاب في طبعته الكاملة دون فهارس فنية تخدم الكتاب وتكشف أسراره .

وهذا -في الحقيقة- يعد نقصاً في التحقيق العلمي وقصوراً ظاهراً من محقق الكتاب .

---

(١) الأصول (٢/ ٣٩٩).

(٢) انظر : فهارس الأصول للطناحي (٧).

وقد خرج للكتاب فيما بعد فهرسان غطيا هذا النقص وسدا هذه الثلمة، الأول منهما صنعه الدكتور محمود محمد الطناحي وصنع الثاني الدكتور يحيى بشير مصري.

وقد أحسنا في عملهما وقدما خدمة جليلة للكتاب، فأحسن الله إليهما وأجزل لهما الثواب.

ومحقق الكتاب لم يقتصر ظلمه للكتاب بإغفاله الفهارس الفنية فيه، بل تجاوز ذلك إلى تحقيق الكتاب الذي كثرت فيه الهنات والهفوات، التي أثرت على شكل الكتاب وصورته الأصلية.

وقد جمعت في أثناء قراءتي للكتاب عدداً كبيراً من الملاحظات ورأيت أن أثبتها من باب الأمانة العلمية.

ولكن لكثرة هذه الملاحظات اقتصرت فيها على المجلد الأول فقط وذلك خشية الإطالة.

وقد قسمت هذه الملاحظات قسمين:

يتعلق الأول منها بقسم الدراسة والثاني بالنص المحقق.

أولاً: قسم الدراسة:

١- أولها ما جاء في صفحة العنوان حيث أسقط المحقق اسم والد ابن السراج، وهو (السري) الثابت في جميع كتب التراجم، ونسبه لجده (سهل) الذي لم يثبته سوى ياقوت وابن خلكان كما ذكرنا سابقاً.

٢- عند بحثه عن شيوخ ابن السراج نقل نص محققي الموجز دون

إشارةٍ منه إلى ذلك[1].

٣- عند حديثه عن الموجز نَقَلَ نصاً كاملاً يزيدُ على العشرةِ أسطر من مقدمة محققي الموجز دون إشارة منه أيضاً إلى ذلك[2].

ثانياً: قسمُ التحقيق:

والكلامُ في هذا القسم يشملُ أمرين:

أ- النص المحقق:

١- هناك سقطٌ في أكثر من موضع في الكتاب[3].

٢- توجد كلماتٌ ثابتةٌ في المخطوط ويُعلِّقُ عليها في الحاشية بأنَّه أضافها لإيضاح المعنى[4]، أو لأنَّها هي الصواب[5].

٣- كثرةُ الأخطاءِ المطبعيةِ في الكتاب كثرةً ملفتةً للنظر[6]، وهي لم تقتصر على الكلمات فقط وإنما تجاوزتْ ذلك إلى الآيات[7].

ب- الحواشي والتعليقات:

١- أخطأَ المحققُ في تفسير بعض المفردات. وذلك كتفسيره (للسِّمَاك والدَّبَرَان والعَيُّوق) وهي نجومٌ معروفةٌ بقوله:

---

(١) انظر: ابن السراج النحوي (١٧ -١٨) ومقدمة الأصول (١٢-١٣) وانظر في مقابلها مقدمة محققي الموجز (٦-٧).

(٢) انظر: ابن السراج النحوي (٤٤) وانظر في مقابلها مقدمة محققي الموجز (١٥).

(٣) انظر: الأصول (١/ ١٨٧، ٣٥٩، ٤٢٧).

(٤) انظر: الأصول (١/ ٧٢) حاشية (٤).

(٥) انظر: الأصول (١/ ٧٤) حاشية (١).

(٦) انظر: الأصول (١/ ٥٧، ٦٣، ٧٨، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٣، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٣٨٥، ٤١٣، ٤٣٧).

(٧) انظر: الأصول (١/ ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٣٧).

السَّمَاك : الشيء الذي سَمَكَ وارْتَفَعَ.

الدَّبَرَان : يُقَالُ لكل شيء صار خَلْفَ شيء دَبَرَان.

العَيُّوق : يقال لكل شيءٍ عَاقَ عن شيءٍ عَيُّوق[1].

وكتفسيره لكلمة (الطُّرّ) ، قال : طُرّاً : متفرقاً[2].

وفي الصحاح : (وقولهم : جاءوا طراً : أي جميعاً)[3].

وكتفسيره لكلمة (القَدُوم) في قول ابن السراج : (وعَمَلُ الصانع بالقَدُّوم[4])[5]

قال : (القيدوم : قيدوم الرجل قادمته)[6].

وفي القاموس : (والقَدُوم : آلةٌ للنجر مُؤَنَّثَة)[7].

٢- اعتـمَدَ المحققُ في بعضِ التعليقاتِ على النص على حواشي عبد الخالق عضيمة في المقتضب[8].

---

(١) انظر : الأصول (١/ ١٥٧) حاشية (٦ ، ٧ ، ٨).

(٢) انظر : الأصول (١/ ١٦٣) حاشية (٢).

(٣) الصحاح (٢/ ٧٢٥).

(٤) كتبت في المطبوع (بالقيدوم) وهو ما أثبته في الحاشية أيضاً. وفي المخطوط (بالقدوم).

(٥) الأصول (١/ ٤١٣).

(٦) انظر : الأصول (١/ ٤١٣) حاشية (١).

(٧) القاموس المحيط (٤/ ٢٤٩).

(٨) نذكر أولاً الصفحة من الأصول ثم ما يقابلها من المقتضب :

الأصول (١/ ١٧٦) والمقتضب (١/ ٢٠).

الأصول (١/ ٢٢٩) والمقتضب (٤/ ١٠٧).

الأصول (١/ ٢٤٩) والمقتضب (٤/ ١٢٥).

الأصول (١/ ٢٦٩) والمقتضب (٣/ ٧٧).

الأصول (١/ ٢٧٩) والمقتضب (٢/ ٣٥١).

الأصول (١/ ٢٩١) والمقتضب (٤/ ٤١٢).

٣- اعتمدَ المحققُ في تخريجه لبعضِ القراءاتِ القرآنيةِ على تخريجاتِ عبدِ الخالق عضيمة في المقتضب أيضاً[1].

٤- أَغْفَلَ المحققُ تخريجَ عددٍ من القراءاتِ القرآنيةِ في الكتاب[2].

٥- اعتمدَ المحققُ في تخريجِهِ للشواهدِ الشعريةِ في أَغْلَبِ أبياتِ الكتابِ على تخريجاتِ عبدِ الخالق عضيمة لشواهد المقتضب، وفي بعضها على شرحِ شواهدِ الكتابِ للأعلمِ الشَّنْتَمَرِي وفي البعض الآخر على حواشي شرح المفصل لابن يعيش[3].

---

(١) نذكرها هنا بنفس ترتيب الحاشية السابقة:
الأصول (١/ ٨٥) والمقتضب (٤/ ٩٠).
الأصول (١/ ٩٥) والمقتضب (٢/ ١٣٧-١٣٨).
الأصول (١/ ٢١٧) والمقتضب (٤/ ١٦٩).
الأصول (١/ ٢٢٧) والمقتضب (٢/ ١٧٣).
الأصول (١/ ٢٣٥) والمقتضب (٢/ ٣٦٤).
الأصول (١/ ٢٣٧) والمقتضب (١/ ٥٠)و (٢/ ٣٦٢).
الأصول (١/ ٢٤٣) والمقتضب (٢/ ٣٤٣).
الأصول (١/ ٢٥١) والمقتضب (٤/ ١١٤).
الأصول (١/ ٢٥٤) والمقتضب (٤/ ١٢٤).
الأصول (١/ ٢٥٥) والمقتضب (٤/ ١٢٥).

(٢) انظر: الأصول (١/ ٩٦، ٢٦٣، ٢٧١، ٣٨٨).

(٣) هذه أمثلة فقط لما قلته، وما تركته أكثر مما أثبته. وسأقوم بذكر الصفحات من الأصول وما يقابلها من المقتضب أو شرح الشواهد للأعلم الشنتمري أو شرح المفصل.
١- النقولات من حواشي المقتضب.
الأصول (١/ ٨٣) والمقتضب (٤/ ٩٣).
الأصول (١/ ٨٦) والمقتضب (٤/ ١٠٠).
الأصول (١/ ٩١) والمقتضب (٣/ ٩٨).
الأصول (١/ ١٢٧) والمقتضب (٤/ ١٥١). =

وهذا إمَّا أنْ يكونَ نقلاً بالنصِّ أو بالاختصار .

= الأصول (١/ ١٣٤) والمقتضب (٤/ ١٦٣).

الأصول (١/ ١٦١) والمقتضب (٣/ ٢٠٠).

الأصول (١/ ١٧٨) والمقتضب (٢/ ٣٦).

الأصول (١/ ١٨٠) والمقتضب (٤/ ٣٣٠).

الأصول (١/ ٢١٧) والمقتضب (٤/ ١٧٠).

الأصول (١/ ٢٣٤) والمقتضب (٢/ ٥٤).

الأصول (١/ ٢٣٩) والمقتضب (٣/ ١٠).

الأصول (١/ ٢٨٦) والمقتضب (٤/ ٤٠٩).

الأصول (١/ ٢٩٢) والمقتضب (٤/ ٤١٦).

الأصول (١/ ٢٩٥) والمقتضب (٤/ ٤٠٢).

الأصول (١/ ٣٣١) والمقتضب (٤/ ٢٠٤).

الأصول (١/ ٣٨٥) والمقتضب (٤/ ٣٧٠).

٢- النقولات من شرح الشواهد للأعلم الشنتمري :

الأصول (١/ ١٩٨) شرح الشواهد (١/ ٢٠٥).

الأصول (١/ ٢٠٢) شرح الشواهد (١/ ١١٣).

الأصول (١/ ٢٠٥) شرح الشواهد (١/ ٢٨٠).

الأصول (١/ ٢٠٧) شرح الشواهد (١/ ١٨٥).

الأصول (١/ ٢٤٥) شرح الشواهد (١/ ٢٨١).

الأصول (١/ ٢٧٨) شرح الشواهد (١/ ٤٧٠).

٣- النقولات من حواشي شرح المفصل :

الأصول (١/ ١٠٤) شرح المفصل (٦/ ٩٣).

الأصول (١/ ١١٦) شرح المفصل (٧/ ١٢٩-١٣٠).

الأصول (١/ ٢٤٦) شرح المفصل (٨/ ٨٣).

الفصل الأول

المسَائِلُ التي وَافَقَ فيها الكوفيين

المسألة الأولى

منعُ تقديمِ خبرِ (ليسَ) عليها

من الأفعالِ الناسخةِ التي ترفعُ المبتدأَ وتنصبُ الخبرَ (لَيْسَ). وهو فعلٌ جامدٌ لا يتصرفُ تصرفَ (كانَ)، مما جعلَ له أحكاماً خاصةً يختلفُ فيها عن سائرِ الأفعال، كان بعضُها مدارَ خلاف بين النحاة.

ومن ذلك اختلافُهم في تقديم خبر (ليس) عليها، نحو: قائماً ليس زيدٌ.

فقد اختلفَ النحاةُ في هذا التقديم على مذهبين[1]:

الأول: الجواز:

ونُسِبَ لسيبويه[2] وجُمهورِ البصريين[3] والأخفش[4] والفراء[5] والسيرافيِّ[6] والفارسيِّ[7] وابنِ جني[8] وابنِ بَرْهَان[9] والزمخشريِّ[10] والشلوبينِ[11] وابنِ

---

(١) انظر: الانصاف (١/ ١٦٠) وأسرار العربية (١٤٠) والتبيين (٣١٥) وشرح المفصل (٧/ ١١٤) والايضاح في شرح المفصل (٢/ ٢١٩) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣٨٨) وائتلاف النصرة (١٢٣).

(٢) انظر: شرح السيرافي (٢/ ٣٦٣) والخصائص (١/ ١٨٨) والنكت (١/ ١٨١) وشرح المفصل (٧/ ١١٤) وشرح الجزولية (٢/ ٧٧٣) وشرح التسهيل (١/ ٣٥١) وشرح ابن الناظم (١٣٥).

(٣) انظر: الايضاح (١٣٨) والانصاف (١/ ١٦٠) وأسرار العربية (١٤٠) والتبيين (٣١٥) وائتلاف النصرة (١٢٣).

(٤) انظر: الحلبيات (٢٨٠) والخصائص (١/ ١٨٨).

(٥) انظر: شرح المفصل (٧/ ١١٤) والارتشاف (٢/ ٨٧) والتصريح (١/ ١٨٨).

(٦) انظر: شرح المفصل (٧/ ١١٤) وشرح التسهيل (١/ ٣٥١) وشرح العمدة (١/ ٢٠٦).

(٧) انظر: شرح المفصل (٧/ ١١٤) وشرح التسهيل (١/ ٣٥١) وشرح ابن الناظم (١٣٥) والارتشاف (٢/ ٨٧) وشرح قطر الندى (١٤٦).

(٨) انظر: شرح قطر الندى (١٤٦).

(٩) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٥١) وشرح ابن الناظم (١٣٥) والارتشاف (٢/ ٨٧) والتصريح (١/ ١٨٨) والهمع (٢/ ٨٨). =

عصفور[1].

الثاني: المنع

وَنُسِبَ للكوفيين[2] والمبردِ[3] والزجاجِ[4] وابنِ السراج[5] والسيرافيِّ[6] والفارسيِّ[7] والجرجانيِّ[8] وابنِ مالك[9].

ومن هذه النقول نتبينُ أَنَّنَا أمامَ مسألةٍ خلافيةٍ بين النحاةِ وقد عَدَّهَا أصحابُ كتبِ الخلاف[10] من المسائلِ الخلافيةِ بين البلدين.

=(10) انظر شرح التسهيل (1/ 351) والارتشاف (2/ 87) والتصريح (1/ 188) والهمع (2/ 88).

(11) انظر: الارتشاف (2/ 87) والتصريح (1/ 188) والهمع (2/ 88).

(1) انظر: التصريح (1/ 188) والهمع (2/ 88).

(2) انظر: شرح اللمع (1/ 58) والانصاف (1/ 160) وأسرار العربية (140) والتبيين (315) وشرح المفصل (7/ 114) وشرح التسهيل (1/ 351) وشرح ابن الناظم (135) وشرح الكافية (2/ 297) والارتشاف (2/ 87) وائتلاف النصرة (123).

(3) انظر: الحلبيات (280) والخصائص (1/ 188) وشرح اللمع (1/ 58) والانصاف (1/ 160) وشرح المفصل (7/ 114) وشرح الجزولية (2/ 773) وشرح التسهيل (1/ 351) وشرح ابن الناظم (135) وشرح الكافية (2/ 297).

(4) انظر: الارتشاف (2/ 87) وشرح المرادي (1/ 301) والهمع (2/ 88) وشرح الأشموني (1/ 234).

(5) انظر: شرح التسهيل (1/ 351) وشرح ابن الناظم (135) والارتشاف (2/ 87) وشرح المرادي (1/ 301) وشرح قطر الندى (146) والمساعد (1/ 262) والهمع (2/ 88) وشرح الاشموني (1/ 234).

(6-7) انظر: الارتشاف (2/ 87) وشرح المرادي (1/ 301) والهمع (2/ 88) وشرح الأشموني (1/ 234).

(8) انظر: شرح التسهيل (1/ 351) وشرح المرادي (1/ 301) والهمع (2/ 88) وشرح الاشموني (1/ 234).

(9) انظر: همع الهوامع (2/ 88).

(10) انظر: الانصاف (1/ 160) والتبيين (315) وائتلاف النصرة (123).

لهذا يُسْتَغْرَبُ ما نقلَه ابنُ جني في الخصائص[1] مِنْ جَعْلِهِ الرأيَ الأولَ وهو القولُ بالجواز مما اتفقَ عليه نحاةُ البلدين من الكوفيين والبصريين ، ولم يَشُذَّ عن ذلك سوى المبرد .

وهذا الرأيُ الذي ذَكَره ابنُ جني وهو القولُ بالجواز - اشْتَهَرَ بأنَّه رأيُ البصريين ونقلَه على ذلك أصحابُ كتبِ الخلافِ، على الرغمِ من عدمِ وجودِ نَصٍّ صريحٍ لاقطابِ المدرسةِ البصريةِ في هذه المسألة سوى ما ذكَره ابنُ السراج في أصولِهِ.

وَأَظُنُّ أنَّ مُسْتَنَدَهُمْ في ذلك ما ذكَره أبو علي الفارسي في كتابه (الإيضاح) عند حديثِهِ عن تقديمِ خبر (كان) وأخواتِها عليها، حيثُ قال: (ويجوزُ أيضاً: منطلقاً كان زيدٌ، وشاخصاً صار بكرٌ؛ لأنَّ العاملَ متصرف. وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين من البصريين)[2] .

فهذا إمامُ البصريين سيبويه لا يوجدُ له نصٌّ صريح في هذه المسألة وإنَّما تحدثَ في كتابه عن (ليس) من حيث التصرفِ والجمودِ[3] ، وعن شبهِها بـ(ما) النافية[4] . وقد أدَّى هذا الغموضُ في موقف سيبويه من هذه القضيةِ إلى توقفِ بعضِ النحاةِ[5] في نسبةِ هذا الرأي له .

وعلى الرغمِ من هذا الغموضِ إلَّا أنَّه وُجِدَ من النحاة من قَطَعَ بنسبة هذا

---

(١) الخصائص (١/ ١٨٨).

(٢) الايضاح (١٣٨).

(٣) الكتاب (١/ ٤٦).

(٤) الكتاب (١/ ١٤٧).

(٥) كابنِ الانباري في الانصاف (١/ ١٦٠) وابنِ هشام في شرح القطر (١٤٦) وابنِ عقيل في المساعد (١/ ٢٦٢) وأبي حيان في الارتشاف (٢/ ٨٨) والزَّبيديِّ في ائتلاف النصرة (١٢٣).

الرأي لسيبويه مُستنِدين في ذلك على ما جاء في الكتاب في (باب ما يُنْصَبُ في الألف)[1]. حيثُ قال: (ومثله[2]: أَزَيْداً لستَ مثلَه؛ لأنَّه فِعْلٌ، فصارَ بمنزلةِ قولِك: أزيداً لقيتَ أخاه)[3].

فقد قال السيرافيُّ في شرحه للكتاب مُعَلِّقاً على هذا النص: (وقد فُهِمَ من لفظِ سيبويه في هذا الموضع أنَّه يجيزُ: قائماً ليس زيدٌ، فَيُقَدِّمُ خبرَ ليس عليها)[4].

وهذا أيضاً ما فَهِمَه ابنُ الناظم من نصِّ سيبويه، حيثُ قالَ في شرحِ الألفيةِ (وأمَّا (ليس) فمذهبُ سيبويه وأبي علي وابنِ بَرْهَان جوازُ تقديم خبرِها عليها، بدليلِ جواز تقديمِ معمولِ خبرِها عليها في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[5] ولتفسيرِها عاملاً فيما اشتغلتْ عنه بملابس ضميره، كقولهم: أزيداً لستَ مثلَه. حكاهُ سيبويه)[6].

هذا ما يتعلقُ بسيبويه في هذه المسألة، أمَّا أبو الحسنِ الأخفش وهو أيضاً أحدُ أئمة البصريين وقدمائهم فلا يوجدُ له أيضاً نصٌّ صريحٌ في هذه المسألة، سوى ما نقلَه أبو علي الفارسي في المسائلِ الحلبيات حيثُ قالَ عن (ليس): (فذهبَ أبو الحسن إلى جوازِ تقديمِ خبرِها عليها)[7] وما نقلَه ابنُ جني في الخصائصِ من قولهِ:

---

(١) الكتاب (١/ ١٠١).

(٢) أي مثل: (أعبدَ اللَّه كنتَ مثلَه).

(٣) الكتاب (١/ ١٠٢).

(٤) شرح السيرافي (١/ ٢٧٤) مخطوط في مركز البحث العلمي برقم (١٩٥) نحو. وانظر: النكت (١/ ٢٣٢).

(٥) من الآية (٨) من سورة هود

(٦) شرح ابن الناظم (١٣٥).

(٧) الحلبيات (٢٨٠).

(وإجازةُ هذا مذهبُ سيبويه وأبي الحسن وكافةُ أصحابنا)[1] .

أمَّا المبردُ وهو أيضاً من أقطابِ المذهبِ البصري وأئمتِهم الاعلام فقد تواترت النقـولُ عن أخـذِه للرأي الآخـر وهو المنعُ[2] دونَ وجـودِ نصٍّ صـريحٍ له يدلُّ على ذلك، فقد تحدثَ في المقتضب[3] عن تقديمِ خبرِ (ليس) على اسمِـها، ولـم يتطرقْ لتقديمِ خبرِها عليها.

نأتي بعد هذا كلِّه إلى رأي ابنِ السراج في كتابِه الأصول لنعرفَ موقفَه من هذه الآراء، حيثُ لمْ يكلفْنا ابنُ السـراج شططاً في معـرفـةِ رأيه ، فـقـد كـانَ رأيُه صريحاً وقاطعاً في هذه المسألة. فقد جاء في الأصول قولُه: (ولا يتقدمُ خبرُ (ليس) قبلها؛ لأنَّها لم تصرفْ تصرفْ (كان))[4].

فهـذا نصٌّ صـريحٌ من ابن السـراج في عدم جوازِ تقديمِ خبرِ (ليس) عليـها، موافقاً بذلك الكوفيين ومخالفاً للبصريين فيما نُسِبَ إليهم.

ننظرُ بعد هذا في القضيةِ صُلْبَ الموضوعِ والتي هي مدارُ الخلافِ لنتعرفَ على حججِ الفريقين ونتبينَ الصوابَ فيها إنْ شاءَ اللَّهُ.

فـقـد استندَ أصـحـابُ الـرأي الأول - وهـم القـائلون بالجـواز - على دليلين أحدُهما قياسي والآخرُ سماعي:

أولاً: القياسي

وهو اشتراكُ (ليس) مع (كان) بجامعِ الفعليةِ بينهما، حيثُ جازَ في (كان)

---

(١) الخصائص (١/١٨٨).

(٢) انظر ما سبق ص٤٧.

(٣) المقتضب (٤/١٩٤).

(٤) الأصول (١/٨٩-٩٠) وانظر: (٢/٢٢٨).

تقديمُ الخبرِ على الاسمِ وجازَ ذلك في (ليس) أيضاً بلا خِلاف، وجازَ أيضاً تقديمُ خبرِ (كان) عليها فما المانعُ مِنْ أَنْ يتقدمَ خبرُ (ليس) عليها قياساً على (كان)»[1].

ثانيا: السماعي

وذلك في قولهِ تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2]، حيثُ (قَدَّمَ معمولَ الخبرِ عليها، وذلك أَنَّ (يَوْمَ) معمولُ (مَصْرُوفًا) الذي هو الخبر، وتقديمُ المعمولِ يُؤْذِنُ بجوازِ تقديمِ العاملِ؛ لأنَّه لا يجوزُ أَنْ يقعَ المعمولُ حيثُ لا يقعُ العاملُ لأنَّ رتبةَ العاملِ قبلَ المعمول)[3].

وقد مالَ إلى هذا الرأي عددٌ من متأخري البصريين كالسيرافيِّ[4] والفارسيِّ[5] وابنِ جني وابنِ بَرْهَان والزمخشريِّ والعُكْبَرِيِّ وابنِ يعيش وابنِ أبي الربيع[6].

وقد أبطلَ أصحابُ الرأي الثاني - وهم القائلون بالمنع - أدلةَ المُجَوِّزِينَ بما يلي:

أولاً: أَنَّ قياسَ (ليس) على (كان) قياسٌ باطلٌ، وذلك (لأنَّ (ليس) فعلٌ لا

---

(١) انظر: الحلبيات (٢٨٠) وأسرار العربية (١٤٠) والتبيين (٣١٧).

(٢) من الآية (٨) من سورة هود.

(٣) شرح المفصل (٧/ ١١٤).

(٤) انظر: شرح السيرافي (١/ ٢٧٤) مخطوط في مركز البحث العلمي برقم (١٩٥) نحو. وقد صَرَّحَ فيه السيرافيُّ أخذَه بهذا الرأي وهو يُخَالِفُ ما نقلَه عنه أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٨٧) والمراديُّ في شرح الألفية (١/ ٣٠١) والسيوطيُّ في الهمع (٢/ ٨٨) والأشمونيُّ في شرح الألفية (١/ ٢٣٤).

(٥) انظر: الايضاح (١٣٨) والحلبيات (٢٨٠) وقد وَهِمَ أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٨٧) بنسبةِ المنع إلى أبي علي الفارسي في الحلبيات، وقد تبعه في ذلك المراديُّ في شرح الألفية (١/ ٣٠٢) والسيوطيُّ في الهمع (٢/ ٨٨) والاشمونيُّ في شرح الألفية (١/ ٢٣٤).

(٦) انظر: الخصائص (١/ ١٨٨) وشرح اللمع (١/ ٥٨) والمفصل (٣٢١) والكشاف (٢/ ٢٠٩) والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٩٠) وشرح المفصل (٧/ ١١٤) والبسيط (٢/ ٦٧٦).

يتصرفُ في نفسه فلا يتصرفُ في عملِهِ كما وَجَبَ لغيرِهِ من الأفعالِ التي لا تتصرفُ كـ (عَسَى ونِعْمَ وفِعْلِ التعجب))[1] فـ(كان) إذاً متصرفةٌ و(ليس) فعلٌ جامدٌ لا يتصرفُ فالقياسُ هنا غيرُ صحيح.

هذا بالإضافةِ إلى شبه (ليس) بـ(ما) النافية التي لا يتقدمُ خبرُها عليها، فكذلك (ليس) وجبَ ألَّا يتقدمَ خبرُها عليها[2].

قال ابنُ هشام: (وهو الصحيحُ لأنَّه لم يُسْمَعْ مثل (ذاهباً لستُ))[3].

ثانيا: احتجاجُهم بالآية الكريمة فيه نظرٌ من وجهين:

الأول: أنَّ (يَوْمَ) في الآيةِ الكريمةِ غيرُ متعلق بـ(مصروفاً) كما قالوا، وإنَّما هو (في موضعِ رفعٍ، وَبُنِيَ على الفتحِ لإضافتِهِ إلى الفعلِ كما قَرَأَ نافعٌ: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[4] بفتح الميم)[5] أو هو (منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ وتقديرُه: يُلازِمُهُم يومَ يأتيهم العذابُ)[6].

الثاني: أَنَّهُ مع التسليمِ لهم بأَنَّ الظرفَ متعلقٌ بـ(مصروفاً) فليسَ في ذلك دليلٌ على جوازِ تقديمِ الخبرِ؛ لأنَّ الظرفَ والجارَ والمجرورَ (يتسعُ فيهما ما لا يتسعُ في غيرِهما، ويقعانِ حيثُ لا يقعُ العاملُ فيهما)[7] وقد أَخَذَ بهذا الرأي عددٌ من النحاة

---

(١) شرح العمدة (١/ ٢٠٨) وانظر: أسرار العربية (١٤٠).

(٢) انظر: شرح المفصل (٧/ ١١٤).

(٣) شرح قطر الندى (١٤٦).

(٤) من الآية (١١٩) من سورة المائدة وقراءةُ نافع في الكشف (١/ ٤٢٣) والبحر المحيط (٤/ ٤٢١) واتحاف فضلاء البشر (١/ ٥٤٦-٥٤٧).

(٥) التبيين (٣١٦).

(٦) الانصاف (١/ ١٦٣).

(٧) البحر المحيط (٦/ ١٢٧).

كابنِ الانباري وابنِ مالك وابنِ هشام[1].

مما تقدمَ يتبينُ لنا قوةُ رأي من قالَ بالمنع وهو الرأيُ الذي اختارَه ابنُ السراج في كتابه الأصول .

وهذا هو الذي تميلُ إليه النفسُ وبخاصةٍ بعد الوقوفِ على ما أوردَه أبو حيان في كتابِهِ البحر المحيط ، عند إعرابِهِ لقولِهِ تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ حيثُ قال : (وقد تتبعتُ جملةً من دواوينِ العربِ فلمْ أظفرْ بِتَقَدُّمِ خبرِ (ليس) عليها ولا بمعمولِهِ، إلَّا مادَلَّ عليه ظاهرُ هذه الآيةِ، وقولُ الشاعر :

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً ... وَكُنْتُ أَبِيًّا في الخَنَا لَسْتُ أُقْدِمُ[2])[3]

---

(١) انظر : الانصاف (١/ ١٦٣) وأسرار العربية (١٤٠) وشرح التسهيل (١/ ٣٥١) وشرح العمدة (١/ ٢٠٧) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٧) وشرح قطر الندى (١٤٦).

(٢) البيت لا يُعرفُ قائلُه ولم أقفْ له على مصدرٍ آخر سوى ما نقلَه السمينُ الحلبي في الدر المصون (٦/ ٢٩٢) نقلاً عن البحر المحيط.

(٣) البحر المحيط (٦/ ١٢٧).

المسألة الثانية

جوازُ إعمالِ (إنْ) النافية عمل (ليس)

تنقسمُ (إِنْ) المكسورةُ الهمزةِ، المخففةُ النُّونِ، عدةَ أقسام، أوصلَها بعضُهم إلى سبعة[1].

ومن جملةِ هذه الأقسام (إِنْ) النافيةُ التي بمعنى (ما) وهي تدخلُ على الجملةِ الإسميةِ نحو: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[2]. وعلى الجملةِ الفعليةِ نحو: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[3].

وكما دارَ خلافٌ بين التميميين والحجازيين في إعمالِ (مَا) النافيةِ عمل (ليس)، دارَ خلافٌ بين النحاةِ أيضاً في إعمالِ (إنْ) النافيةِ عمل (ليس).

وقد كان النحاةُ في وجوبِ إعمالِ هذا الحرفِ أو إهمالِهِ على مذهبين:

الأول: وجوبُ الإهمالِ قياساً على (ما) التميمية.

وَنُسِبَ لسيبويه[4] والفراءِ[5] وجمهورِ البصريين[6].

---

(١) انظر: المقتضب (٢/ ٣٦٢) معاني الحروف (٧٤) والأزهية (٤٥) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٣) ورصف المباني (١٨٦) والجنى الداني (٢٠٧) ومغني اللبيب (٣٣).

(٢) من الآية (٢٠) من سورة الملك.

(٣) من الآية (٥) من سورة الكهف.

(٤) انظر: المقتضب (٢/ ٣٦٢) والاصول (١/ ٢٣٥) وإعراب القرآن (٢/ ١٦٨) ومعاني الحروف (٧٥) والتبصرة والتذكرة (١/ ٤٥٩) والأزهية (٤٥) والمفصل (٣٦٦) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٣) وشرح المفصل (٨/ ١١٣) ومغني اللبيب (٣٥).

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٣) والارتشاف (٢/ ١٠٩) والنكت الحسان (٧٨) ومغني اللبيب (٣٥) والتصريح (١/ ٢٠١).

(٦) انظر: الارتشاف (٢/ ١٠٩) وشرح المرادي (١/ ٣٢٠) والجنى الداني (٢٠٩) والتصريح (١/ ٢٠١) وشرح الأشموني (١/ ٢٥٥).

وحكم أصحاب هذا الرأي بإهمالها (لأنها حرف يحدث معنى في الاسم والفعل كألف الاستفهام، فوجب لذلك ألا يعمل، كما لم يعمل ألف الاستفهام، وكما لم تعمل (ما) النافية في اللغة التميمية)[1] وذلك (لأنها ليست بمختصة، وما لا يختص لا يعمل)[2].

كما فرق بعض النحاة بينها وبين (ما) النافية في أن (ما) أشبهت (ليس) (لأنها تدخل على المبتدأ والخبر مثلها ولأنها تنفي الحال كـ (ليس)، لهذا لا يجوز أن تعمل (إن) لأنها ليست لنفي الحال)[3].

أضف إلى ذلك (أن الاعتماد في عمل (ما) على السماع، والقياس يأباه، ولم يوجد في (إن) من السماع ما وجد في (ما))[4].

وعد أصحاب هذا الرأي ما ورد منها عاملا في الشعر من باب الضرورة[5]. أو الشاذ الذي لا يقاس عليه[6].

وهذا الرأي ـ وهو الاهمال ـ نقله كثير من النحاة عن سيبويه ولا يوجد نص صريح له سوى ما ذكره في الكتاب في أقسام (إن) حيث قال: (وتكون في معنى (ما)، قال الله عز وجل ﴿إِنِ الكَافِرُونَ إِلَّا فِيّ غُرُوْرٍ﴾، أي ما الكافرون إلا في غرور)[7].

---

(١) أمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٣) وانظر: الازهية (٤٥) وشرح المفصل (٨/ ١١٣).

(٢) رصف المباني (١٨٩).

(٣) المسائل البصريات (١/ ٦٤٧).

(٤) شرح المفصل (٨/ ١١٣) وانظر: الايضاح في شرح المفصل (٢/ ٢١٩).

(٥) انظر: المقرب (١١٦) وشرح جمل الزجاجي (٢/ ٤٨١).

(٦) انظر: رصف المباني (١٩٠).

(٧) الكتاب (٣/ ١٥٢).

وقالَ في موضعٍ آخر : ((وتكونُ (إنْ) كـ(ما)، في معنى (ليس)))[1].

فَمِنْ خلالِ هذين النصين نَجِدُ سيبويه قد ذكرَ الإهمالَ في هذا الحرف ولم يذكر الإعمالَ. وَبَيَّنَ وجهَ الشبهِ بينه وبين (ما) في اشتراكهما في النفي لكنَّه لم يصرحْ بإعمالِهِ كما فعل في (ما) النافية[2].

وقد أَدَّى هذا إلى تباينِ آراءِ النحاةِ في موقف سيبويه من إعمال هذا الحرف، فهم بين مؤكدٍ للرأي الأول[3] – وهو الإهمال –، وبين معارضٍ له ومثبت للرأي الآخر-وهو الإعمال-[4]. وهناك فريقٌ ثالث توقفوا في نسبةِ أحدِ الرأيين له بسببِ اختلافِ النقل[5].

والرأيُ الأقوى من هذه الثلاثة هو الإهمالُ ، الذي أَثْبَتَهُ أئمةُ البصريين كالمبردِ[6] وابنِ السراج[7] والنحاسِ[8] وغيرِهم من المتأخرين.

والذي خالفَ هذا النقلَ في رأي سيبويه ونَسَبَ له الإعمالَ في هذا الحرف مخالفاً بذلك أكثر النحويين هوابنُ مالك في شرح التسهيل[9] وشرح الكافية

---

(١) الكتاب (٤/ ٢٢٢).

(٢) انظر: الكتاب (٤/ ٢٢١).

(٣) انظر: المقتضب (٢/ ٣٦٢) والاصول (١/ ٢٣٥) واعراب القرآن (٢/ ١٦٨) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٣) وشرح المفصل (٨/ ١١٣).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧٥) وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٦) ونقلَه أبو حيان في الارتشاف (٢/ ١٠٩) عن السهيليّ وابنِ طاهر.

(٥) انظر: الارتشاف (٢/ ١٠٩) وشرح المرادي (١/ ٣٢٠) والتصريح (١/ ٢٠١) وشرح الاشموني (١/ ٢٥٥).

(٦) انظر: المقتضب (٢/ ٣٦٢).

(٧) انظر: الاصول (١/ ٢٣٥).

(٨) انظر: اعراب القرآن (٢/ ١٦٨).

(٩) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧٥).

الشافية[1] .

ولكنَّ أبا حيان[2] فنَّدَ قولَ ابنِ مالك وَبَيَّنَ ضَعْفَه معتمداً في ذلك على عدمِ صراحةِ الأدلةِ التي استندَ عليها ابنُ مالك في توجيهِه لكلامِ سيبويه .

وبعد أَنْ وَقَفْنَا على الاختلافِ في رأي سيبويه نذكرُ مَن اختارَ الإهمالَ في هذا الحرف من النحاة فمن هؤلاء أبو جعفر النحاس[3] والفارسيُّ[4] والرمانيُّ وابنُ يعيش وابنَ الحاجب وابنُ عصفور والمالقيُّ وأبو حيان[5] في أحدِ قوليه .

الثاني: جوازُ الإعمالِ قياساً على (ما) الحجازية.

وَنُسِبَ للكسائيِّ[6] وأكثرِ الكوفيين[7] والمبردِ[8] وابنِ السراج[9] والفارسيِّ[10]

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٦).

(٢) انظر : النكت الحسان (٧٨-٧٩).

(٣) انظر : اعراب القرآن (٢/ ١٦٨).

(٤) انظر : المسائل البصريات (١/ ٦٤٧) وصَرَّحَ فيه الفارسيُّ بوجوبِ الإهمالِ في هذا الحرف. وهذا يُخَالِفُ ما نقلَه عنه ابنُ مالك في شرح التسهيل (١/ ٣٧٥) من أخذِه برأي المبردِ في إعمالِ هذا الحرف. وتابعه في ذلك أبو حيان في الارتشاف (٢/ ١٠٩) والمراديُّ في الجنى الداني (٢٠٩) وابنُ عقيل في المساعد (١/ ٢٨١) والازهريُّ في التصريح (١/ ٢٠١) والسيوطيُّ في الهمع (٢/ ١١٦).

(٥) انظر : معاني الحروف (٧٥) وشرح المفصل (٨/ ١١٣) والايضاح في شرح المفصل (٢/ ٢١٩) والمقرب (١١٦) وشرح جمل الزجاجي (٢/ ٤٨١) ورصف المباني (١٨٩) والنكت الحسان (٧٨).

(٦) انظر : الأزهية (٤٧) وأمالي ابن الشجري(٣/ ١٤٤) والارتشاف (٢/ ١٠٩) وشرح المرادي (١/ ٣٢٠) والجنى الداني (٢٠٩) ومغني اللبيب (٣٥) والتصريح (١/ ٢٠١) والهمع (٢/ ١١٦) وشرح الأشموني (١/ ٢٥٥).

(٧) انظر : التخمير (٤/ ٩٠) والارتشاف (٢/ ١٠٩) وشرح المرادي (١/ ٣٢٠) والجنى الداني (٢٠٩) والتصريح (١/ ٢٠١) والهمع (٢/ ١١٦) وشرح الأشموني (١/ ٢٥٥).

(٨) انظر : الأصول (١/ ٢٣٦) والمسائل البصريات (١/ ٦٤٨) ومعاني الحروف (٧٥) والازهية (٤٦) والمفصل (٣٦٦) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٤) والتخمير (٤/ ٩٠) وشرح المفصل(٨/ ١١٣) =

وابن جني[1] وابن مالك[2] وأبي حيان[3].

وحجتهم في ذلك قياسها على (ما) النافية. فكما جاز في (ما) الاهمال والاعمال، فكذلك (إن) يجوز فيها الوجهان، إذ لا فرق بينهما[4].

أضف إلى ذلك ثبوت الاعمال في كلام العرب نثرا ونظما.

فمن النثر قولهم[5]: إِنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك، وإِنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلَّا بالعافية.

ومن ذلك ما حكاه الكسائي عن العرب قولهم: (إنَّ قائماً، على معنى: إنْ أنا قائماً، فَتُرِكَ الهمزُ من (أنا)، وأدغمت نون (إنْ) في (أنا)، فصارتا نوناً

= والايضاح في شرح المفصل (٢/ ٢١٩) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٥) ورصف المباني (١٩٠) ومغني اللبيب (٣٥) والمساعد (١/ ٢٨١). وقد صرح المبرد في المقتضب (٢/ ٣٦٢) بجواز الاعمال. وقد نقل أبو حيان في الارتشاف (٢/ ١٠٩) الاختلاف في رأي المبرد، وتبعه في ذلك المرادي في شرح الألفية (١/ ٣٢٠) وفي الجنى الداني (٢٠٩) والسمين الحلبي في الدر المصون (٥/ ٥٣٩) والازهري في التصريح (١/ ٢٠١) والاشموني في شرح الألفية (١/ ٢٥٥) ونقل أيضاً أبو حيان عن السهيلي قوله عن المبرد: إنه يرى المنع في هذا الحرف. الارتشاف (٢/ ١٠٩) والتصريح (١/ ٢٠١).

(٩) انظر: الارتشاف (٢/ ١٠٩) والنكت الحسان (٧٨) والجنى الداني (٢٠٩) والتصريح (١/ ٢٠١) والهمع (٢/ ١١٦).

(١٠) انظر شرح التسهيل (١/ ٣٧٥) والارتشاف (٢/ ١٠٩) والجنى الداني (٢٠٩) والمساعد (١/ ٢٨١) والتصريح (١/ ٢٠١) والهمع (٢/ ١١٦) وهذا يخالف ما في المسائل البصريات كما ذكرنا سابقاً.

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢, ٣) انظر: الهمع (٢/ ١١٦).

(٤) انظر: المقتضب (٢/ ٣٦٢).

(٥) انظر: الاضداد (١٨٩) والارتشاف (٢/ ١٠٩) والجنى الداني (٢٠٩) والتصريح (١/ ٢٠١) والهمع (٢/ ١١٦).

مشددة)[1].

وخرَّجوا على ذلك قراءةَ سعيدِ بن جُبير: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾[2]. (على أنَّ (إنْ) نافية، رفعَت (الذين) اسماً، ونَصَبتْ (عباداً) خبراً ونعتاً)[3].

ومما وردَ منه في النظم قولُ الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيـاً على أَحَـدٍ ... إِلَّا عَلَـى أَضْعَـفِ المَجَـانِيْنِ[4]

وقولُ الآخر:

---

(١) الاضداد (١٨٩). وانظر: الهمع (٢/ ١١٦) وقد نَقَلَ الفراءُ في معاني القرآن (٢/ ١٤٥) هذا السماعَ عن الكسائي ولكنْ برفع (قائم) فلا أدري أهذا هو الصوابُ فيها أم أنَّه من أخطاءِ التحقيق. ويؤيِّد الأولَ ما أوردَه النحاسُ (أنَّ الكسائيَّ زَعَمَ أنَّ (إنْ) لا تكادُ تأتي في كلامِ العربِ بمعنى (ما) إلَّا أنْ يكونَ بعدها إيجابٌ، كما قال جلَّ وعزَّ: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ اعراب القرآن (٢/ ١٦٨) وقد أنكر عليه أبو حيان في البحر المحيط (٥/ ٢٥٠) هذا النقل عن الكسائيِّ لأنَّه حُكِيَ عنه إعمالُها.

(٢) من الآية (١٩٤) من سورة الاعراف. انظر: المحتسب (١/ ٢٧٠) والبحر المحيط (٥/ ٢٥٠) والدر المصون (٥/ ٥٣٩) قال السمينُ الحلبي: (ولكنْ قد استشكلوا هذه القراءةَ من حيثُ إنَّها تنفي كونَهم عباداً أمثالَهم، والقراءةُ الشهيرةُ تثبتُ ذلك، ولا يجوزُ التناقضُ في كلامِ اللَّهِ تعالى. وقد أجابوا عن ذلك بأنَّ هذه القراءةَ تُفْهِمُ تحقيرَ أمرَ المعبود من دونِ اللَّهِ وغباوةَ عابدِه، وذلك أنَّ العابدين أتمُّ حالاً وأقدرُ على الضُّرِّ والنفع من آلهتِهم فإنَّها جمادٌ لا تفعلُ شيئاً من ذلك، فكيفَ يَعْبُدُ الكاملُ مَنْ هو دونَه؟ فهيَ موافقةٌ للقراءةِ المتواترةِ بطريقِ الأولى) الدر المصون (٥/ ٥٣٩) وقد ردَّ أبو جعفر النحاس في اعراب القرآن (٢/ ١٦٨) هذه القراءةَ من ثلاثةِ أوجه. وردَّ عليه فيها أبو حيان في البحر المحيط (٥/ ٢٥٠).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٨).

(٤) البيت لا يعرف قائلة، وهو في الأزهية (٤٦) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٣) والمقرب (١١٦) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٥) ورصف المباني (١٩٠) والارتشاف (٢/ ١٠٩) والجنى الداني (٢٠٩) والخزانة (٤/ ١٦٦).

إنِ المرءُ ميْتاً بانقضاءِ حياتِه   وَلَكِنْ بأنْ يُبْغَى عليه فَيُخْذَلاَ[1]

وقد حُمِلَ هذا السماع من العرب على أنَّه لغة أهل العالية[2]، كما نقل ذلك عددٌ من النحاة[3].

لهذا ردَّ المراديُّ[4] على من عَدَّ هذا من باب الضرورة.

وهذا الاعمال في (إنّ) النافية أخذ به عدد من النحاة كالمبرد وابن مالك وأبي حيان والمرادي والسمين الحلبي والأشموني[5].

نأتي بعد ذلك إلى ابن السراج في كتابه الأصول لنعرف موقفه من هذا الخلاف، وصحة ما نسب إليه.

جاء في الأصول ما نصه: (كان سيبويه لا يرى في (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) إلا رفع الخبر، لأنَّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام ولا تغير الكلام، وذلك مذهب بني تميم.

قال أبو العباس وغيره: نجيز نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس) كما فعل ذلك

---

(١) البيت لا يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل (١/ ٣٧٦) وشرح العمدة (١/ ٢١٧) وشرح المرادي (١/ ٣٢٢) والجنى الداني (٢١٠) والمساعد (١/ ٢٨٢) وشفاء العليل (١/ ٣٣١) والهمع (٢/ ١١٧) وشرح الأشموني (١/ ٢٥٥).

(٢) قال ياقوت: (والعالية: اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمايرها إلى تهامة فهي العالية، وما كان دون ذلك من جهة تهامة فهي السافلة). معجم البلدان (٤/ ٧١).

(٣) انظر: الارتشاف (٢/ ١٠٩) والجنى الداني (٢١٠) وشرح شذور الذهب (١٩٩) والتصريح (١/ ٢٠١).

(٤) انظر: الجنى الداني (٢١٠).

(٥) انظر: المقتضب (٢/ ٣٦٢) والتسهيل (٥٧) وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٦) والارتشاف (٢/ ١٠٩) والبحر المحيط (٥/ ٢٥٠) وشرح المرادي (١/ ٣٢٠) والجنى الداني (٢٠٩) والدر المصون (٥/ ٥٣٩). وشرح الأشموني (١/ ٢٥٥).

في (ما).

قال أبو بكر: وهذا هو القولُ؛ لأَنَّه لا فَصْلَ بينهما وبين (ما) في المعنى)[1].

فهذا النصُّ من ابنِ السراج قاطعٌ برأيه في المسألةِ، حيثُ صَرَّحَ بمخالفتِهِ لسيبويه في إهمالِ هذا الحرف وموافقةِ شيخِهِ المبردِ في إعمالِهِ وهما بهذا الرأي يَسِيْرَان في رِكَابِ الكسائي والكوفيين كما ذكرنا سابقاً.

---

(١) الاصول (١/ ٢٣٥-٢٣٦).

المسألة الثالثة

أصالة لام (لَعَلَّ)

من حروف المعاني (لَعَلَّ)، ويكون على قسمين[1] :

الأول: حرف ناسخ من أخوات (إنَّ) ، وله عدة معان[2]، من أشهرها : الطمع والاشفاق[3]، وعد المرادي منها ثمانية [4].

وفي (لعل) لغات بلغت عشراً عند ابن مالك[5] واحدى عشرة عند الرضي[6]، وثنتي عشرة عند المرادي[7]، وثلاث عشرة عند السيوطي[8]، وأوصلها البغداديُّ إلى أربع عشرة لغة[9] .

وقد تتبعتُ هذه اللغات في عدد من كتب النحو واللغة وجمعتُ بينها فبلغتْ ثمانَ عشرة لغة.

ذكر الزجاجي[10] منها خمسا، وهي (لَعَلَّ ، عَلَّ ، لَعَنَّ، عَنَّ، أَنَّ)، وزاد أبو

---

(١) انظر: الجنى الداني (٥٧٩، ٥٨٢) ومغني اللبيب (٣٧٧).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١/ ١٠٦) والأزهية (٢١٧) ومغني اللبيب (٣٧٩) والهمع (٢/ ١٥٢) والتصريح (١/ ٢١٣).

(٣) قال سيبويه: (ولعل وعسى: طمع واشفاق) . الكتاب (٤/ ٢٣٣).

(٤) انظر: الجنى الداني (٥٧٩).

(٥) انظر: التسهيل (٦٦).

(٦) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٦١).

(٧) انظر: الجنى الداني (٥٨٢).

(٨) انظر: همع الهوامع (٢/ ١٥٣).

(٩) انظر: خزانة الأدب (١٠/ ٤٢٤).

(١٠) انظر: اللامات (١٤٧).

علي القالي[1]: (لَغَنَّ، لَعَلْنَ)، والرمانيُّ[2]: (رَعَنَّ)، وابنُ سِيْدَه[3]: (لأَنَّ، لَوَنَّ)، وابنُ الانبـــاري[4]: (غَنَّ، لَغَلَّ، غَلَّ)، وابنُ مـــالك[5]: (رَغَنَّ، لَعَلَّتْ)، والرضي[6]: (لَعَاءَ)، وأبو حيان[7] (رَعَلَّ، رَعَنَّتْ).

الثاني: حرف جر، وهيَ لُغَةُ عَقِيْلٍ[8]، ومنه قولُ الشاعر:

لَعَـلَّ اللهِ يُمْكِنُنِــي عَلَيْهَـــا ... جِهَـارَاً مِنْ زُهيـرٍ أو أسيْـدِ[9]

قـال المراديُّ: (وفي (لَعَلَّ) الجـارة أربعُ لغـات: لَعَلَّ، وعَلَّ، بفـتحِ اللامِ فيهما، ولَعَلِّ، وعَلِّ بكسرِ اللامِ فيهما)[10].

وأنكر أبو علي الفارسي[11] الجر بـ(لَعَلَّ)، ورُدَّ عليه في رأيه هذا[12]، وهو محجوجٌ بالسماع عن العرب.

---

(1) انظر: أمالي القالي (1/108).

(2) انظر: معاني الحروف (124).

(3) انظر: المخصص (13/275).

(4) انظر: الإنصاف (1/224).

(5) انظر: التسهيل (66).

(6) انظر: شرح الكافية (2/361).

(7) انظر: الارتشاف (2/155).

(8) انظر: سر صناعة الاعراب (1/407) وشرح التسهيل(2/47) وشرح ابن الناظم (355) شرح الكافية (2/361) واللسان (5/3082) والهمع (4/207).

(9) البيت لخالد بن جعفر العامري. انظر: معاني الأخفش (1/124) والبصريات (1/550) وكتاب الشعر (1/75) وسر صناعة الاعراب (1/407) وشرح الجزولية (2/806) وشرح التسهيل (2/47) والخزانة (10/438).

(10) الجنى الداني (586).

(11) انظر: البصريات (1/552) وكتاب الشعر (1/74).

(12) انظر: شرح التسهيل (2/47) والجنى الداني (585).

وجعل الزجاجي[1] مثل هذا الاعمال من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وتبعه الرماني[2] في ذلك.

وقد كانت (لَعَلَّ) الأولى - التي هي من أخوات (إِنَّ) - مدار خلاف بين النحاة الكوفيين والبصريين[3]. ومناط الخلاف: هل اللام الأولى في (لَعَلَّ) أصلية أو زائدة، وكانوا فيها على رأيين:

الأول: أنَّ (لَعَلَّ) أصلها (عَلَّ) واللام فيها زائدة وهو رأي البصريين.

وحجتهم في ذلك أنهم وجدوا العرب كثيرا ما يستعملونها بغير لام، وذلك كقول الراجز:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُوْلَاتِهَا
يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا[4]

مما يدل على أنها زائدة كزيادة اللام في (زيدل) و(عبدل)، لأنها بمعنى: زيد، وعبد[5].

وحجة أخرى وهي أن هذه الحروف المشبهة بالفعل، وهي (إِنَّ) وأخواتها - ثلاثية الوضع، وما كان منها زائداً عن ثلاثة أحرف مثل (لكنَّ، وكأنَّ) فهي مركبة، وكذلك يجب أن تكون (لَعَلَّ) قياساً على ذلك[6].

---

(١) انظر: اللامات (١٤٨).

(٢) انظر: معاني الحروف (١٢٥).

(٣) انظر: الانصاف (١/ ٢١٨) والتبيين (٣٥٩) وائتلاف النصرة (١٧٣).

(٤) البيت لا يعرف قائله. انظر: معاني الفراء (٣/ ٢٣٥) واللامات (١٤٦) وسر صناعة الاعراب (١/ ٤٠٧) والخصائص (١/ ٣١٦) والانصاف (١/ ٢٢٠) ومغني اللبيب (٢٠٦).

(٥) انظر: الانصاف (١/ ٢١٩) والتبيين (٣٥٩) وشرح المفصل (٨/ ٨٧) وشرح الكافية (٢/ ٣٦١).

(٦) انظر: التبيين (٣٥٩).

وذكر ابن جني[1] أن هذه اللام زائدة للتوكيد، وقيل: (زائدة للتكثير، وقيل: هي لام الابتداء)[2].

وهذا هو رأي سيبويه والمبرد ووافقهما فيه الزجاجي والفارسي وابن جني وابن عصفور والمالقي[3].

الثاني: أنَّ (لَعَلَّ) بسيطة، واللام في أولها أصلية. وهو رأي الكوفيين.

وحجتهم أَنَّ (لعلَّ) حرف، وحروف الحرف كلها أصلية، ولا تكون الزيادة في الحروف، وإنما هي مختصة بالأسماء والأفعال[4].

بالإضافة إلى أن اللام على وجه الخصوص لا تزاد إلا على سبيل الشذوذ، كما زيدت في: زيدل، وعبدل، فإذا كان هذا مع ما تجوز فيه الزيادة، فكيف يحكم بزيادتها مع ما لا تجوز فيه الزيادة[5].

وقد أخذ بهذا الرأي عدد من النحاة كابن الانباري والعكبري وأبي حيان والمرادي والأشموني[6].

---

(١) انظر: سر صناعة الاعراب (١/ ٤٠٦). وانظر: شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٤٧).

(٢) ارتشاف الضرب (٢/ ١٥٥).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٢) والمقتضب (٣/ ٧٣) واللامات (١٤٦) وكتاب الشعر (١/ ٧٤) والخصائص (١/ ٣١٦) وسر صناعة الاعراب (١/ ٤٠٦) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٤٤٧) ورصف المباني (٣٢٢).

(٤) انظر: الانصاف (١/ ٢١٨) وشرح المفصل (٨/ ٨٨) وشرح الكافية (٢/ ٣٦١).

(٥) انظر: الانصاف (١/ ٢١٩) والتبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري (٢/ ١١٢) و(٣/ ١٦٥).

(٦) انظر: الانصاف (١/ ٢٢٤) والتبيين (٣٦١) والارتشاف (٢/ ١٥٥) وشرح المرادي (١/ ٣٣٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٧١).

وبعد أن بينا آراء النحاة في هذا الحرف، نأتي إلى رأي ابن السراج لنعرف موقفه من هذا الخلاف.

جاء في الأصول في باب (الحرف المبني مع حرف) قوله: (وقال أصحابنا[1]: إنَّ اللام في (لَعَلَّ) زائدة؛ لأنَّهم يقولون (عَلَّ)، والذي عندي أنَّهما لغتان، وأن الذي يقول (لَعَلَّ) لا يقول (عَلَّ) إلا مستعيراً لغةَ غيره، لأني لم أر زائداً لغير معنى)[2].

ففي هذا النص دلالة واضحة وصريحة على أن ابن السراج ينهج نهج الكوفيين في هذا الحرف..

فقد عرض أولا رأي البصريين - الذين عبر عنهم بقوله (أصحابنا) - ثم أبدى رأيه المخالف لهم، معللاً ذلك بأنَّ (لَعَلَّ) و(عَلَّ) لغتان من لغات العرب، وليس لنا أن نعد أحدهما أصلا والأخرى زائدة لوجود الاثنتين في لغة العرب.

وهذا الذي اختاره ابنُ السَّرَّاج هو الأقرب للصواب، وهو الذي رجحه أيضا أصحاب كتب الخلاف الذين عرضوا هذه المسألة[3].

قال العُكْبَرِيُّ: (وهذا المذهب أسلم، وله أصل يشهد بصحته، ويدل على ذلك تعدد اللغات في (لَعَلَّ))[4].

وقد ذكرنا سابقاً اللغات في (لَعَلَّ) مما أغنى عن إعادته هنا.

---

(١) أي البصريين.

(٢) الأصول (٢/ ٢٢٠).

(٣) انظر: الانصاف (١/ ٢٢٤) والتبيين (٣٦١) وائتلاف النصرة (١٧٣).

(٤) التبيين (٣٦١).

المسألة الرابعة

إضافةُ فاعلِ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) النكرة إلى نكرة

من أفعالِ المدحِ والذمِّ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) وهما فعلان[1] جامدان يرفعُ كلٌّ منهما فاعلاً بعده، وذلك نحو: نِعْمَ الرجلُ أبو بكر، وبِئْسَ الرجلُ أبو لهب.

وما بعدَ الفاعل هو المخصوصُ بالمدحِ أو الذمِّ، وَيُعْرَبُ مبتدأً مؤخراً، وفعلُ المدحِ أو الذمِّ مع فاعله في موضعِ الخبر، ويجوزُ أنْ يُعربَ المخصوصُ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أي: هو أبو بكر، أو هو أبو لهب، وفاعلُ هذين الفعلين يأتي على ضربين[2]: -

الأول: أنْ يكونَ مضمراً قبل الذكرِ على شريطةِ التفسيرِ وَيُفَسَّرُ بنكرةٍ منصوبةٍ من جنسِه. نحو: نِعْمَ رجلاً زيدٌ.

الثاني: أنْ يكونَ اسماً ظاهراً، ولابُدَّ فيه أنْ يكونَ معرفاً بالألفِ واللامِ أو مضافاً إلى ما هو معرفٌ بالألفِ واللامِ. وذلك نحو: نِعْمَ الرجلُ رجلاً بكرٌ، ونِعْمَ فتى العشيرةِ زيدٌ.

واختلفَ النحاةُ في مجيءِ الفاعلِ الظاهرِ نكرةً مفردةً أو مضافةً. وكانوا فيه على مذاهبَ ثلاثة:

الأول: عدمُ جوازِ ذلك إلَّا في الضرورةِ، أو هو من قبيلِ القليلِ النادرِ.

وَنُسِبَ هذا الرأي لسيبويه وعامةِ النحويين. قال أبو حيان: (ولا يكونُ فاعلُها - أي (نِعْمَ وَبِئْسَ)- نكرةً مفردةً ولا مضافةً، هذا مذهبُ سيبويه وعامةُ

---

(١) هذا على رأي البصريين والكسائي من الكوفيين، أما الكوفيون فهم يرون أنَّهما اسمان. انظر: الانصاف (١/ ٩٧) والتبيين (٢٧٤) وائتلاف النصرة (١١٥).

(٢) انظر: الايضاح (١٢٢) وشرح المفصل (٧/ ١٣٠) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٦٠٠).

النحويين إلا في الضرورة)[1].

ومن أخذَ بهذا الرأي من النحاةِ أبو علي الفارسي[2] وابنُ عصفور والسيوطيّ[3].

الثاني: جوازُ إضافةِ فاعلِ (نِعْمَ وبِئْسَ) النكرة إلى نكرة.

وذلك نحو : نِعْمَ صاحبُ قومٍ زيدٌ.

وَنُسِبَ هذا الرأي للفراءِ[4] والكوفيين[5] كما نُسِبَ للأخفشِ[6] وابنِ السراج[7].

وشاهدُهم في هذا ورودُه عن العربِ حيث نَقَلَ[8] الأخفشُ أنّه سَمِعَ ناساً من العربِ يرفعون بـ(نِعْمَ) النكرةَ مفردةً ومضافةً.

ومنه قولُ الشاعرِ:

---

(١) الارتشاف (٣/ ٢٠) وانظر: شرح المفصل (٧/ ١٣٢) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٦٠٠) وشرح المرادي (٣/ ٨٠) والمساعد (٢/ ١٢٩) وشرح الأشموني (٣/ ٢٩).

(٢) انظر: الايضاح (١٢٥). وفي البصريات (١/ ٦٤٠) ما يدلُّ على أنَّه يجيزُ إضافةَ فاعلِ (نِعْمَ وَبِئْسَ) النكرة إلى نكرة.

(٣) انظر: المقرب (٧٠) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٦٠٠) والهمع (٥/ ٣٦).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٨) والارتشاف (٣/ ٢٠) وشرح المرادي (٣/ ٨٠) وشرح الأشموني (٣/ ٢٨).

(٥) انظر: الارتشاف (٣/ ٢٠) وشرح المرادي (٣/ ٨٠) والمساعد (٢/ ١٢٩) والهمع (٥/ ٣٦) وشرح الأشموني (٣/ ٢٩).

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٨) والارتشاف (٣/ ٢٠) والمساعد (٢/ ١٢٩).

(٧) انظر: الارتشاف (٣/ ٢٠) وشرح المرادي (٣/ ٨٠) والمساعد (٢/ ١٢٩) وشرح الأشموني (٣/ ٢٩).

(٨) انظر: شرح المفصل (٧/ ١٣١) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٨) وشرح المرادي (٣/ ٨١) والهمع (٥/ ٣٦).

فَنِعْمَ صَاحِبُ قومٍ لا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا[1]

وقولُ الآخر:

بِئْسَ قَـرِيْنَـا يَفَـنٍ هَالِـك أُمُّ عُبَيْـدٍ وَأَبُـو مَـالِـك[2]

وقد صَرَّحَ بهذا الرأي عددٌ من النحاةِ كالصيمريِّ وابنِ مالك والرضي[3].

وَخَصَّهُ أصحابُ الرأي الأول بالضرورةِ، وذلكَ لأنَّ فاعلَ نِعْمَ وبِئْسَ لابُدَّ أَنْ يكونَ جنساً أو ما يُفْهَمُ منه الجنس (والنكرةُ لا يُفْهَمُ منها الجنس إلَّا في بعضِ المواضعِ، وذلك قولهم: رجلٌ خيرٌ من امرأة)[4].

وهذا التخصيصُ مردودٌ بالسماعِ عن العربِ كما نُقِلَ ذلك عن الأخفشِ.

الثالث: جوازُ أنْ يكونَ فاعلُ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) نكرةً مفردةً.

وَنُسِبَ للأخفشِ الأوسطِ[5].

قال ابنُ مالك: (وأجازَ الأخفشُ وحدَه إسنادَهما إلى نكرةٍ غيرِ مضافةٍ، كقولِ الشاعر:

نِـيَـافُ القُـرْطِ غَـرَّاءُ الثَّنَايَـا وَرِيْـدٌ للنِّسَـاءِ وَنِعْـمَ نِيْـمُ[6])[7]

---

(١) البيت نُسِبَ لكثير بن عبد الله النهشلي ونُسِبَ أيضاً لحسان بن ثابت وذَكَرَ البغداديُّ في الخزانة (٩/ ٤١٨) أنَّهُ راجعَ ديواني الشاعرين فلم يَجِدْ فيهما هذا البيت.
وانظر: الايضاح (١٢٦) والبصريات (١/ ٦٤٠) وشرح المفصل (٧/ ١٣١) والمقرب (٧٠) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٦٠١) وشرح المرادي (٣/ ٨٠).

(٢) البيت لا يعرف قائله انظر: شرح جمل الزجاجي (١/ ٦٠١) وشرح التسهيل (٣/ ١٠) وشرح العمدة (٢/ ٧٨٩) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٨) والهمع (٥/ ٣٦).

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧٦) والتسهيل (١٢٧) وشرح الكافية (٢/ ٣١٧).

(٤) شرح جمل الزجاجي (١/ ٦٠٠).

(٥) شرح العمدة (٢/ ٧٨٩) والارتشاف (٣/ ٢٠) والهمع (٥/ ٣٦).

(٦) البيت لتأبط شراً. وهو في الديوان (٢٠٢) وفي بعض ألفاظِهِ خلافٌ تحدثَّ عنها محققُ الديوان=

ومستندُ الأخفش في إجازةِ هذا إلى السماعِ كما نَقَلَ في إضافتِهِ إلى النكرة.

وقد رَدَّ بعضُ النحاة[1] على الأخفشِ في سماعه هذا عن العربِ وأَنْكَرَ عليه ذلك. ولكنْ تَصَدَّى له المراديُّ[2] في شرحِ الألفيةِ في زعمِهِ هذا وَبَيَّنَ بطلانَ قولِهِ وثبوتَ ورودِهِ ولكنّ على قِلَّة.

وبعد هذا العرضِ لآراءِ النحاةِ نأتي لرأي ابنِ السراج في كتابِهِ الأصولِ لنعرفَ صحةَ ما نُسِبَ إليه وموقفَه من هذا الخلاف.

جاء في الأصولِ في بابِ (نِعْمَ، وبِئْسَ) قولُه: (وتقولُ: نِعْمَ غُلَامُ الرجلِ زيدٌ، وَنِعْمَ غُلَامُ رجلٍ زيدٌ، فما أضفتَه إلى الألفِ واللام بمنزلةِ الألفِ واللامِ، وما أضفتَه إلى النكرةِ بمنزلةِ النكرة)[3].

فهذا النصُّ يدلُّ على أَنَّ ابنَ السراج يرى جوازَ إضافةِ فاعلِ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) النكرة إلى نكرة، على الرغمِ من عدم تصريحِهِ بهذا الجواز نَصَّاً.

ولكنَّ إثباتَه لمثلِ هذا التركيبِ وهو قولُه: نِعْمَ غُلَامُ رجلٍ زيدٌ. دون إشَارَةٍ إلى أَنَّه من باب الضرورةِ أو الشَّاذِّ يؤكدُ صحةَ أَخْذِهِ بهذا الرأي، الذي هو رأيُ الفراءِ والكوفيين ومعهم الأخفشُ كما بَيَّنَّا سابقاً.

= وانظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠) واللسان (٨/ ٤٥٨٥) وشرح المرادي (٣/ ٨١) وشفاء العليل (٢/ ٥٨٧) والخزانة (٩/ ٤١٦).

(٧) شرح العمدة (٢/ ٧٨٩).

(١) انظر: الارتشاف (٣/ ٢٠) وشرح المرادي (٣/ ٨١).

(٢) انظر: شرح المرادي (٣/ ٨٠).

(٣) الأصول: (١/ ١١٩ - ١٢٠).

المسألة الخامسة

عملُ (كي)

من حروف المعاني التي اختلف فيها النحاة (كي)، ولهم فيها ثلاثة مذاهب :

الأول: أنَّها حرفُ جرٍّ دائماً، وانتصابُ الفعلِ بعدَها على إضمار (أنْ).

وَنُسبَ هذا الرأي للخليل[1] والأخفش[2].

الثاني : أنَّها حرفُ نصب دائماً، ولاتكونُ حرفَ جر.

وَنُسبَ للكوفيين[3]، كما نُسبَ أيضاً للزمخشري[4].

الثالث: أنَّها حرفٌ مشترك ، فتارةً تكونُ حرفَ جرٍّ، وتارةً تكونُ حرفَ نصب.

وَنُسبَ لسيبويه ، وجمهور البصريين[5].

هذه هي آراء النحاة في (كي)، ويظهر منها مدى التباين في عمل هذا الحرف .

نأتي بعد ذلك إلى رأي ابن السراج لنعرف موقفه من هذا الخلاف ، ونتبين أي المذاهب يختار .

---

(١) انظر : شرح المفصل (٧/ ١٨) وشرح الكافية (٢/ ٢٣٩) والارتشاف (٢/ ٣٩٢) .

(٢) انظر : شرح الكافية (٢/ ٢٣٩) وشرح المرادي (٤/ ١٧٨) والجنى الداني (٢٦٤) ومغني اللبيب (٢٤٢) والتصريح (٢/ ٢٣٠) وشرح الأشموني (٣/ ٢٨١).

(٣) انظر : الانصاف (٢/ ٥٧٠) وشرح المفصل (٩/ ١٥) وشرح الكافية (٢/ ٢٣٩) والارتشاف (٢/ ٣٩٢) وشرح المرادي (٤/ ١٧٨) والجنى الداني (٢٦٤) ومغني اللبيب (٢٤٢) والمساعد (٣/ ٧٠) وائتلاف النصرة (١٥٠) والتصريح (٢/ ٢٣٠) وشرح الأشموني (٣/ ٢٨٠).

(٤) انظر : ائتلاف النصرة (١٥٠) وهذه النسبة تخالف ما في المفصل للزمخشري حيث ذكر الزمخشري هذا الحرف ضمن أدوات الجر . المفصل (٣٤٦).

(٥) انظر : الانصاف (٢/ ٥٧٠) وشرح الكافية (٢/ ٢٣٩) والارتشاف (٢/ ٣٩٢) وشرح المرادي (٤/ ١٧٨) والمساعد (٣/ ٧٠) وائتلاف النصرة (١٥٠) والتصريح (٢/ ٢٣٠) والهمع (٤/ ٩٨) وشرح الأشموني (٣/ ٢٨٠).

فقد ذَكَرَ ابنُ السراج في كتابةِ الأصولِ حروفَ النصبِ، وَعَدَّ منها (كَيْ)، قال: (والحروفُ التي تنصبُ: أَنْ، وَلَنْ، وكَيّ، وَإِذَنْ)[1].

ثم فَصَّلَ بعد ذلك في معنى (كي)، ولم يذكرْ فيها إلّا النصبَ فقط، أمّا (كي) الجارة فلم يتطرقْ لها ابنُ السراج في كتابهِ مطلقاً.

فقد عَدَّ حروفَ الجرِّ، وَقَسَمَهَا قسمين: حروف ملازمة لعمل الجر[2]، وحروف غير ملازمة له[3]. ولم يذكرْ في أيٍّ منهما (كي).

كما أنَّه ذكرَ الحروف التي ينتصبُ بعدها الفعلُ بـ (أنْ) مضمرةً جوازاً[4] أو وجوباً[5]، ولم يذكرْ منها (كي) أيضاً.

يظهرُ من هذا كلِّه أنَّ ابنَ السراج يرى أنَّ (كي) من أدواتِ النصبِ فقط، فهيَ تنصبُ الفعلَ المضارعَ بنفسِها، ولا تكونُ حرفَ جر.

وهو بهذا يوافقُ رأي الكوفيين في أنَّ (كي) أداةُ نصبٍ فقط، ولا تكونُ حرفَ جرٍّ، كما ذكرنا سابقاً.

ومما يؤكدُ هذا الرأي لابنِ السراج قولُه في الأصول في معاني (كي): (فأمَّا قولُ من قال: كَيْمَه، في الاستفهام؛ فإنَّه جَعَلَهَا مثلَ: لِمَهْ، فقياسُ ذلك أنْ يُضْمِرَ (أنْ) بعد (كي) إذا قال: كي يفعلَ؛ لأنَّه قد أدخلَها على الأسماءِ، وكذا قولُ سيبويه.

---

(١) الأصول (٢/ ١٤٧).

(٢) الأصول (١/ ٤٠٨).

(٣) الأصول (١/ ٤٢٢-٤٢٣).

(٤) الأصول (٢/ ١٤٩).

(٥) الأصول (٢/ ١٥١).

والذي عندي: أنَّه إنَّما قيلَ: كَيْمَه لما . . . . . (1) تشبيهاً. وقد يُشَبِّهُونَ الشيءَ بالشيءِ، وإنْ كان بعيداً منه)[2].

فابنُ السراج في هذا النصِّ يُوْرِدُ رأيَ البصريين في أنَّ (كي) جارةٌ، ثم يردُّ عليهم بإيرادِ رأيِه في هذا الحرف كما يظهرُ من سياقِ الكلامِ على الرغمِ من السقطِ الموجود.

ويؤكدُ هذا أيضاً قولُه في معاني اللامِ الجارةِ، التي ينتصبُ الفعلُ بعدَها بـ(أنْ) مضمرةً جوازاً، وذلك في نحو: جئتُك لِتُعْطِيَني، قال: (ويدلُّك على أنَّه لابُدَّ من إضمارِ (أنْ) هنا إذا لم تذكرْها، أنَّ لامَ الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال، وأنَّ جميعَ الحروفِ العواملِ في الأسماءِ لا تدخلُ على الأفعالِ، وكذلك عواملُ الأفعالِ لا تدخلُ على الأسماء، وليس لكَ أنْ تفعلَ هذا مع غيرِ اللامِ، لو قلتَ: هذا لك بتقوم، تريدُ: بأنْ تقومَ، لم يجز، وإنَّما شاعَ هذا مع اللامِ من بين حروفِ الجرِّ فقط للمقاربةِ التي بين (كي) واللامِ في المعنى)[3].

ففي هذا النص يُعَلِّلُ ابنُ السراج لدخولِ اللامِ الجارةِ على الفعلِ، على الرغمِ من أنَّ (الحروفَ العواملَ في الأسماءِ لا تدخلُ على الأفعالِ، وكذلك عواملُ الأفعالِ لا تدخلُ على الأسماء)، ولكنَّه استثنى من ذلك اللامَ فقط، (وليسَ لكَ أنْ تفعلَ هذا مع غيرِ اللام)، وذلك للتقاربِ الحاصلِ بين اللامِ الجارةِ و(كي) الناصبةِ في المعنى. هذا ما يُفْهَمُ من النصِّ، ونجدُ فيه من الوضوحِ ما لا يدعُ مجالاً للشكِّ في أنَّ ابنَ السراج لا يَعُدُّ (كي) من حروفِ الجرِّ، بل هيَ أداةُ نصبٍ فقط، كما هو

(1) قال محقق الكتاب: (بياض في الأصل قدره كلمتان).
(2) الأصول (٢/ ١٤٧).
(3) الأصول (٢/ ١٥٠).

رأيُ الكوفيين.

وبعد أنْ تَبَيَّنَّا رأيَ ابنِ السراج في هذا الحرف، ننظرُ في اختلافاتِ النحاةِ لنتعرفَ على الراجحِ منها.

ونبدأُ أولاً بالرأي المنسوبِ للخليلِ والأخفشِ وهو القولُ بأنَّ (كي) جارةٌ دائماً ولا تكونُ أداةَ نصب.

وهذا الرأيَ - الذي أكثر ما يُنْسَبُ للأخفشِ - لم يُرْضِ جمهورَ النحويين من بصريين وكوفيين، وذلك لورودِ (كي) الناصبةِ في كلامِ العربِ شعراً ونثراً، (وذلك إذا دخلتْ عليها اللامُ الجارةُ، أو أُريدتْ، كقولِك: جئتُكَ لكي أُكرمَك، المعنى: لأنْ أُكرمَك، فـ(كي) هنا بمعنى (أنْ)، وهي وما عملتْ فيه في موضعِ مصدرٍ مخفوضٍ باللامِ، التقدير: لأنْ أُكرمَك)[1].

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[2]، حيث نَصَبَ الفعلَ ﴿تَأْسَوْا﴾. (بنفسِ (كي) لا بتقديرِ (أنْ) بعدها؛ لأنَّ اللامَ ههنا حرفُ جرٍّ، وقد دخلتْ على (كي)، فلا يجوزُ أنْ تكونَ (كي) ههنا حرفَ جرٍّ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخلُ على حرفِ الجرِ)[3].

ومن ورودِها في الشعرِ قولُ الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[4]

---

(١) رصف المباني (٢٩٠).

(٢) من الآية (٢٣) من سورة الحديد.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٤٢٤) وانظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٢١٠).

(٤) البيت لا يعرف قائلة، انظر: معاني الفراء (١/ ٢٦٢) والانصاف (٢/ ٥٨٠) وشرح المفصل (٧/ ١٩) وشرح التسهيل (٤/ ١٧) والجنى الداني (٢٦٥) ومغني اللبيب (٢٤٢) وشرح الاشموني (٣/ ٢٨٠).

فقد جاءتْ (كي) بعد اللام فَعَمِلَت النصبَ في الفعلِ، و(أَنْ) بعدها زائدة شذوذاً عند البصريين، ومؤكدة لـ(كي) عند الكوفيين.[1]

وأوردَ النحاةُ اعتراضاً قد يَرِدُ من صاحبِ هذا الرأي، وهو أنَّ (كي) في هذه الشواهدِ مؤكدةٌ للام، وذلك كقولِ الشاعر:

فَـلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَـى لِمَا بِـي   وَلَا لِلِمَـا بِهِـمْ أَبَـدَاً دَوَاءُ[2]

ولكنْ (رُدَّ بأنَّ الفصيحَ المقيسَ لا يُخَرَّجُ على الشاذ)[3].

وما نَسَبَه النحاةُ للخليلِ هو المشهورُ عنه، قال ابنُ يعيش: (قد حُكِيَ عن الخليلِ أنَّه لا يُنْتَصَبُ بشيءٍ إلَّا بـ(أَنْ) إمَّا أنْ تكونَ ظاهرةً أو مقدرةً، وهذا يقتضي أنْ يكونَ النصبُ بعد (كي) و(إذنْ) بإضمارِ (أنْ))[4].

أما الاخفشُ فعلى الرغمِ من أنَّ ما نُسِبَ إليه هو المشهورُ عنه، إلَّا أنَّ ما في (معاني القرآن) يخالفُ هذه النسبة.

فقد جاءَ في المعاني قولُه: (وقد تكونُ (كي) بمنزلةِ (أَنْ) هي الناصبةُ، وذلك قولُه: ﴿لِكَيْ لَا تَأْسَوْا﴾، فأوقعَ عليها اللامَ، ولو لم تكنْ (كي) وما بعدها اسماً لم تقعْ عليها اللام)[5].

---

(١) انظر الانصاف (٢/ ٥٧٩) وائتلاف النصرة (١٥١).

(٢) البيت لمسلم بن معبد الوالبي. انظر: معاني الفراء (١/ ٦٨) وسر صناعة الاعراب (١/ ٣٣٢) والخصائص (٢/ ٢٨٢) والتبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري (٢/ ٤٤) وشرح المفصل (٧/ ١٧) ومغني اللبيب (٢٤٢) والخزانة (٨/ ٤٨٢، ٤٨٩).

(٣) مغني اللبيب (٢٤٢).

(٤) شرح المفصل (٧/ ١٨). وانظر: المقتضب (٢/ ٦) وأسرار العربية (٣٢٨) وشرح الكافية (٢/ ٢٣٩).

(٥) معاني الأخفش (١/ ١٢٠).

وهذا النصُّ واضحُ الدلالةِ أنَّ الأخفشَ يرى جوازَ أنْ تأتيَ (كي) ناصبةً ، كما تأتي جارة .

وهو بهذا يوافقُ رأي البصريين ، وَلَعلَّ ما نَقَلَهُ عنه النحاةُ وَرَدَ في كتابٍ آخر من كتبهِ المفقودةِ .

نأتي بعد ذلك إلى الرأي الثاني في هذه المسألة - وهو القائلُ بأنَّ (كي) ناصبةٌ دائماً ولا تكونُ حرفَ جر - وهو رأيُ الكوفيين وحجتَهم فيما ذهبوا إليه (أنَّها من عواملِ الأفعالِ ، وما كانَ من عواملِ الأفعالِ لا يجوزُ أنْ يكونَ حرفَ جرٍّ ؛ لأنَّه من عواملِ الأسماءِ ، وعواملُ الأسماءِ لا تكونُ من عواملِ الأفعالِ)[1] .

أضفْ إلى ذلك (دخول اللام عليها ، كقولِك : جئتُك لكي تفعلَ هذا ؛ لأنَّ اللام . . . . حرف خفض ، وحرفُ الخفضِ لا يدخلُ على حرفِ الخفض)[2] .

ورأيُ الكوفيين هذا أثبتَه صاحبُ (التبيان في شرح الديوان) ، ودافعَ عنه[3] .

ولم أجدْ من النحاةِ المتأخرين من اختارَ هذا الرأيَ سوى ما ذَكَرَه الصيمريُّ[4] في كتابه ، وما يُفْهَمُ من كلام ابنِ بَرْهَان في شرحِ اللمع[5] .

والسببُ في إعراضِ النحاةِ عن هذا الرأي ، لزومُه كثرةِ الحذفِ والتقديرِ ، كما سيظهرُ من خلالِ عرضِ الرأيِ الثالثِ ، وهو رأيُ البصريين الذين تَوَسَّطُوا في هذا الحرف .

---

(١) التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري (٢/ ٤٤) .

(٢) الانصاف (٢/ ٥٧١) .

(٣) انظر : التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري (٢/ ٤٤) .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة (١/ ٣٩٧) .

(٥) انظر : شرح اللمع (٢/ ٣٤١) فقد ذَكَرَها ابنُ بَرْهَان في أدواتِ النصب التي تنصبُ بنفسِها ، ولم يذكرْها في حروفِ الجر (١/ ١٥٩) .

فهم يرونَ أنَّ (كي) تكونُ جارةً تارةً وناصبةً تارةً أخرى. وهذا الرأيُ (هو الصحيحُ)[1] والذي عليه أكثرُ النحاةِ كسيبويه والمبردِ والفارسيِّ والزمخشريِّ وابنِ الانباري وابنِ يعيش والشلوبينِ وابنِ عصفور وابنِ مالك والرضي وابنِ أبي الربيع وابنِ هشام[2].

وقد مثَّلْنَا سابقاً - في رأي الأخفش - لـ(كي) الناصبة، أمَّا الجارةُ فقد ذَكَرَ النحاةُ لها ثلاثةَ مواضعَ[3] تقطعُ بثبوتِها: -

الأول: دخولها على (ما) الاستفهاميةِ، وذلك نحو قولِهم: كَيْمَه؟ بمعنى: لِمَهْ؟ (فأدخلَ (كي) على (ما) في الاستفهامِ كَمَا يدخلُ عليها حروفُ الجر، نحو: لِمَ، وَبِمَ، وَعَمَّ، فحذفَ الألفَ كما يحذفُها مع حروفِ الجرِّ، وأدخلَ عليها هاءَ السَّكْتِ في الوقفِ، فقال: كَيْمَه؟ كما يقالُ: فِيْمَه، وَعَمَّه)[4].

واعترضَ الكوفيون على هذا الاستدلالِ بأنَّ ((مَهْ) من (كَيْمَه) ليس لـ(كي) فيه عمل، وليس هو في موضعِ خفضٍ، وإنَّما هو في موضعِ نصبٍ؛ لأنَّها تُقَالُ عند ذكرِ كلامٍ لا يُفْهَمُ، كقولِك: أقومُ كي تقومَ، فيسمعُه المُخَاطَبُ، ولم يفهمْ

---

(١) الجنى الداني (٢٦٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٥-٦) والمقتضب (٢/ ٩) والايضاح (٣١٩) والبغداديات (١٩٥) والبصريات (١/ ٢٣٠) والمفصل (٢٩٤، ٣٤٦) والإنصاف (٢/ ٥٧٣) وشرح المفصل (٧/ ١٧) والتوطئة (١٣٨، ١٤٢) وشرح الجزولية (٢/ ٤٨١-٤٨٢) والمقرب (٢٨٦، ٢٨٨) وشرح جمل الزجاجي (١/ ١٣١)، (٢/ ١٤٠) والتسهيل (٢٢٩) وشرحه لابن مالك (٣/ ١٤٨) وشرح الكافية (٢/ ٢٣٩) والبسيط (١/ ٢٣٠ - ٢٣١) وأوضح المسالك (٣/ ١٣٦٩).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٨١) وشرح المرادي (٢/ ١٨٩) وأوضح المسالك (٣/ ٩) والمساعد (٣/ ٧٠) وشرح الاشموني (٣/ ٢٧٩).

(٤) شرح المفصل (٧/ ١٨) وانظر: شرح الجزولية (٢/ ٤٨٢).

(تقوم)، فيقولُ: كَيْمَه؟ أي: كَيْمَا؟ والتقدير: كي تفعلَ ماذا؟ فحذفَ تفعل.
فـ(مَهْ) في موضع نصبٍ على مذهبِ المصدرِ والتشبيهِ، وليس لـ(كي) فيه عمل)[1].

واعتراضُ الكوفيين هذا فيه تكلفٌ كبيرٌ يلزمُ منه (كثرةُ الحذف، وإخراجُ (ما) الاستفهاميةِ عن الصدرِ، وحذفُ ألفِها في غيرِ الجرِّ، وحذفُ الفعلِ الصحيحِ المنصوبِ مع بقاءِ عاملِ النصب، وَكلُّ ذلك لم يثبتْ)[2].

الثاني: دخولها على (ما) المصدرية، وذلك كقولِ الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَـمْ تَنْفَـعْ فَضُـرَّ فَإِنَّمَـا ... يُرَجَّـى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[3]

(فجعلَ (ما) مصدريةً، وأدخلَ عليها (كي) كما تدخلُ عليها اللامُ، والمعنى: إنَّما يُرَادُ الفتى للضَّرِّ والنَّفْعِ)[4].

واعترضَ الكوفيون على هذا بأنْ جعلوا (ما) كافة[5].

الثالث: مجيءِ اللام بعدها، وذلك كقولِ الشاعرِ: -

كَـيْ لِتَقْـضِيَنِـي رُقَيَّـةُ مَـا ... وَعَـدَتْنِـي غَيْـرَ مُخْتَـلَسِ[6]

---

(١) التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري(٢/ ٤٤). وانظر: الارتشاف (٢/ ٣٩٢) والجنى الداني (٢٦٢).

(٢) مغني اللبيب (٢٤٣). وانظر: شرح الكافية (٢/ ٢٣٩).

(٣) البيتُ مختلفٌ في قائله، فقيل لقيسِ بن الخطيم وقيل للنَّابغةِ الذبياني أو الجعديّ.
انظر: معاني الأخفش (١/ ١٢٤) وشرح التسهيل (٣/ ١٤٩) وشرح ابن الناظم (٦٦٦) وأوضح المسالك (٣/ ١٠) والهمع (٤/ ٩٨) وشرح الأشموني (٣/ ٢٨٩) والخزانة (٨/ ٤٩٨).

(٤) شرح ابن الناظم (٦٦٦). وانظر: معاني الأخفش (١/ ١٢٤).

(٥) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٤٠) والارتشاف (٢/ ٣٩٤) مغني اللبيب (٢٤١).

(٦) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات. انظر: الديوان(١٦٠) وشرح الكافية (٢/ ٢٣٩) والمساعد (٣/ ٦٩) والتصريح (٢/ ٢٣١) والهمع (١/ ١٨٤) وشرح الأشموني (٣/ ٢٨١) والخزانة (٨/ ٤٨٨).

فـ(كي) في هذا البيت تَعَيَّنَ كونُها (جارة، واللامُ مؤكدةٌ لها، والنصبُ بـ(أنْ) مضمرة، ولا يجوزُ كونُ (كي) ناصبة، للفصلِ بينها وبينَ الفعل باللامِ، ولا يُفْصَلُ بين الناصبِ والمنصوبِ بحرفِ الجرِّ ولا بغيرِه، وهذا الترتيبُ نادر)[1].

و(كي) هذه يُنْصَبُ الفعلُ بعدها بـ(أنْ) مضمرة وجوباً عند البصريين وقد تظهرُ ضرورةً كقولِ الشاعرِ: -

فَقَالَتْ: أَكُلَّ الناسِ أَصْبَحْتَ مَانِحَاً   لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا[2]

ونخلصُ من هذا كلِّه أنَّ لـ(كي) ثلاثُ حالات: -

الأولى: تَعَيُّنُ كونها جارة:

١- إذا دخلتْ عليها (ما) الاستفهامية، نحو قولِهم: كَيْمَه. بمعنى: لِمَهْ.

٢- إذا أَتَتْ بعدها اللامُ، نحو قولِ الشاعرِ:

كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ مَا   وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ

الثانية: تَعَيُّنُ كونها ناصبة:

إذا سبقتها اللامُ، نحو قولِه تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[3]

الثالثة: ما تحتملُ الحالين:

١- إذا دخلتْ على الفعلِ وكانتْ مجردةً من اللامِ، ولم تلحقْها (أَنْ)، نحو: جئتُ كي أتعلمَ.

---

(١) المساعد (٣/ ٦٩) وانظر: شرح المرادي (٤/ ١٧٦).

(٢) البيت لجميل بن معمر العذري. انظر الديوان (٢٥) ورواية الديوان (هذا أنْ تَغرَّ وتخدَعَا)، وليس فيها شاهد. انظر: الانصاف (٢/ ٥٨٠) وشرح المفصل (٩/ ١٤) وشرح جمل الزجاجي (٢/ ١٤٢) وشرح التسهيل (٤/ ١٦) وشرح ابن الناظم (٦٦٧) ومغني اللبيب (٢٤٢) والخزانة (٨/ ٤٨١).

(٣) من الآية (٢٣) من سورة الحديد.

ففي هذه الحالةِ إمَّا تُقَدَّرُ قبلَها اللامُ فتكونُ ناصبةً، أولا تُقَدَّرُ قبلَها اللامُ فتكونُ تعليليةً، والفعلُ بعدَها منصوبٌ بـ(أَنْ) مضمرة.

٢- إذا ظهرتَّ (أَنْ) بعدها، نحو قولِ الشاعرِ:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

فهيَ في هذه الحالةِ إمَّا تعليليةٌ مُؤَكِّدةٌ للام، أو مصدريةٌ مُؤَكَّدةٌ بـ(أَنْ).

الفصل الثاني

المسائل التي وافق فيها أحد أئمة البصريين في تفرده

المبحثُ الأول : المسائلُ التي وافقَ فيها الأخفشَ الأوسط :-

المسألة الأولى

اسميةُ (ما) المصدرية

من الحروفِ المشتركةِ بين الاسميةِ والحرفيةِ (ما)، وقد ذَكَرَ النحاةُ للحرفيةِ منه عدةَ معانٍ[1] .

ومن جملةِ المعاني في هذا الحرف (ما) المصدرية، وذلك نحو: أَعْجَبَني ما صَنَعْتَ.

فقد عدَّها سيبويه[2] والمبردُ[3] وجمهورُ النحاةِ كالفارسيِّ وابنِ الشجريِّ وابنِ يعيش وابنِ عصفور وابنِ مالك وأبي حيان والمراديِّ وابنِ هشام وابنِ عقيل[4]، وغيرِهم، عَدُّوها من الموصولات الحرفية[5].

فهيَ على ذلكَ لا تحتاجُ إلى عائدٍ، والتقديرُ عندهم: أَعْجَبَني صُنْعُكَ؛ لأنَّها

---

(١) انظر: رصف المباني (٣٧٧) والجنى الداني (٣٢٢) ومغني اللبيب (٣٩٩).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٣٢٦، ٣٥٠) و(٣/ ١٥٦) ورأيُ سيبويه غيرُ صريح في الكتاب، ولكنْ نَقَلَ عنه كثيرٌ من النحاةِ القولَ بحرفيتها. قال المبردُ: (و(ما) عند سيبويه إذا كانتْ والفعلُ مصدراً بمنزلة (أنْ)) المقتضب (٣/ ٢٠٠).

(٣) انظر: المقتضب (٣/ ٢٠٠) حيث صَرَّحَ المبردُ بمتابعته لسيبويه في حرفية (ما) المصدرية. وهذا يخالفُ ما نقلَه الرضي في شرح الكافية (٢/ ٥٤) والسيوطيُّ في الهمع (١/ ٢٨١) من أنَّه يرى اسميةَ هذا الحرف.

(٤) انظر: البغداديات (٢٧٢) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥٨) وشرح المفصل (٨/ ١٤٢-١٤٣) وشرح جمل الزجاجي (٢/ ٤٥٧) والتسهيل (٣٨) والارتشاف (١/ ٥١٩) وشرح المرادي (١/ ٢٠٥) ومغني اللبيب (٤٠٣) وشرح ابن عقيل (١/ ١٤٩).

(٥) قال ابن أبي الربيع في البسيط (١/ ٢٩٠): (والفرقُ بين الحروفِ الموصولةِ والاسماءِ الموصولةِ، أنَّ الأسماءَ الموصولة لابُدَّ في صلاتها من ضمير يعودُ إليها؛ لأنَّ الضمائرَ أسماءٌ ونائبةٌ منابها، وكأنَّك إذا ذكرتَها قد ذكرتَ ما تعودُ عليه، والحرفُ لا يدخلُ عليه ما يدخلُ على الضمير؛ لأنَّ عواملَ الأسماء لا تدخلُ على الحروف، ولا تعملُ فيها).

بمنزلة (أنّ) في قولك: أعجبني أنّ قمت.

وَنُسِبَ للأخفشِ[1] وابنِ السراجِ[2] وبعضِ الكوفيين[3] مخالفتهم لرأيِ الجمهور في حرفيةِ (ما) المصدرية.

فهيَ عندَهم اسمٌ، وعلى هذا فهيَ تحتاجُ إلى ضميرٍ يعودُ إليها، والتقديرُ في نحوِ المثالِ السابقِ: أَعْجَبَني ما صنعتَه، أي: الصنعُ الذي صنعتَه.

وقد أثبتَ الأخفشُ رأيَه هذا في معاني القرآن عند إعرابِه لقولِهِ تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[4] حيثُ قال: (جعلَ (مَا) اسماً، وَ(عَنِتُّمْ) من صلتِه)[5].

وكذلك عند إعرابِه لقولِهِ تعالى: ﴿بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[6] من سورة يُوسُف، حيثُ قال: (يقولُ: (نَقُصُّ عليكَ بِوَحْيِنَا إليكَ هذا القرآن)، وجعلَ (مَا) اسماً للفعلِ، وجعلَ (أوحينا) صلة)[7].

نأتي بعد ذلك إلى أصولِ ابنِ السراجِ لنتأكدَ من صحةِ ما نُسِبَ إليه من

---

(١) انظر: المقتضب (٣/ ٢٠٠) والبغداديات (٢٧١) ومعاني الحروف (٨٩) وشرح اللمع (٢/ ٥٩٣) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥٨) ونتائج الفكر (١٨٥) والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٧) وشرح المفصل (٨/ ١٤٢) وشرح جمل الزجاجي (٢/ ٤٥٧) وشرح الكافية (٢/ ٥٤) وشرح ابن عقيل (١/ ١٤٩).

(٢) انظر: التسهيل (٣٨) وشرح المرادي (١/ ٢٠٤) والدر المصون (١/ ١٣٨) ومغني اللبيب (٤٠٢).

(٣) انظر: رصف المباني (٣٨١) والارتشاف (١/ ٥١٩) والجنى الداني (٣٣٢) والمساعد (١/ ١٧٣).

(٤) من الآية (١٢٨) من سورة التوبة.

(٥) معاني الأخفش (٢/ ٣٣٩).

(٦) من الآية (٣) من سورة يوسف.

(٧) معاني الأخفش (٢/ ٣٦١).

موافقتهِ للأخفشِ ومخالفتهِ لجمهورِ النحاةِ في اسميةِ (ما) المصدرية .

جاء في الأصول قولُه : (واعلمْ : أنَّ (أنْ) تكونُ مع صلتِها في معنى المصدر، وكذلك (ما) تكونُ مع صلتِها في معناه، وذلك إذا وُصِلَتْ بالفعلِ خاصةً، إلَّا أنَّ صلةَ (مَا) لابُدَّ مِنْ أنْ (يكونَ)[1] فيها ما يرجعُ إلى (ما)؛ لأنَّها اسمٌ، وما في صلةِ (أنْ) لا يحتاجُ أنْ يكونَ معه فيه راجع؛ لأنَّ (أنْ) حرفٌ، والحروفُ لا يُكَنَّى عنها ولا تُضْمَرُ فيكونُ في الكلامِ ما يرجعُ إليها، والذي يُوْجِبُ أنَّ (ما) اسمٌ، وأنَّها ليستْ حرفاً كـ(أنْ)، أنَّها لو كانتْ كـ(أنْ) لَعَمِلَتْ في الفعلِ كما عَمِلَتْ (أنْ)؛ لأنَّا وجدنا جميعَ الحروف التي تدخلُ على الأفعالِ ولا تدخلُ على الأسماء تعملُ في الأفعال، فلمَّا لم نجدْها عاملةً حكمنا بأنَّها اسمٌ، وهذا مذهبُ أبي الحسنِ الأخفشِ وغيرِه من النحويين)[2] .

ففي هذا النصِّ دلالةٌ واضحةٌ على موافقةِ ابنِ السراج للأخفشِ في القولِ باسميةِ (ما) المصدريةِ مخالفاً بذلك جمهورَ النحويين في حرفيتها .

وعلى الرغمِ من محاولةِ السُّهَيْلِيِّ[3] الجادةِ في تدعيمِ هذا الرأي واثباتِ صحتهِ بعد أن ارتضاهُ لنفسِه، إلَّا أنَّ هذا الرأيَ لم يحظَ بالقبولِ عند جمهورِ النحاةِ الذين رَدُّوا على صاحبِهِ -الأخفشِ- في هذا الرأي، وَرَمَوه بالتخليطِ[4]، وَعَدُّوا هذا الرأيَ منه تكلفاً لا ضرورةَ له[5] .

(١) في المطبوع (تكون) وما أثبته من المخطوط . لوحة (١٤٦).

(٢) الاصول (١/ ١٦١).

(٣) انظر : نتائج الفكر (١٨٥) وما بعدها.

(٤) انظر : المقتضب (٣/ ٢٠٠).

(٥) انظر : رصف المباني (٣٨٢).

وذلك لوجودِ عددٍ من الشواهدِ لا يُمْكِنُ تقديرَ ضميرٍ فيها يعودُ على (ما) المصدريةِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[1].

قال ابنُ يعيش: (فلو كانتْ (ما) هنا اسماً للَزِمَ أنْ يكونَ في الجملةِ بعدَها ضمير، ولا ضميرَ فيها، ولا يصحُّ تقديرَ ضمير؛ لأنَّ الفعلَ قد استوفى مفعوله)[2].

ومن هذه الشواهدِ أيضاً قولُ الشاعر:

أَلَيْسَ أَمِيْرِيْ فِيْ الأُمُوْرِ بِأَنْتُمَا ... بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ[3]

قال ابنُ هشام: (وبهذا البيتِ رَجَحَ القولُ بحرفيتِها، إذْ لا يَتَأَتَّى هُنَا تقديرُ الضمير)[4].

وَأَكَّدَ ابنُ الشجري ما ذهبَ إليه النحاةُ من توهينِ رأيِ الأخفشِ بقولِهِ: (وَمِمَّا يُبْطِلُ قولَ الأخفش أَنَّنَا نقولُ: عَجِبْتُ مِمَّا ضَحِكْتَ، وَمِمَّا نامَ زيدٌ، فَنَجِدُ: ضَحِكَ وَنَامَ، خَالِيَيْنِ من ضميرٍ عائدٍ على (ما) ظَاهرٍ ومُقَدَّرٍ)[5].

---

(١) من الآية (٣) من سورة البقرة.

(٢) شرح المفصل (٨/ ١٤٢) وانظر: البغداديات (٢٧٢).

(٣) البيت لا يعرف قائله، انظر: شرح جمل الزجاجي (٢/ ٤٥٧) والارتشاف (١/ ٥١٩) وشرح المرادي (١/ ٢٠٤) والجنى الداني (٣٣٢) ومغني اللبيب (٤٠٣) والمساعد (١/ ١٧٣).

(٤) مغني اللبيب (٤٠٣).

(٥) أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥٨).

المسألة الثانية

ناصبُ الظرفِ الواقعِ خبرا

تتكونُ الجملةُ الاسميةُ من مبتدأٍ وخبرٍ، وكلاهما مرفوعان حكماً.

فالمبتدأُ: (هو الاسمُ المجردُ عن العوامل اللفظيةِ للاسناد)[1].

وهو قسمان: مبتدأٌ له خبر، نحو: زيدٌ منطلقٌ. ومبتدأٌ له فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، نحو: أقائمٌ الزيدان.

أما الخبرَ فهو الجزءَ المتممُ الفائدةَ مع المبتدأ. وله عدةُ أنواع:

الأول: المفردُ، نحو: اللهُ ربُّنا.

الثاني: الجملةُ، وهي قسمان: اسميةٌ، نحو: محمدٌ أبوه كريم.

وفعليةٌ، نحو: زيدٌ أكرمتَ أباه.

الثالث: الظرفَ والجارُ والمجرورَ، نحو: زيدٌ أمامَك، ومحمدٌ في البيت.

وهذا القسمَ من أقسامِ الخبرِ - وهو الظرفَ والجارَ والمجرورُ - كان مدارَ خلافٍ بين النحويين البصريين والكوفيين. ومناطَ الخلاف فيه: ما الناصبُ للظرف[2]؟.

فعلى رأي الكوفيين[3] أنَّه منصوبٌ على الخلافِ[4]، وذهبَ ثعلبُ إلى أنَّ

---

(١) شرح قطر الندى (١٢٨).

(٢) قال ابنُ عقيل: (الظرفُ يشملُ الظرفَ والجارَ والمجرورَ، إذْ كل حكم ثبتَ للظرف ثبتَ للجار والمجرور). المساعد (١/ ٢٣٦-٢٣٧).

(٣) انظر: الانصاف (١/ ٢٤٥) والتبيين (٣٧٦).

(٤) الخلاف (معناه: إنَّ قولَك: (زيدٌ خلفَك) فـ(خلفَك) ظرفٌ في الأصل يُقَدَّرُ بفي ثُمَّ عَدَلَ عن ذلك وَنُصِبَ، فكانَ نصبُه لمخالفتِه الأصلَ، وأنَّه ليس بالمبتدأ في المعنى) التبيين (٣٧٦).

الناصبَ فعلٌ محذوف[1].

أما البصريون فالناصبُ عندهم محذوفٌ[2] واجبُ الحذفِ[3]، وقد يظهرُ ضرورةً كقولِ الشاعر:

لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإنْ يهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُوْنِ كَائِنُ[4]

واختلفوا بعد ذلك في تقديرِ ذلك المحذوفِ على رأيين[5]:

الأول: أنَّه فعلٌ، وتقديرُه (اسْتَقَرَّ) فيكونُ الخبرُ على هذا من قبيلِ الجُمَل.

وَنُسِبَ هذا الرأيُ لجمهورِ البصريين[6]، كما نُسِبَ لسيبويه[7] والأخفشِ[8] والفارسيِّ[9] وابنِ جني[10] والزمخشريِّ[11] وابنِ الحاجب[12].

وحجةُ أصحابِ هذا الرأي (أنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرور لابُدَّ لهما من متعلقٍ بهما، والأصلُ أَنْ يَتعلَّقَ بالفعلِ، وإنَّما يتعلقُ بالاسم إذا كانَ في معنى الفعلِ ومن

---

(١) لأنَّه يُقَدِّرُ أنَّ الأصلَ في قولك (زيد أمامك) زيد حلَّ أمامك. فحذفَ الفعلَ واكتفى بالظرف وبقيَ منصوباً على ما كان.

(٢) انظر سؤال السلسيلي لشيخه تقي الدين السُّبْكِي عن سبب حذف متعلق الظرف والجار والمجرور إذا كان خبراً وما الفائدةُ من ذلك. شفاء العليل (١/ ٢٩٣).

(٣) إلا ما كان من ابن جني، فقد نَقَلَ عنه ابنُ يعيش التصريحَ بجواز إظهاره. شرح المفصل (١/ ٩٠).

(٤) البيت لا يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل (١/ ٣١٧) ومغني اللبيب (٥٨٢) والمساعد (١/ ٢٣٥) وشرح ابن عقيل (١/ ٢١١) وشفاء العليل (١/ ٢٩٣) والهمع (٢/ ٢٢).

(٥) انظر: الانصاف (١/ ٢٤٦) والتبيين (٢٤٩) وشرح المفصل (١/ ٩٠).

(٦) انظر: التبيين (٢٤٩) وشرح ابن عقيل (١/ ٢١١) وشرح قواعد الاعراب (٢٤٦).

(٧) انظر: اسرار العربية (٧٣) وشرح التسهيل (١/ ٣١٨).

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٠) وشرح قطر الندى (١٣١) والتصريح (١/ ١٦٦).

(٩) انظر: شرح التسهيل (١/٣١٨) والبسيط (١/ ٥٤٧) والارتشاف (٢/ ٥٤) والمساعد (١/ ٢٣٦).

(١٠) انظر: الارتشاف (٢/ ٥٤).

(١١) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٨) والارتشاف (٢/ ٥٤) والمساعد (١/ ٢٣٦).

(١٢) انظر: همع الهوامع (٢/ ٢٢).

لفظِه، وَلَا شَكَّ أنَّ تقديرَ الأصلِ الذي هو الفعلُ أولى)[١].

وحجةٌ أخرى أقوى وهي أنَّ (الظرفَ وحرفَ الجرِّ يقعانِ في صلةِ الأسماءِ الموصولةِ، نحو: الذي، والتي، ومَنْ، وما، وما أشبه ذلك، تقولُ: الذي عندك زيدٌ، والذي في الدار عمروٌ، وكذلك سائرها، ومعلومٌ أنَّ الصلةَ لا تكونُ إلَّا جملة، فإذا وجدناهم يصلون بهما الأسماءَ الموصولةَ، دلَّنَا ذلك على أنَّهما يُعَدَّان من الجملِ لا من المفردات)[٢].

وقد صَرَّحَ بهذا الرأيِ من النحاةِ أبو علي الفارسي والصَّيمريُّ والزمخشريُّ وابنُ الانباري والعُكْبَرِيُّ وابنُ يعيش وابنُ الحاجب والكَافِيَجِيُّ[٣].

الثاني: أنَّ المحذوفَ اسمُ فاعلٍ تقديرُه (كَائِنٌ، أومُسْتَقِر)، فيكونُ الخبرُ على هذا من قَبِيْلِ المفرد.

وَنُسِبَ هذا الرأيُ للأخفشِ[٤] وابنِ السراج[٥] وابنِ جني[٦] وابنِ مالك[٧].

---

(١) شرح المفصل (١/ ٩٠) وانظر الايضاح في شرح المفصل (١/ ١٨٨).

(٢) أسرار العربية (٧٣-٧٤).

(٣) انظر: الايضاح (٨٧) والتبصرة والتذكرة (١/ ٣٠٤) والمفصل (٣٦) والانصاف (١/ ٢٤٦) وأسرار العربية (٧٣) والتبيين (٣٧٧) وشرح المفصل (١/ ٨٨) والايضاح في شرح المفصل (١/ ١٨٨) وشرح قواعد الاعراب (٢٤٦).
والكَافِيَجِي: هو محي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي المعروف بالكافيجي، لكثرة اشتغاله بالكافية لابن الحاجب. كان عالماً فاضلاً، بارعاً في عدد من العلوم كالنحو والتصريف والفقه وأصوله والمنطق والفلسفة تجاوزت مصنفاته المائة وأشهر تلاميذه السيوطي وزكريا الانصاري. توفي رحمه الله في جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وثمانمائة انظر: بغية الوعاة (١/ ١١٧) وشذرات الذهب (٧/ ٣٢٦).

(٤) انظر: التسهيل (٤٩) وشرح ابن عقيل (١/ ٢١١) وشرح قواعد الاعراب (٢٤٦).

(٥) انظر: شرح المفصل (١/ ٩٠) وشرح الكافية (١/ ٩٣).

(٦) انظر: شرح الكافية (١/ ٩٣).

(٧) انظر: شرح المرادي (١/ ٢٨٠) والهمع (٢/ ٢٢).

وقد ذَكَر ابنُ مالك في شرح التسهيل[1] أربعَ حُجَجٍ تَسْنِدُ هذا الرأي نُجْمِلُهَا فيما يلي:

أولاً: أنّه قد وردَ عند العرب اجتماعُ اسمِ الفاعلِ والظرفِ في حينِ أنّه لم يرد اجتماعُ الفعلِ والظرفِ في كلامٍ يُسْتَشْهَدُ به.

ثانيا: أنَّ اسمَ الفاعل مُغْنٍ في تقديرِه عن تقديرِ الفعلِ في حينِ أنَّ تقديرَ الفعلِ لا يُغْنِي عن تقديرِ اسمِ الفاعلِ.

ثالثاً: أنَّ هناك مواضعَ للظرفِ لا يَصِحُّ فيها تقديرُ الفعلِ، نحو: أمَّا عندك فزيدٌ، وجئتُ فإذا عندك زيدٌ؛ لأنَّ (أمَّا) و(إذا) المفاجأة لا يليهما فعلٌ.

رابعا: أنَّ أصلَ الخبرِ أنْ يكونَ مفرداً، والجملةُ واقعةٌ موقعه، ولا شَكَّ أنَّ تقديرَ الأصلِ أولى.

وقد أَخَذَ بهذا الرأيِ عددٌ من النحاة كابنِ جني وابنِ بَرْهَان والسُّهَيْلِيِّ وابنِ عصفور وابنِ مالك وابنِه بدر الدين وأبي حيان وابنِ هشام[2].

وهناك رأيٌ ثالثٌ مخالفٌ للرأيين السابقين، مفاده أنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ قسمٌ برأسه، ليس من قَبِيْلِ المفرد ولا من قَبِيْلِ الجملة.

وَنُسِبَ هذا الرأيُ لابنِ السراج[3].

---

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٧ - ٣١٨) وانظر: التبيين (٢٥٠) وشرح المفصل (١/ ٩٠) وبدائع الفوائد (٣/ ٣٨).

(٢) انظر: اللمع (٣١ - ٣٢) وشرح اللمع (١/ ٣٦-٣٧) ونتائج الفكر (٤٢٢) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣٤٤) وشرح التسهيل (١/ ٣١٨) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٤٩) وشرح ابن الناظم (١١١) والارتشاف (٢/ ٥٤) وأوضح المسالك (١/ ٢٠١).

(٣) انظر: المسائل العسكرية (١٠٥) وقد نَقَلَ الفارسيُّ هذا الرأي عن ابن السراج من بعض كتبه وَحَسَّنَهُ وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣٤٤) والارتشاف (٢/ ٤٥) وشرح المرادي (١/ ٢٧٤) =

هذه هي أوجه الخلاف في هذه المسألة، يظهر من خلالها تشعب الآراء فيها وتداخلها.

ولابد هنا أن نتتبع آراء أئمة البصريين ونتبين حقيقة موقفهم من هذا الخلاف ليتضح موقف ابن السراج ومع من ينتظم.

ونبدأ أولا بإمام البصريين سيبويه الذي اختلف النقل عنه في هذه المسألة.

فقد ذكر المراديُّ[1] أنَّ كلا الرأيين نُسِبَ لسيبويه.

ومرد هذا الاختلاف عدم وجود نص صريح لسيبويه في هذه المسألة، مع أنَّه تكلم عنها عرضا في بابين من كتابه[2].

مما جعل النحاة بعده يذهبون في تأويل كلامه مذاهب شتى، فهذا ابن الانباري[3] يجعل كون العامل فعلا هو مذهب سيبويه. ثم يأتي من بعده ابن خروف فيما نقله عنه ابن مالك[4] لينسب له أنَّ ناصب الظرف هو المبتدأ، متأولا

= وشرح ابن عقيل (١/ ٢١١) والهمع (٢/ ٢٢).

وقد نقل ابن عصفور هذا الرأي لابن السراج عن أبي علي الفارسي في الشيرازيات. وقد راجعت مخطوطة الشيرازيات فلم أجد هذه النسبة. وما نقله ابن عصفور عن أبي علي موجود في المسائل العسكرية. وقد تابع ابنَ عصفور في هذا النقل ابنُ عقيل في شرح الألفية. ونقل ابنُ السبكي في طبقات الشافعية (١٠/ ٣٠٦) عن والده أنَّه رأى هذا الرأي لابن السراج في الشيرازيات.

وذكر الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل (١/ ٩٦) عن السيوطي قوله: (لم أر ذلك فيه – أي في الشيرازيات – ولا في الحلبيات).

(١) انظر: شرح المرادي (١/ ٢٨٠).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٤٠٣) و(٢/ ٨٦).

(٣) انظر: أسرار العربية (٧٣).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٤).

بذلك قولَ سيبويه في الكتاب: (هذا بابُ ما ينتصبُ من الاماكنِ والوقتِ وذاكَ لأنّها ظروفٌ تقعُ فيها الأشياءُ، وتكونُ فيها، فانتصبَ لأنّه موقوعٌ فيها ومكونٌ فيها، وَعَمِلَ فيها ما قبلها)[1].

فهذه الترجمةُ مما يُشْكِلُ؛ لأنَّ (ظاهرَ كلام سيبويه أنْ يجعلَ ما قبلَ الظرفِ عاملاً فيه فكأنَّ قولَك: هو خلفَك. الناصب لـ(خلفك): (هو)، وكذلك: زيدٌ خلفَك)[2].

ولكنَّ ابنَ مالك لم يُسَلِّمْ لابنِ خروف بهذا الرأي؛ لأنَّ النصَّ المذكورَ يحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ أُخْرَى غيرَ ما ذكر وقد قامَ ابنُ مالك بسردِها ثم رَجَّحَ في آخرِها أنْ يكونَ ناصبُ الظرف إمّا فعلاً أو اسمَ فاعل، والأخيرُ هو الذي يُفْهَمُ من كلامِ سيبويه إيماءً[3]. وفي شرحِ الكافيةِ الشافيةِ[4] جعلَ هذا الرأيَ هو مذهبُ سيبويه.

هذا ما نَسَبَه النحاةُ لسيبويه، والذي يظهرُ أنَّ ما نَسَبَه له ابنُ الانباري – وهو أنَّ الناصبَ فعلٌ – هو الأقربُ للصواب.

يدلُّ على ذلك ما جاءَ في الكتاب في (باب ما يرتفعُ فيه الخبرُ لأنّه مبنيٌ على مبتدأٍ، أو ينتصبُ فيه الخبرُ لأنّه حالٌ لمعروفٍ مبني على مبتدأ)[5] حيثُ قال: (وأمّا النصبُ فكقولك: هذا الرجلُ منطلقاً، جعلتَ الرجلَ مبنياً على هذا، وجعلتَ الخبرَ حالاً له قد صارَ فيها فصارَ كقولِك: هذا عبدُ الله منطلقاً. . . . . فكأنَّ ما

---

(١) الكتاب (١/ ٤٠٣-٤٠٤).

(٢) النكت (١/ ٤٢٢).

(٣) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٤, ٣١٨).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٠).

(٥) الكتاب (٢/ ٨٦).

ينتصبُ من أخبارِ المعرفةِ ينتصبُ على أنَّه حالٌ مفعولٌ فيها؛ لأنَّ المبتدأَ يعملُ فيما بعده كعملِ الفعلِ فيما يكونُ بعده، ويكونُ فيه معنى التنبيه والتعريف، ويحولُ بين الخبرِ والاسمِ المبتدأ، كما يحولُ الفاعلُ بين الفعلِ والخبرِ، فيصيرُ الخبرُ حالاً قد ثبتَ فيها وصارَ فيها كما كانَ الظرفُ موضعاً قد صُيِّرَ فيه بالنيةِ وإنْ لم يُذْكَر فعلاً. وذلك أنَّك إذا قلتَ: فيها زيدٌ، فكأنَّك قلتَ: اسْتَقَرَّ فيها زيدٌ، وإنْ لم تَذْكُرْ فِعْلاً)[1].

قال الأَعْلَمُ: (وهنا أفصحَ سيبويه بنصبِ الظرفِ بـ(اسْتَقَرَّ))[2].

وبعد عرضِ رأي سيبويه نأتي إلى العلمِ الثاني من أعلامِ المذهبِ البصري وهو الأخفشُ الذي نقلَ عنه ابنُ مالك في التسهيل[3] تصريحَه بأنَّ الناصبَ للظرفِ هو اسمُ الفاعلِ، وَتَبِعَهُ في هذهِ النسبةِ ابنُ عقيل في شرحِ الأَلْفِيَّةِ[4] والكَافِيَجِيُّ في شرحِ قواعدِ الاعراب[5].

ومع أنَّ ابنَ مالك نَاقَضَ نفسَه في شرحِ الكافيةِ الشافيةِ[6] حيثُ نَسَبَ للأخفشِ القولَ بأنَّ ناصِبَ الظرفِ هو الفعلُ وتابعَه في هذا ابنُ هشام في شرح قطر الندى[7] والأزهريُّ في التصريح[8] إلَّا أنَّ الذي يظهرُ أنَّ الصوابَ هو ما أثبتَه ابنُ مالك في متنِ التسهيل؛ لأنَّ ما في المتنِ يَبْعُدُ أنْ يَلْحَقَه الوهم. ولا نستطيعُ الجزمَ

---

(١) الكتاب (٢/ ٨٦-٨٧).

(٢) النكت (١/ ٤٨٦).

(٣) انظر: التسهيل (٤٩).

(٤) انظر: شرح ابن عقيل (١/ ٢١١).

(٥) انظر: شرح قواعد الاعراب (٢٤٦).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٠).

(٧) انظر: شرح قطر الندى (١٣١).

(٨) انظر: التصريح (١/ ١٦٦).

بذلك لعدم وجود نصٍّ صريحٍ للأخفش في الأثر النحوي الوحيد الذي بقيَ له.

نأتي بعد ذلك إلى المبرد وهو العلمُ البارزُ من أعلام المذهب البصري والذي لم يُنْقَلْ عنه أيُّ رأيٍ في هذه المسألةِ، كما أنَّه لم يصرحْ برأيه في كتابه المقتضب، ولكنْ يوجدُ نصٌّ قد يُفْهَمُ منه موافقته لسيبويه في أنَّ ناصبَ الظرفِ هو الفعلُ. فقد جاءَ في المقتضب قولُه: (واعلمْ أنَّ الظروفَ من المكانِ تقعُ للأسماءِ والأفعالِ، فأمَّا وقوعُها للأسماءِ فلأنَّ فيها معنى الاستقرار.

تقول: زيدٌ خلفَك، وزيدٌ أمامَك، وعبدُ اللَّهِ عندَكم؛ لأنَّ فيه معنى: اسْتَقَرَّ عبدُ اللَّهِ عندَك. فأمَّا الظروفُ من الزمان فإنَّها لا تتضمنُ الجثثَ؛ لأنَّ الاستقرارَ فيها لا معنى له ألا ترى أنَّك تقولُ: زيدٌ عندَك يوم الجمعة؛ لأنَّ معناه:زيدٌ اسْتَقَرَّ عندك في هذا اليوم)[1].

وبعد عرضِ هذه الآراء لأئمةِ البصريين نعودُ إلى رأي ابنِ السراج في كتابهِ الأصول لنعرفَ موقفَه من هذا الخلافِ ومع من ينتظم.

قال ابنُ السراج في معرضِ حديثِهِ عن أَضْرُبِ خبرِ المبتدأ: (وضربٌ يُحْذَفُ منه الخبرَ ويقومُ مقامَه ظرفٌ له، وذلك الظرفُ على ضربين: إمَّا أنْ يكونَ من ظروفِ المكانِ، وإمَّا أنْ يكونَ من ظروفِ الزمانِ. أمَّا الظروفُ من المكانِ فنحو قولِك: زيدٌ خلفَك، وعمروٌ في الدار. والمحذوفُ معنى الاستقرارِ والحلولِ وما أشبههما، كأنَّك قلتَ: زيدٌ مُسْتَقِرٌّ خلفَك، وعمروٌ مُسْتَقِرٌّ في الدار، ولكنَّ هذا المحذوفَ لا يظهرُ لدلالةِ الظرفِ عليه واستغنائهم به في الاستعمالِ. وأمَّا الظرفُ من الزمانِ فنحو قولِك: القتالُ يومَ الجمعةِ، والشخوصُ يومَ الخميسِ، كأنَّك

(١) المقتضب (٤/ ٣٢٩).

قلت: القتال مستقر يوم الجمعة، أو واقع[1] في يوم الجمعة، والشخوص واقع في يوم الخميس، فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف)[2].

من هذا النص يتبين لنا رأي ابن السراج في هذه المسألة الخلافية، حيث يرى ابن السراج أن الخبر المحذوف يقدر باسم الفاعل كما مثل له بـ(مستقر) أو (واقع). فهو بهذا يوافق الأخفش فيما نسب إليه. أو قد يكون رأياً مستقلا لابن السراج يؤيد ذلك اقتران هذا الرأي بابن السراج عند اثنين من أشهر النحاة وهما ابن يعيش في شرحه للمفصل[3] والرضي في شرحه للكافية[4].

وهو بذلك يخالف ما نقل عنه من أنهما - أي الظرف والجار والمجرور - قسم مستقل برأسه، إلا أن يكون قد ذكر هذا الرأي في كتاب آخر من كتبه المفقودة، كما نقل عنه ذلك تلميذه الفارسي[5].

بقي أن نذكر أخيرا أن هناك من النحاة من توسط في هذه المسألة، فهو يرى (أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيز الجمل، وأن يكونا من حيز المفردات، وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي ناب منا به)[6]

قال ابن الشجري: (والأجود أن يقدر العامل في الظرف بالمفرد، إذا وقع خبرا أو صفة أو حالا، وتقديره بالجملة جائز، إلا أن يقع بين (إن) واسمها، كقولك: إن خلفك زيدا، وإنما لم يجز تقديره ها هنا بالجملة؛ لامتناع ملاصقة

(١) في المطبوع (وقع) وهو إما سقط أوسهو من المحقق وما أثبته هو الذي في المخطوط.
(٢) الأصول (١/ ٦٢-٦٣) وانظر (٢/ ٣٦١).
(٣) انظر: شرح المفصل (١/ ٩٠).
(٤) انظر: شرح الكافية (١/ ٩٣).
(٥) انظر: المسائل العسكرية (١٠٥).
(٦) شرح جمل الزجاجي (١/ ٣٤٤).

(إنَّ) للجملةِ، وعكسُ ذلك أنَّه إذا وَقَعَ صلةً قَدَّرتَه بجملةٍ؛ لأنَّ الصلةَ لا تكونُ اسماً مفرداً، تقولُ: الذي في الدار زيدٌ، فَتقَدِّرُ العاملَ: اسْتَقَرَّ)[1].

وهذا الرأيُ فيه اعتدالٌ وجمعٌ بين الأقوالِ، وهو ما مَثَّلَه ابنُ هشام أجملَ تمثيلٍ بقولِهِ: (والحقُّ عندي أنَّه لا يَتَرَجَّحُ تقديرُه اسماً ولا فعلاً، بَلْ بحسبِ المعنى)[2].

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٧٤-٥٧٥).

(٢) مغني اللبيب (٥٨٤).

المسألة الثالثة

الفَصْلُ بَيْنَ (حتى) وَفِعْلِهَا بالظَّرْفِ

من أقسامِ الفعلِ الثلاثةِ، الفعلُ المضارعُ: وهو فعلٌ معربٌ يتغيَّرُ إعرابُه بتغيرِ العواملِ الداخلةِ عليه.

وهذه العواملُ متعددةٌ ومن جملتِها أدواتُ النصبِ، وهي تنقسمُ قسمين.[1]

القسم الأول: أدواتٌ تنصبُ الفعلَ بنفسِها، وهي: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ[2].

القسم الثاني: أدواتٌ يَنْتَصِبُ الفعلُ بعدَها بـ(أنْ) مضمرة، إمَّا وجوباً أو جوازاً:

أولاً: مضمرة وجوباً: وتكونُ بعد الأحرفِ التالية:

١- لام الجحود[3]، وَيُشْتَرَطُ فيها أنْ تُسْبَقَ بكونٍ ناقصٍ منفيٍ، نحو قولهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾[4].

٢- (أو)، وَيُشْتَرَطُ فيها أنْ تُقَدَّرَ بـ(حَتَّى) أو (إلى) كقولِ الشاعرِ:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَو أُدْرِكَ المُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلَّا لِصَابِرِ[5]

---

(١) انظر: شرح المفصل (٧/ ١٥) والمقرب (٢٨٦) والبسيط (١/ ٢٣٠) والارتشاف (٢/ ٣٨٧) وأوضح المسالك (٤/ ١٤٨) وشرح ابن عقيل (٢/ ٣٤١) والهمع (٤/ ٨٧).

(٢) وفيها ثلاثةُ أقوالٍ للنحاة: الأول أنَّها حرفُ جرٍ دائماً. الثاني: أنَّها حرفُ نصبٍ دائماً. الثالث: أنَّها مشتركةٌ فتارة تكونُ حرف جر فينتصبُ الفعلُ بعدَها بأنْ مضمرة، وتارةً تكونُ ناصبةً بنفسها. انظر ص(٧١) من هذا البحث.

(٣) هذا على رأي البصريين أما الكوفيون فهم يرون أنَّها ناصبةٌ بنفسها للفعل. انظر: الانصاف (٢/ ٥٩٣).

(٤) من الآية (٤٠) من سورة العنكبوت.

(٥) البيت لا يعرف قائله، وانظر: أوضح المسالك (٤/ ١٧٢) ومغني اللبيب (٩٤) وشرح ابن عقيل (٢/ ٣٤٦) وشفاء العليل (٢/ ٩٢٧) والهمع (٤/ ١١٧) وشرح الأشموني (٣/ ٢٩٥).

أو تُقَدَّرُ بـ(إلَّا) وذلك كقولِ الشاعرِ:

وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْتَسْتَقِيْمَا[1]

٣- (حَتَّى)[2]، وَيُشْتَرَطُ فيها أنْ تكونَ بمعنى (إلى)، نحو قولِهِ تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾[3] أو بمعنى (كي)، نحو: أسلمتُ حتى أدخلَ الجنة. وَيُنْصَبُ الفعلُ بعدَها إذا كان مستقبلاً.

٤- فاء السببية[4] وواو المعية[5]، وَيُشْتَرَطُ فيهما أنْ يُسْبَقَا بنفيٍ أو طلبٍ محضين[6]. فمثالُ الفاءِ قولُه تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[7].

وقولُ الشاعر:

يَا نَاقُ سِيْرِي عَنَقاً فَسِيْحَا ... إلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيْحَا[8]

ومثالُ الواوِ قولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[9].

---

(١) البيت لزياد الاعجم. وهو في الكتاب (٣/ ٤٨) والمقتضب (٢/ ٢٩) والايضاح (٣٢٥) والتبصرة والتذكرة (١/ ٣٩٨) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٧٨) وشرح المفصل (٥/ ١٥) والمقرب (٢٨٨) وأوضح المسالك (٤/ ١٧٣).

(٢) وهي عند الكوفيين ناصبة بنفسها. انظر الانصاف (٢/ ٥٩٧).

(٣) الآية (٩١) من سورة طه.

(٤) يرى الكوفيون أنّ ناصب الفعل بعد فاء السببية هو الخلاف. انظر: الانصاف (٢/ ٥٥٧).

(٥) وعند الكوفيين أنّ ناصب الفعل بعد واو المعية هو الصرف. انظر: الانصاف (٢/ ٥٥٥).

(٦) انظر: أوضح المسالك (٤/ ١٨٤).

(٧) من الآية (٣٦) من سورة فاطر.

(٨) البيت لأبي النجم العجلي. وهو في الكتاب (٣/ ٣٥) والمقتضب (٢/ ١٤) وسر الصناعة (١/ ٢٧٠) وشرح المفصل (٧/ ٢٦) ورصف المباني (٤٤٤) وأوضح المسالك (٤/ ١٨٢) وشرح ابن عقيل (٢/ ٣٥٠) والهمع (٤/ ١١٩).

(٩) من الآية (١٤٢) من سورة آل عمران.

وقولُ الشاعرِ:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[1]

ثانيا: مضمرة جوازاً، وتكونُ بعد الأحرفِ التاليةِ:

١- اللام[2]، إذا لم يسبقْها كونٌ منفي أو (لا) النافية نحو قولِهِ تعالى: ﴿***وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ***﴾[3].

٢- (الواو، والفاء، وأو، وثُمَّ)، إذا عَطَفَتِ الفِعْلَ على اسمٍ صريحٍ ليس في تأويلِ الفعلِ. وذلك كقولِ الشاعرِ:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[4]

وقولِ الآخرِ:

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ ... مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ[5]

وقولِهِ تعالى: ﴿***وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ***

---

(١) البيت مختلف في نسبته، فمنهم من ينسبه للأخطل ومنهم من ينسبه لأبي الأسود الدؤلي ونسب أيضا لغيرهما انظر: الكتاب (٣/ ٤٢) ومعاني الفراء (١/ ٣٤) والمقتضب (٢/ ٢٦) والتبصرة والتذكرة (١/ ٣٩٩) والأزهية (٢٣٤) وشرح المفصل (٧/ ٢٤) ورصف المباني (٤٨٦) ومغني اللبيب (٤٧٢) والهمع (٤/ ١٢٧).

(٢) وعند الكوفيين أن اللام هي الناصبة للفعل بنفسها انظر الانصاف (٢/ ٥٧٥).

(٣) من الآية (٧١) من سورة الأنعام.

(٤) البيت لميسون بنت بَحْدَل الكلبية زوج معاوية رضي الله عنه. وهو في الكتاب (٣/ ٤٥) والمقتضب (٢/ ٢٧) والايضاح (٣٢١) وسر الصناعة (١/ ٢٧٣) وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٢٧) وشرح المفصل (٧/ ٢٥) والبسيط (١/ ٢٣٣) وشرح الكافية (٢/ ٢٥٠).

(٥) البيت لا يعرف قائله. وهو في شرح التسهيل (٤/ ٤٩) والارتشاف (٢/ ٤٢٢) وشرح المرادي (٤/ ٢٢٠) وأوضح المسالك (٤/ ١٩٤) والمساعد (٣/ ١٠٦) وشرح ابن عقيل (٢/ ٣٦٠) والهمع (٤/ ١٤١) وشرح الاشموني (٣/ ٣١٤).

حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[1].

وقول الشاعر:

إِنِّي وَقَتْلِيْ سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ ... كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ[2]

هذه هي نواصبُ الفعلِ المضارعِ، وقد أَشَرْنَا إلى الخلافِ بين النحاةِ في بعضِ هذه الأدوات. والذي يعنينا منها (حَتَّى) الجارة التي ينتصبُ الفعلُ بعدَها بأنْ مضمرة وجوباً إذا كانتْ بمعنى (إلى) أوبمعنى (كي) كما ذكرنا سابقاً.

فقد ذكرَ النحاةُ من أحكام (حتى) هذه: أنَّه لا يُفْصَلُ بينها وبين الفعلِ بشيء[3].

وخَالفَهم في ذلك الأخفشُ وابنُ السراج حيث نُسِبَ لهما[4] جوازُ الفصل بينهما بالظرفِ والشرطِ الماضي.

أمَّا الأخفشُ فلا يُوْجَدُ له في (معاني القرآن) ما يُؤَكِّدُ صحةَ هذه النسبة له.

وأمَّا ابنُ السراج فقد نَقَلَ في كتابِهِ الأصولِ[5] رأيَ الأخفشِ في جوازِ الفصلِ بين (حتى) والفعلِ المنصوب، إلَّا أنَّه اسْتَقْبَحَ هذا الرأيَ في أولِ الأمرِ، ثم رجعَ بعدَ ذلكَ وأجازَه مع قبحِهِ.

يُبَيِّنُ ذلك قولُه: (وَحَقُّ (حَتَّى) أنْ لا تَفْصِلَ بينها وبين ما تعملُ فيه،

---

(١) من الآية (٥١) من سورة الشورى.

(٢) البيت لأَنَس بن مَدْرَكَة الخَثْعَمِيّ. وهو في شرح التسهيل (٤/ ٤٩) والارتشاف (٢/ ٤٢٢) وشرح المرادي (٤/ ٢٢١) وأوضح المسالك (٤/ ١٩٥) وشذور الذهب (٣١٦) والمساعد (٣/ ١٠٧) والهمع (٤/ ١٤١) وشرح الاشموني (٣/ ٣١٤).

(٣) انظر: الارتشاف (٢/ ٤٠٧) والهمع (٤/ ١١٦).

(٤) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٤٤) والارتشاف (٢/ ٤٠٧) والمساعد (٣/ ٨٤) والهمع (٤/ ١١٦).

(٥) انظر: الاصول (٢/ ١٦٥).

وتقولُ: لا وَاللّهِ حتى إذا أمرتُك بأمرٍ تطيعني، ترفعُ جوابَ (إذا)، وإنْ شئتَ نصبتَ على (حتى) على قبحٍ عندي، إلّا أنَّ الفصلَ بالظرفِ أحسنُ من الفصلِ بغيرِه)[1].

من هذا النصِّ يتبينُ لنا موافقةَ ابنِ السراج للاخفشِ فيما نُسِبَ إليه من جوازِ الفصلِ بين (حتى) وفعلِها بالظرف.

مُخَالِفَين بهذا الجوازِ رأيَ النحاةِ الذين لا يرون مثلَ هذا الفصلِ، يدلُّ على ذلك قولُ أبي حيان في الارتشافِ ممثلاً هذا الرأي: (ولا يجوزُ الفصلُ بين (حتى) والمنصوبِ بعدَها)[2]. وقولُ السيوطيِّ: (ومن أحكامِ (حتى) أنَّها لا يُفْصَلُ بينها وبين الفعلِ بشيء)[3].

---

(١) الاصول (٢/١٦٦).

(٢) الارتشاف (٢/٤٠٧).

(٣) الهمع (٤/١١٦).

المبحثُ الثاني : المسائلُ التي وافقَ فيها المبردَ :-

المسألة الأولى

رافعُ الخبـر

المبتدأُ والخبرُ اسمان مرفوعان، وذلك نحو : اللَّهُ ربُنا . واختلفَ النحاةُ[1] في رافعِ هذين الاسمين :

فالكوفيون يرونَ أنَّ المبتدأَ والخبرَ يترافعان، أي أنَّ المبتدأَ يرفعُ الخبرَ، والخبرُ يرفعُ المبتدأَ[2].

أما البصريون فعندهم المبتدأُ يرتفعُ بالابتداء، ولهم في رافع الخبر ثلاثةُ أقوال[3] :-

الأول : أنَّ الرافعَ هو الابتداءُ : ونُسِبَ لسيبويه[4] والمبردِ[5] وبعضِ البصريين[6] كما نَسَبَه العُكْبَرِيُّ[7] لابنِ السراج، وزادَ أبو حيان[8] : الأخفشَ والرمانيَّ.

الثاني : أنَّ الرافعَ هو المبتدأُ : ونُسِبَ لسيبويه[9] والبصريين[10] .

---

(١) انظر : الانصاف (١/ ٤٤) والتبيين (٢٢٤-٢٢٩) وشرح المفصل (١/ ٨٤-٨٥) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣٥٥) وشرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وائتلاف النصرة (٣٠).

(٢) ووافقهم في هذا الرأي أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٢٩) والسيوطي في الهمع (٢/ ٩).

(٣) انظر : المراجع السابقة وأضف إليها : أسرار العربية (٧٦) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٤).

(٤) انظر : شرح المفصل (١/ ٨٥) وهي تخالف ما في الكتاب كما سيأتي .

(٥) انظر : شرح التسهيل (١/ ٢٧١) . وهي تخالف ما في المقتضب كما سيأتي

(٦) انظر : الانصاف (١/ ٤٤) واسرار العربية (٧٦) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٤).

(٧) انظر : التبيين (٢٢٩) وانظر : الارتشاف (٢/ ٢٨) والمساعد (١/ ٢٠٥) وشفاء العليل (١/ ٢٧٢) والتصريح (١/ ١٥٩) والهمع (٢/ ٨).

(٨) انظر : الارتشاف (٢/ ٢٨) وانظر : المساعد (١/ ٢٠٥) والهمع (٢/ ٨).

(٩) انظر : شرح الجزولية (٢/ ٧٤٢) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣٥٧) وشرح التسهيل (١/ ٢٦٩) والارتشاف (٢/ ٢٨) وشرح المرادي (١/ ٢٧٢) .

(١٠) انظر : الانصاف (١/ ٤٤) والارتشاف (٢/ ٢٨) والمساعد (١/ ٢٠٥) والهمع (٢/ ٨).

كما نُسِبَ للأخفشِ[1] وأبي علي[2] وابن جني[3].

الثالث: أنَّ الرافعَ هو الابتداءُ والمبتدأُ معاً: ونُسِبَ لسيبويه[4] وبعضِ البصريين[5].
كما نُسِبَ للمبردِ[6] والزجاجِ[7].

هذه هي آراءُ النحاةِ في رافعِ الخبر، يظهرُ من خلالِها اختلافُ النقلِ عن أئمةِ هذا المذهبِ سيبويه والأخفشِ والمبردِ، حيثُ نُقِلَ لِكُلٍّ واحدٍ منهما أكثرُ من رأيٍ في هذه القضية.

ننظرُ بعدَ ذلك في أراءِ شيوخِ البصرةِ حتى تتجلى لنا حقيقةُ موقفِهم من هذه القضية ثم نتبينَ بعدها رأيَ ابن السراج ومع من ينتظم.

أما سيبويه فقد جاءَ في كتابهِ عدةُ نصوصٍ يُفْهَمُ منها أَخْذُه بالرأي الثاني - وهو أنَّ رافعَ الخبر هو المبتدأُ - فقد جاءَ في الكتابِ أثناء حديثه عن بناءِ الفعل على الاسم قولُه: (فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسمِ، قلتَ: زيدٌ ضربتُه، فَلَزِمَتْهُ الهاءُ، وإنَّما تريدُ بقولِك مبنيٌّ عليه الفعل، أنَّه في موضعِ منطلق إذا قلت: عبدُ اللهِ منطلقٌ، فهو في موضعِ هذا الذي بُنِيَ عليه الأولُ وارتفعَ به)[8]. ومن ذلك أيضاً قولُه في (باب الابتداء): (واعلمْ أنَّ المبتدأَ لابُدَّ له مِنْ أَنْ يكونَ المبنيُّ عليه شيئاً هو هو، أو يكونَ

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٣٨٥) وهذا يخالفُ ما في معاني القرآن كما سيأتي.

(٢، ٣) انظر: التبيين (٢٢٩) وهذا هو رأيُ ابن جني في اللمع (٢٩).
وله رأيٌ آخر مخالفٌ لهذا، فقد جاء في الخصائص (٢/ ٣٨٥) قولُه: (فأما خبرُ المبتدأ فلم يتقدمْ عندنا على رافعه؛ لأنَّ رافعَه ليس المبتدأ وحدَه، إنَّما الرافعُ له: المبتدأُ والابتداءُ جميعاً).

(٤) انظر: أسرار العربية (٧٦) وهذا خلاف ما في الكتاب كما سيأتي.

(٥) انظر: الانصاف (١/ ٤٤) وشرح المفصل (١/ ٨٥) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٤).

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (١٠٨) وشرح الاشموني (١/ ١٩٤).

(٧) انظر: المساعد (١/ ٢٠٦).

(٨) الكتاب (١/ ٨١).

في مكان أو زمان. وهذه الثلاثةُ يذكرُ كلٌّ واحدٍ منها بعد ما يبتدأ.

فأَمَّا الذي يُبْنَى عليه شيء هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفعُ به كما ارتفعَ هو بالابتداءِ، وذلك قولك: عبدُ اللَّهِ منطلقٌ)[1].

فهذه نصوص من الكتاب تدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّ سيبويه يرى أنَّ رافعَ الخبرِ هو المبتدأُ وحده[2].

وقد تَبِعَ سيبويه في هذا الرأي عددٌ من النحاة كالشلوبينِ وابنِ مالك وابنِهِ بدرِ الدين وابنِ هشام[3].

أما الأخفشُ وهو أيضاً ممن اختلفَ النقلُ عنه، فقد جاء في معانيه ما يُفِيْدُ أنَّه يرى أنَّ رافعَ الخبرِ هو الابتداءُ، ومن ذلك قولُه: (والابتداءُ هو الذي رفعَ الخبرَ في قولِ بعضِهم، كما كانتْ (إنَّ) تَنْصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، فكذلك رَفَعَ الابتداءُ الاسمَ والخبرَ، وقالَ بعضُهم: رَفَعَ المبتدأَ خَبَرُهُ، وكلٌّ حَسَنٌ، والأولُ أَقْيَسُ)[4].

وجاء في قولِهِ تعالى: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ. النَّارُ﴾[5] قولُه: (فإنْ شئتَ جعلتَ «النارُ» بدلاً من «سوءُ العذابِ» ورفعتَها على «حاقَ»، وإنْ شئتَ جعلتَها تفسيراً ورفعتَها على الابتداء، كأنَّك تقولُ: هِيَ النَّارُ)[6].

---

(١) الكتاب (٢/ ١٢٧). وانظر: (١/ ٤٠٦) و(٢/ ٨٧، ١٦٠).

(٢) وهذا هو عينُ ما فهمه كثيرٌ من النحاةِ من نصوصِ سيبويه. قال ابنُ مالك: (ومذهبُ سيبويه أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداءِ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ) شرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وانظر: النكت (١/ ٤٨٦) وشرح الجزولية (٢/ ٧٤٢) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣٥٧).

(٣) انظر: شرح الجزولية (٢/ ٧٤٢) وشرح التسهيل (١/ ٢٧٠) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٤) وشرح ابن الناظم (١٠٨) وأوضح المسالك (١/ ١٩٤).

(٤) معاني الأخفش (١/ ٩).

(٥) من الآيتين (٤٥، ٤٦) من سورة غافر.

(٦) معاني الأخفش (٢/ ٤٦٢).

ففي هذين النصين دلالةٌ واضحةٌ على اختيارِ الأخفشِ أنَّ رافعَ الخبرِ هو الابتداءُ، وهو ما أثبتَه أبو حيان في الارتشاف[1] وتبعه ابنُ عقيل[2] والسيوطيُّ[3].

وقد تابعَ الأخفشَ في رأيه هذا عددٌ من النحاة كالصيمريِّ والزمخشريِّ وابنِ الانباري والسهيليِّ وابنِ يعيش[4].

نأتي بعد ذلك إلى ثالثِ هؤلاءِ الأعلامِ وهو المبردُ، وهذا الإمامُ على الرغمِ من اختلافِ النقلِ عنه كانَ رَأْيُه صريحاً وواضحاً في كتابِهِ المقتضب. فقد جاء في (باب المجازاةِ وحروفِها) قولُه: (ونظيرُ ذلك من الأسماءِ قولُك: زيدٌ منطلقٌ. فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداء، والخبرُ رفعٌ بالابتداءِ والمبتدأ)[5] وقال في (باب المسند والمسند إليه): (والابتداءُ والمبتدأُ يرفعان الخبر)[6].

فهذان نصّان يَدُلّانِ بوضوحٍ وصراحةٍ على رأي المبرد في هذه القضية، وهو أنَّ رافعَ الخبرِ هو الابتداءُ والمبتدأَ معاً.

وعلى الرغم من هذا الوضوحِ وهذه الصراحةِ إلا أنّي لم أجدْ من نَسَبَ هذا الرأيَ للمبرد سوى ابنِ الناظم في شرحِهِ لألفيةِ والدِهِ[7] والأشمونيُّ في شرحِهِ

---

(١) انظر: الارتشاف (٢/٢٨) وهذا ينفي ما تفردَ به ابنُ جني في الخصائص (٢/ ٣٨٥) من نسبتِهِ للأخفش أنَّ رافعَ الخبرِ هو المبتدأُ.

(٢) انظر: المساعد (١/ ٢٠٥).

(٣) انظر: همع الهوامع (٢/٨).

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ١٠٠) والمفصل (٣٦) والانصاف (١/ ٤٦) وأسرار العربية (٧٦) ونتائج الفكر (٤٠٧) وشرح المفصل (١/ ٨٥).

(٥) المقتضب (٢/ ٤٩).

(٦) المقتضب (٤/ ١٢٦). وهذا التصريحُ من المبرد ينفي ما نسبه له ابنُ مالك في شرح التسهيل (١/ ٢٧١) مِنْ أنَّ الابتداءَ هو الذي رفعَ الخبرَ بواسطةِ المبتدأ.

(٧) انظر: شرح ابن الناظم (١٠٨).

للألفية[1] أيضاً.

وقد تابعَ المبردَ في رأيه هذا عددٌ من النحاةِ كابنِ جني[2] وابنِ بَرْهَان[3].

وأخيراً وبعد أنْ تبينَ لنا رأيُ أعلامِ المذهبِ البصري في هذه القضية، نأتي إلى رأي ابنِ السراج في كتابِهِ الأصولِ لنعرفَ من خلالِهِ موقفَه من هذه الآراءِ وصحةَ ما نُسِبَ إليه منها.

جاءَ في الأصولِ في أثناءِ حديثه عن المبتدأِ قولُه: (وهما - أي المبتدأُ والخبرُ - مرفوعان أبداً، فالمبتدأُ رفعٌ بالابتداء، والخبرُ رفعٌ بهما نحو قولك: اللَّهُ ربُنا ومحمدٌ نبيُّنا)[4].

فهذا النصُّ من ابنِ السراج واضحُ الدلالةِ في اختيارِه أنَّ رافعَ الخبر هو الابتداءُ والمبتدأُ معاً موافقاً بذلك شيخَه المبردَ فيما ذهبَ إليه[5].

---

(١) انظر: شرح الاشموني (١/ ١٩٤).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٣٨٥) وفي اللمع (٢٩) أنَّه مرفوعٌ بالمبتدأ.

(٣) انظر: شرح اللمع (١/ ٣٤).

(٤) الاصول (١/ ٥٨).

(٥) وهذا يخالفُ ما نَسَبَه له العُكْبَرِيُّ في التبيين (٢٢٩) من أنَّ رافعَ الخبر هو الابتداءُ. وانظر في هذه النسبة أيضاً الارتشاف (٢/ ٢٨) والمساعد (١/ ٢٠٥) والتصريح (١/ ١٥٩) والهمع (٢/ ٨).

المسألة الثانية

الاقتصارُ على المفعولِ الأولِ من الفعلِ الذي يَنْصِبُ ثلاثةَ مفاعيل

تنقسمُ الأفعالُ بالنظرِ إلى المفعولِ قسمين: متعدٍ ولازم.

فاللازمُ: هو الذي يرفعُ فاعلاً ولا ينصبُ مفعولاً.

والمتعدي: هو الذي يرفعُ فاعلاً وينصبُ مفعولاً واحداً أو أكثرَ وله ثلاثةُ أحوال:[1]

أولاً: متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: أَكَلَ وَشَرِبَ.

ثانياً: متعدٍ إلى مفعولين، نحو: ظَنَّ، وأَعْطَى.

ثالثاً: متعدٍ إلى ثلاثةِ مفاعيل، نحو: أَعْلَمَ، وَأَرَى.

وهناكَ ثلاثةُ أسبابٍ تنقلُ الفعلَ من اللزومِ إلى التعدي، أو من التعدي إلى مفعولٍ واحدٍ إلى التعدي إلى مفعولين، ومن مفعولين إلى ثلاثة.

وهذه الثلاثةُ هي: الهمزةُ، والتضعيفُ، وحرفُ الجر[2].

ويشتملُ القسمُ الثالثُ من أقسامِ المتعدي - وهو المتعدي إلى ثلاثةِ مفاعيل - على سبعةِ أفعال، وهي على ضربين[3]:

الأول: ماكانَ في الأصلِ متعدياً إلى مفعولين، فَنُقِلَ بالهمزةِ إلى ثلاثةِ مفاعيل، وهما على رأي الجمهورِ فعلان: أَعْلَمَ، وَأَرَى.

الثاني: ما كانَ في الأصلِ متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ، أو بـ(عَنْ)، وَتَضَمَّنَ معنى العلمِ فَأُجْرِيَ مجرى (أَعْلَمَ) في تعديهِ إلى ثلاثةِ مفاعيل[4]. وهي خمسةُ

---

(١) انظر: الايضاح (١٩٦).

(٢) انظر: المفصل (٣٠٨)

(٣) انظر: شرح السيرافي (٢/ ٣٢٧) وشرح المفصل (٧/ ٦٦).

(٤) قال ابنُ مالك في شرح التسهيل (٢/ ١٠٠): (والمُجْمَعُ على تَعْدِيَتِهِ إلى ثلاثة: أَعْلَمَ، وَأَرَى، =

أفعال: أَنْبَأَ، وَنَبَّأَ، وَأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ، وَحَدَّثَ.

قال ابنُ مالك[1]:

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرا ... حَدَّثَ، أَنْبَأَ، كَذَاكَ خَبَّرَا

وهذه الأفعالُ تنصبُ ثلاثةَ مفاعيل، الأولُ منها هو الفاعلُ قبلَ النقلِ، وذلكَ نحو: أَعْلَمْتُ زيداً بِشراً خيرَ الناسِ. فقد كانَ الأصلُ: عَلِمَ زيدٌ بِشراً خيرَ الناسِ.

وهذا المفعولُ - أي الأولُ - كان مدارَ خلافٍ بين النحاةِ، فقد اختلفوا في جوازِ الاقتصارِ[2] عليه وحذفِ المفعولين الآخرين، نحو: أَعْلَمْتُ زيداً. على رأيين:

الأول: المنع. وَنُسِبَ لسيبويه[3]، كما نُسِبَ[4] لابنِ البَاذِشِ[5] وابنِ طاهر[6] وابنِ

= المتعديتان بدون الهمزة إلى اثنين. وألحقَ سيبويه: نَبَّأَ وزادَ غيرُه: أَنْبَأَ وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ، ولابُدَّ من تضمينها عند الالحاق معنى: أَعْلَمَ). وانظر حاشية الصبان (٢/ ٤٠).

(١) الألفية (٢٢).

(٢) الاقتصار: هو الحذفُ بغير دليل.

(٣) انظر: الأصول (٢/ ٢٨٤) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣١٣) وشرح الكافية (٢/ ٢٧٦) والارتشاف (٣/ ٨٥) والتصريح (١/ ٢٦٥) والهمع (٢/ ٢٥٠).

(٤) انظر: الارتشاف (٣/ ٨٥) والتصريح (١/ ٢٦٥) والهمع (٢/ ٢٥٠).

(٥) هو عليُّ بن أحمد بن خلف الانصاري الغُرناطي. أحد العلماء في الأدب واللغة والقراءات، له عدة مصنفات منها: شرح الكتاب وشرح المقتضب وشرح أصول ابن السراج. وُلِدَ في شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، وتوفي بغرناطة في المحرم سنة ثمان وعشرين وخمسمائة.
انظر: انباه الرواة (٢/ ٢٢٧) وبغية الوعاة (٢/ ١٤٢).

(٦) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الاشبيلي، المعروف بالخِدَبّ، نحوي من أهل اشبيليه. اشتهر بإقرائه كتاب سيبويه، وله عليه تعليق سماه (الطرر)، من أشهر تلاميذه ابنُ خروف وقد استفاد منه في شرحه للكتاب. توفي ببجاية سنة ثمانين وخمسمائة.
انظر: انباه الرواة (٤/ ١٩٤) وإشارة التعيين (٢٩٥) والبلغة (١٨٦) وبغية الوعاة (١/ ٢٨).

خَرُوف والشَّلوبينِ وابنِ عصفور. وَذَكَرَ ابنُ السراج[1] أنَّه رأيُ المازنيِّ.

وقد صَرَّحَ سيبويه في كتابه بهذا الرأي حيثُ قال: (هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعداهُ فعلُه إلى ثلاثةِ مفعولين، ولا يجوزُ أنْ تقتصرَ على مفعولٍ منهم واحدٍ دونَ الثلاثةِ؛ لأنَّ المفعولَ ههنا كالفاعلِ في البابِ الأولِ[2] الذي قبلَه في المعنى)[3].

إلَّا أنَّ السيرافيَّ في شرحِهِ للكتاب تَأَوَّلَ كلامَ سيبويه السابق، فقد حَمَلَ قولَه (لا يجوزُ) على أنَّه (لا يحسنُ) وَأَنْكَرَ على النحاةِ الذين منعوا ذلك (تَلَقُّناً من لفظِ سيبويه من غير تفتيشٍ ولا تحصيلٍ)[4].

وقد تابعَ السيرافيَّ في هذا التأويلِ الأعلمُ الشنتمريُّ في نُكَتِهِ[5] على الكتابِ، وحَمَلَه ابنُ يعيش على (القُبْحِ لا على عدمِ الجواز)[6].

والذي يظهرُ أنَّ الذي دفعَ هؤلاءِ النحاةَ إلى مثلِ هذا التأويلِ هو قولُ سيبويه: (لأنَّ المفعولَ ههنا كالفاعلِ في البابِ الأولِ الذي قبلَه في المعنى).

وسيبويه لم يُبَيِّنْ رأيَه في الاقتصارِ على الفاعلِ في البابِ الذي قبلَه وهو بابُ (ظنَّ وأخواتها)، وهم يرون جوازَ ذلك؛ لذلكَ تَأَوَّلُوا كلامَه ليوافقَ ما ذهبوا إليه.

وقد أنكرَ السهيليُّ هذا التأويلَ بقولِهِ: (وعندي أنَّ كلامَ سيبويه محمولٌ على الظاهر)[7].

---

(١) انظر: الأصول (٢/ ٢٨٥).
(٢) أي باب (ظن وأخواتها). الكتاب (١/ ٣٩).
(٣) الكتاب (١/ ٤١).
(٤) شرح السيرافي (٢/ ٣٣١).
(٥) انظر: النكت (١/ ١٧٥).
(٦) شرح المفصل (٧/ ٦٨).
(٧) نتائج الفكر (٣٥٠) وانظر: بدائع الفوائد (٢/ ٧٢) حيثُ وصفَ هذا التأويلَ بالبرود.

وهذا هو الذي يظهرُ من نقلِ ابنِ السراج[1] لرأي سيبويه حيثُ حَمَلَه على الظاهرِ، وهو الأولى.

وقد وافقَ سيبويه في رأيه هذا المبردُ[2] وَتَبِعَهُما فيه عددٌ من النحاةِ كالسهيليِّ والشلوبينِ وابنِ عصفور[3].

وحجتهم في ذلك (أنَّك لا تريدُ بقولك: أعلمتُ زيداً، أي: جعلتُه عالماً على الاطلاقِ، هذا محال، إنَّما تريدُ أعلمتُه بهذا الحديث، فلابُدَّ إذاً من ذكرِ الحديثِ الذي أعلمته به)[4].

وكذلك يُمْنَعُ (لالتباسِ (أَعْلَمْتُ) المتعديةَ إلى ثلاثةٍ بـ(أَعْلَمْتُ) المتعديةَ إلى اثنين المنقولةِ من (عَلِمْتُ) بمعنى (عَرَفْتُ). . . ولم يجزْ في أخواتِ (أَعْلَمْتُ)، وإنْ كان ذلك فيها لا يؤدي إلى اللبسِ، حملاً على (أَعْلَمْتُ)؛ لأنَّها إنَّما تعدتْ إلى ثلاثةٍ بالحملِ عليها وَتَضَمُّنِهَا معناها)[5].

الثاني: الجواز. وَنُسِبَ[6] للمبردِ وابنِ كيسان وابنِ السراج وخَطَّابٍ[7] وابنِ مالك وابنِ أبي الربيع. كما نُسِبَ[8] أيضاً للجرميِّ وذَكَرَ أبو حيان[9] أنَّه رُوِيَ عن

---

(١) انظر: الاصول (٢/ ٢٨٤).

(٢) انظر: المقتضب (٣/ ١٢٢). وهذا يخالفُ ما نُسِبَ إليه كما سيأتي.

(٣) انظر: نتائج الفكر (٣٥٠) والتوطئة (١٩٥) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣١٣).

(٤) نتائج الفكر (٣٥٠).

(٥) شرح جمل الزجاجي (١/ ٣١٣).

(٦) انظر: التصريح (١/ ٢٦٥) والهمع (٢/ ٢٥٠).

(٧) هو أبو بكر خَطَّاب بن يوسف بن هلال القرطبي، أحد النحاة المقدمين في علم العربية، وتَصَدَّرَ للتدريس فيها سنينَ طويلة، له كتاب في النحو كبير سماه (الترشيح)، واختصر (الزاهر) لابن الانباري. توفي بعد الخمسين والأربعمائة. انظر: البلغة (٩٧) والبغية (١/ ٥٥٣).

(٨) انظر: الارتشاف (٣/ ٨٤) والهمع (٢/ ٢٥١).

(٩) انظر: الارتشاف (٣/ ٨٤) وهو يخالفُ ما نقله ابنُ السراج عن المازني من أنَّه يوافقُ رأيَ سيبويه. =

المازنيِّ، وعَدَّهُ الرضي[1] مذهبَ ابنِ السراج.

وقد صَرَّحَ المبردُ في المقتضبِ بخلافِ ما نُسِبَ إليه حيثُ جاءَ في المقتضبِ قولُه عن هذه الأفعال: (ولا يجوزُ الاقتصارُ على بعض مفعولاتِها دونَ بعضٍ)[2].

ويمكنُ أنْ يكونَ المبردُ ذَكَرَ ما نُسِبَ إليه من رأيٍ في كتابٍ آخر من كتبه المفقودة، أو هو وهم ممن نَسَبَ له هذا الرأي.

ويقوي الأخيرَ أنَّ هذا الرأيَ للمبردِ لم يُذْكَرْ إلَّا عند المتأخرين، أَضِفْ إلى ذلك ما ذكره الرضي من أنَّ هذا الرأيَ هو مذهبُ ابنِ السراج.

نأتي بعد ذلك إلى رأي ابنِ السراج لنتأكدَ من صحةِ ما نُسِبَ إليه.

جاء في الأصول في (باب ما جاز أنْ يكونَ خبراً)[3]. قولُه: (الخامس: الفعلُ الذي يتعدى إلى ثلاثةِ مفعولين: قالَ سيبويه: وليس لكَ أنْ تقتصرَ على المفعولِ الأولِ؛ لأنَّ المفعولَ الأولَ في ذا كالفاعلِ في الذي قبلَه، وقال المازنيُّ مثلَ ذلك.

قال أبو بكر: والذي عندي أنَّ المفعولَ الأولَ يجوزُ أنْ يُقْتَصَرَ عليه كما كان يجوزُ أنْ يُقْتَصَرَ على الفاعلِ بغيرِ مفعول. وليس في الأفعالِ الحقيقيةِ فعلٌ لا يجوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ فيه على الفاعلِ بغيرِ مفعول)[4].

فهذا نصٌّ صريحٌ من ابنِ السراج في جوازِ الاقتصارِ على المفعولِ الأولِ في هذه الأفعالِ، مخالفاً بذلك إمامَ البصريين سيبويه، وموافقاً للمبردِ فيما نُسِبَ إليه.

= الاصول (٢/ ٢٨٥).

(١) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٧٦).

(٢) المقتضب (٣/ ١٢٢).

(٣) الأصول (٢/ ٢٧٦).

(٤) الأصول (٢/ ٢٨٤-٢٨٥).

وقد أَخَذَ بهذا الرأي عددٌ من النحاة كالسيرافيِّ والصيمريِّ والأعلمِ الشنتمري وابنِ يعيش والشَّلوبينِ وابنِ مالك والرضي وابنِ أبي الربيع والمراديِّ وابنِ عقيل[1].

وحجتُهم في هذا الرأي أنَّ المفعولَ الأولَ في هذه الأفعالِ بمنزلةِ الفاعلِ (والفاعلُ يجوزُ أنْ يُقْتَصَرَ عليه، ألا ترى أنَّ قولَنا: أَعْلَمَ اللَّهُ زيداً عمراً منطلقاً، أصله: عَلِمَ زيدٌ عمراً منطلقاً، وأنتَ لو قلتَ: عَلِمَ زيدٌ، وسَكَتَّ عليه جازَ، وكذلك يجوزُ أنْ تقولَ: أَعْلَمْتُ زيداً، وكذلك: نَبَّأْتُ زيداً، ولا تذكرُ أيَّ شيءٍ نَبَّأْتَهُ)[2].

أضفْ إلى ذلك (أنَّ الفائدةَ لا تعدمُ بالاقتصارِ عليه كما تعدمُ بالاقتصارِ على أولِ مفعولي ظَنَنْتُ)[3].

---

(١) انظر: شرح السيرافي (٢/ ٣٣٠) والتبصرة والتذكرة (١/ ١٢١) والنكت (١/ ١٧٥) وشرح المفصل (٧/ ٦٨) وشرح الجزولية (٢/ ٧٠٦) وشرح التسهيل (٢/ ١٠٠) وشرح الكافية (٢/ ٢٧٦) والبسيط (١/ ٤٥٠) وشرح المرادي (١/ ٣٩٦) والمساعد (١/ ٣٨١).

(٢) شرح السيرافي (٢/ ٣٣٠).

(٣) شرح التسهيل (٢/ ١٠٠) وانظر: المساعد (١/ ٣٨١).

المسألة الثالثة

الجمعُ بين فاعلِ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) الظاهرِ والتمييز

دار خلافٌ بين النحاةِ في جواز الجمعِ بين الفاعلِ الظاهرِ والتمييزِ في بابِ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) .

وقد أشارَ إلى هذا الخلافِ ابنُ مالك في الخُلاصَةِ قائلاً :

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيهِ خِلافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ[1]

فقد انقسمَ النحاةُ في جوازِ نحوِ : نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ، إلى ثلاثةِ مذاهب[2] :-

الأول : وهو عدمُ جوازِ مثلِ هذا التركيب.

وَنُسِبَ لسيبويه[3] والسيرافيِّ[4] وابنِ السراج[5] وجماعةٍ[6] . وقال أبو حيان : (واختارَه ابنُ عصفور)[7] .

---

(١) الألفية (٣٩).

(٢) انظر : الارتشاف (٣/ ٢٢) وشرح المرادي (٣/ ٩٠) وأوضح المسالك (٣/ ٢٧٧) والمساعد (٢/ ١٣٠) والتصريح (٢/ ٩٦) والهمع (٥/ ٣٥) وشرح الأشموني (٣/ ٣٤).

(٣) انظر : الخصائص (١/ ٣٩٦) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧٦) وشرح المفصل (٧/ ١٣٢) وشرح الجزولية (٣/ ٩٠٧) وشرح التسهيل (٣/ ١٤) وشرح ابن الناظم (٤٧٠) وشرح الكافية (٢/ ٣١٦) والارتشاف (٣/ ٢٢).

(٤) انظر : شرح المفصل (٧/ ١٣٢) والارتشاف (٣/ ٢٢) وأوضح المسالك (٣/ ٢٧٨) والهمع (٥/ ٣٥) وشرح الأشموني (٣/ ٣٤).

(٥) انظر : شرح المفصل (٧/ ١٣٢) ولم ينسبه أحدٌ غيره لابن السراج وهذا يخالفُ ما في الأصول كما سيأتي.

(٦) انظر : الهمع (٥/ ٣٥).

(٧) الارتشاف (٣/ ٢٢) وهو ما أَثْبَتَهُ في شرح جمل الزجاجي (١/ ٦٠٦) وهو أحدُ رأيين لابنِ عصفور كما سيأتي .

وحجتُهم في ذلك (كونُ التمييزِ في الأصلِ مسوقاً لرفعِ الإبهامِ، والإبهامُ إذا ظهرَ الفاعلُ زال، فلا حاجةَ إلى التمييز)[1].

بالإضافةِ إلى أنَّ مثلَ هذا الجمع (رُبَّما أوهمَ أنَّ الفعلَ الواحد له فاعلان، وذلك أنَّك إذا رفعتَ اسمَ الجنس بأنَّه فاعل وإذا نصبتَ النكرةَ بعد ذلك، آذنتَ بأنَّ الفعلَ فيه ضميرُ فاعل؛ لأنَّ النكرةَ المنصوبةَ لا تأتي إلَّا كذلك)[2].

وهذا الرأيُ أشارَ إليه سيبويه في (باب ما لا يعملُ في المعروفِ إلَّا مضمراً)[3]. حيثُ تحدثَ عن مميزِ فاعلِ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) المضمر، وأهميتِهِ في الجملةِ لتبيينِ الفاعلِ، ثم قالَ بعد ذلك: (ولا يكونُ في موضعِ الإضمارِ في هذا البابِ مظهرٌ)[4].

وقد أَخَذَ بهذا الرأيِ عددٌ من النحاةِ كابنِ جني وابنِ يعيش وابنِ هشام والأزهريِّ[5].

الثاني: الجوازُ مطلقا.

ونُسِبَ للمبردِ[6] وابنِ السراج[7] والفارسيِّ[8] وابنِ مالك[9]

---

(١) شرح التسهيل (٣/ ١٥).

(٢) شرح المفصل (٧/ ١٣٢).

(٣) الكتاب (٢/ ١٧٥).

(٤) الكتاب (٢/ ١٧٦).

(٥) انظر: الخصائص (١/ ٣٩٥-٣٩٦) وشرح المفصل (٧/ ١٣٢) ومغني اللبيب (٦٠٤) والتصريح (٢/ ٩٦).

(٦) انظر: الخصائص (١/ ٣٩٦) وشرح المفصل (٧/ ١٣٢) وشرح الجزولية (٣/ ٩٠٧) شرح التسهيل (٣/ ١٤) وشرح ابن الناظم (٤٧٠) وشرح الكافية (٢/ ٣١٦) والارتشاف (٣/ ٢٢) ومغني اللبيب (٦٠٤).

(٧) انظر: الارتشاف (٣/ ٢٢) وشرح المرادي (٣/ ٩٠) وأوضح المسالك (٣/ ٢٧٧) والهمع (٥/ ٣٥) وشرح الأشموني (٣/ ٣٤).

(٨) انظر: شرح المفصل (٧/ ١٣٢) وشرح الجزولية (٣/ ٩٠٧) وشرح الكافية (٢/ ٣١٦) =

وابنـه بـدر الـدين[1].

وحجتهم في ذلك (الغلوّ في البيان والتأكيد)[2]، ولوروده في السماع والقياس:

أمّا القياس فقد جاء التمييز في كلام العرب دون فائدة منه في رفع إبهام. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[4].

ومنه أيضاً قول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا[5]

ففي هذه الشواهد ورد التمييز للتأكيد فقط دون حاجة منه لرفع إبهام، (فكما حُكِمَ بالجواز في مثل هذا، وَجُعِلَ سببُ الجواز التوكيدَ لرفع الابهام، فكذلك يُفْعَلُ في نحو: نِعْمَ الرجلُ رجلاً، ولا يُمْنَعُ؛ لأنَّ تخصيصَه بالمنع تَحَكُّمٌ بلا دليل)[6].

وأمّا السماعُ فقد وردَ منه قولُ الشاعر:

= والارتشاف (٣/ ٢٢).

(٩) انظر: شرح المرادي (٣/ ٩٠) والهمع (٥/ ٣٥) وشرح الأشموني (٣/ ٣٤).

(١) انظر: شرح الأشموني (٣/ ٣٤).

(٢) شرح المفصل (٧/ ١٣٢).

(٣) من الآية (٣٦) من سورة التوبة.

(٤) من الآية (١٥٥) من سورة الأعراف.

(٥) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب، أنظر: شرح التسهيل (٣/ ١٥) وشرح العمدة (٢/ ٧٨٨) وشرح ابن الناظم (٤٧١) وشرح المرادي (٣/ ٩٠) والتصريح (٢/ ٩٦) وشرح الأشموني (٣/ ٣٤).

(٦) شرح التسهيل (٣/ ١٥).

وَالتَّغْلِبِيُّوْنَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ   فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[1]

وقولُ الآخر:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا   فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[2]

وقولُ الآخر:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ   رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ[3]

وجاءَ منه في النثرِ قولُ الرسولِ صلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّم: «نِعْمَ المَنِيحَةُ اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً»[4]، وقولُ الحارثِ بن عَبَّاد[5] حينَ بَلَغَه قَتْلُ ابنهِ في حربِ البَسُوس: (نِعْمَ القتيلُ قتيلاً أَصْلَحَ اللَّهُ به بين بكرٍ وتغلبٍ)[6].

وهذا من النثرِ الذي هو خارجٌ عن باب الضرورة.

---

(١) البيت لجرير بن عطية الخطفي. وهو في الديوان (٤٣٣) وشرح التسهيل (٣/ ١٤) وشرح ابن الناظم (٤٧٠) وشرح المرادي (٣/ ٩٢) والمساعد (٢/ ١٣٠) والتصريح (٢/ ٩٦) والهمع (٥/ ٣٥) وشرح الاشموني (٣/ ٣٤).

(٢) البيت لجرير أيضاً، وهو في الديوان (١٤٩) والمقتضب (٢/ ١٥٠) والمفصل (٣٢٦) والمقرب (٧٣) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٧) وشواهد التوضيح (١٠٩) وشرح المرادي (٣/ ٩١) ومغني اللبيب (٦٠٤) وشرح ابن عقيل (٢/ ١٦٤).

(٣) البيت لا يُعرف قائلُه. انظر شواهد التوضيح (١١٠) والارتشاف (٣/ ٢٢) وشرح المرادي (٣/ ٩٣) وأوضح المسالك (٣/ ٢٧٧) ومغني اللبيب (٦٠٤) والهمع (٥/ ٣٥) وشرح الأشموني (٣/ ٣٤).

(٤) صحيح البخاري (٢/ ٢٤٤) كتاب الهبة - باب فضل المنيحة.
وانظر: إعراب الحديث للعكبري- (٢٦٠) وشواهد التوضيح (١٠٧).

(٥) حكيمٌ جاهليٌّ من حكام ربيعة وفرسانِها المعدودين، كانتْ في أيامه حربُ البَسُوس بين بكرٍ وتغلب فاعتزلَها هو وأبناؤُه، ولكنَّ المهلهلَ سَيِّدَ بني تغلب قتلَ ابنَه وَقيلَ ابنَ أخيه (بُجَير) غِيْلَةً فأرادَ أنْ يكونَ دمُ ابنه سبباً في نهاية الحرب بين القبيلتين فقالَ تلك المقولة.
انظر: الخزانة (١/ ٤٧١) والاعلام (٢/ ١٥٦).

(٦) انظر: الارتشاف (٣/ ٢٢) وشرح المرادي (٣/ ٩٣) وشرح الأشموني (٣/ ٣٤).

وقد تَأَوَّلَ أصحابُ الرأيِ الأولِ هذا السماعَ عن العربِ بقولِهم: (أمَّا (فحلاً) و(فتاةً) و(قتيلاً) فحالٌ مؤكدة، وأمَّا (زاداً) فمصدرٌ محذوفُ الزوائدِ، أو مفعولٌ به، وقيلَ: حال)[1].

الثالث: التفصيل، فإنْ أفادَ معنًى زائداً جازَ، وإنْ لم يُفِدْ لم يَجُزْ.

ونُسِبَ لابنِ عصفور[2]. وهو ما أثبتَه في المقربِ بقولِهِ: (ولا يجوزُ الجمعُ بين التمييزِ والفاعلِ الظاهرِ إلا إذا أفادَ التمييزُ معنًى زائداً على الفاعل)[3].

وشاهدُه قولُ الشاعرِ:

تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ　　　فَنِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي[4]

وجاءَ منه في الأثرِ قولُ امرأةِ عبدِ اللّهِ بنِ عمرو بن العاص: (نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لم يَطَأْ لَنَا فِرَاشاً، ولَمْ يفتِّشْ لنَا كنفاً، مُنْذُ أتَيْنَاه)[5].

هذه هي آراءُ النحاةِ في الجمعِ بين فاعلِ نِعْمَ وبِئْسَ الظاهرِ والتمييز.

نأتي بعدها إلى رأيِ ابنِ السراج في كتابِهِ الاصولِ لنعرفَ موقفَه من هذا

---

(١) شرح المرادي (٣/ ٩٤) وانظر: شرح المفصل (٧/ ١٣٣) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٦٠٦) والمقرب (٧٣) ومغني اللبيب (٦٠٤) والتصريح (٢/ ٩٦).

(٢) انظر: شرح المرادي (٣/ ٩٤) والمساعد (٢/ ١٣٠) والهمع (٥/ ٣٥) وشرح الاشموني (٣/ ٣٥).

(٣) المقرب (٧٢).

(٤) البيت لأبي بكر بن الاسود الليثي، وقيل: لبُجير بن عبد الله بن سَلَمَه. انظر: شرح المفصل (٧/ ١٣٣) والمقرب (٧٣) وشرح المرادي (٣/ ٩٥) وأوضح المسالك (٣/ ٢٧٨) والهمع (٥/ ٣٥) وشرح الاشموني (٣/ ٣٥).

(٥) الحديثُ أخرجَه البخاريُّ في صحيحه (٣/ ٣٥١) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: (انكحني أبي امرأةً ذاتَ حَسَبٍ، فكان يتعاهدُ كَنَّتَهُ فيسألُها عن بعلِها فتقولُ: نِعْمَ الرجلُ...) كتاب فضائل القرآن - باب في كم يقرأ القرآن.

الخلاف وصحة ما نُسِبَ إليه.

جاءَ في الأصول في باب (نِعْمَ وَبِئْسَ) قولُه: (وإذا قلتَ: نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ، فقولُك: (رجلاً) توكيد؛ لأنَّه مستغنًى عنه بذكرِ الرجلِ أولاً، وهو بمنزلة قولِك: عندي من الدراهم عشرون درهماً)[1].

ففي هذا النصِّ دلالةٌ واضحةٌ وصريحةٌ في اختيارِ ابنِ السراج جوازَ الجمعِ بين فاعلِ نِعْمَ وبِئْسَ الظاهرِ والتمييزِ موافقاً بذلك شيخَه المبردَ في مخالفتِه لسيبويه في منعِ مثلِ هذا التركيب.

وهذا الرأيُ - وهو الجواز - يترجحُ على الرأيين السابقين بكثرةِ ورودِه في السماعِ فضلاً عن جوازِه في القياس كما أسلفنا.

نشيرُ أخيراً إلى ما نقلَه ابنُ يعيش[2] عن ابنِ السراج من حَمْلِه ما جاءَ من شواهدَ شعريةٍ على جوازِ مثل هذا التركيبِ من بابِ الضرورةِ الشعرية، وهو مخالفٌ لما في الأصول وقد يكونُ هذا الرأيُ وردَ في كتابٍ آخر من كتبِ ابن السراج المفقودةِ.

(١) الاصول (١/ ١١٧).

(٢) شرح المفصل (٧/ ١٣٣).

المسألة الرابعة

إسميةُ (إذْمَا)

من أدواتِ الشرطِ (إذْمَا)[1] ، وهي مركبةٌ من (إذْ) الظرفية و(مَا).

واشترطَ النحاةُ في عملِها الجزمَ أنْ تقترنَ بـ(ما)؛ (لأنَّها إذا تجردتْ لَزِمَتْهَا الإضافةُ إلى ما يليها، والإضافةُ من خصائصِ الأسماء، فكانتْ منافيةً للجزم)[2].

و(إذْمَا) من الأدواتِ التي تجزمُ فعلين على الصحيح، وذلك نحو: إذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ.

قال الشاعرُ:

إِذْ مَا أَتَيْتَ إِلَى الرَّسُوْلِ فَقُلْ لَهُ ... حَقّاً عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ[3]

هذا بخلافِ من خَصَّهَا بالشعر[4].

وقد اختلفَ النحاةُ في نوعِ هذه الأداةِ وانقسموا فيها فريقين: -

الأول: يرون أنَّها حرفٌ مثل (إنْ) الشرطية المجمعِ على حرفيتِها[5].

وهو رأيُ سيبويه[6] وَتَبِعَهُ فيه عددٌ من النحاةِ كالشلوبينِ وابنِ عصفور وابنِ مالك وابنهِ بدرِ الدين والمالقيِّ وابنِ هشام وابنِ عقيل[7].

---

(١) انظر: رصف المباني (١٤٨) والجنى الداني (١٩٠) ومغني اللبيب (١٢٠).

(٢) الجنى الداني (١٩٠).

(٣) البيت للعباس بن مِرْدَاس رضيَ اللهُ عنه. انظر: الديوان (٧٢) والكتاب (٣/ ٥٧) ومعاني الحروف (١٥٦) والخصائص (١/ ١٣١) والنكت (١/ ٧٢٨) وشرح الكافية (٢/ ٢٥٣) ورصف المباني (١٤٩).

(٤) انظر: الجنى الداني (١٩١) ومغني اللبيب (١٢٠).

(٥) انظر: همع الهوامع (٤/ ٣٢١).

(٦) انظر: الكتاب (٣/ ٥٦).

(٧) انظر: شرح الجزولية (٢/ ٥٠٧) والمقرب (٣٠٠) وشرح جمل الزجاجي (٢/ ١٩٥) =

وحجتُهم في هذا الرأي أنَّ (إذْمَا) تَقَعُ مَوقعَ (إنْ)، (ولم يقمْ دليلٌ على اسميتِها)[1]، فقولُهم: إذْمَا تَقُمْ أَقُمْ، بمعنى: إنْ تَقُمْ أَقُمْ، فانتقلتْ بذلك (إذْ) من الظرفيةِ إلى الحرفيةِ بدخولِ (ما) الكافةِ عليها.

والذي يثبتُ ذلك انتقالُها بدخولِ (ما) عليها من الماضي إلى المستقبل، وهيَ بهذا التركيبِ تدلُّ على (معنى المجازاةِ، وهو من معاني الحروف)[2].

قال ابنُ الناظم مؤكداً هذا الرأي: (إنَّها كانتْ قبلَ دخولِ (ما) عليها اسمَ زمانٍ ماضٍ خالياً من معنى الشرط، فلما دخلتْ عليها (ما) صارتْ أداةَ شرطٍ بمعنى (إنْ) مختصة بالمستقبل، وزالَ ما كان فيها من معنى الاسم، ولم نعلمْ نقلها إلى معنًى آخر غير الشرط، فَحَكَمْنَا بحرفيتها؛ لأنَّ دلالتَها على معنى الحرفِ مُتيقَّنة، ودلالتَها على معنى الاسم مشكوكٌ فيها، والحكمُ بمقتضى ما تُيُقِّنَ أولى)[3].

الثاني: يرون أنَّها اسم.

ونُسِبَ هذا الرأي للمبردِ[4] وابنِ السراج[5] والفارسيِّ[6].

= وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٢٢) وشرح التسهيل (٤/ ٦٦) وشرح ابن الناظم (٦٩٦) ورصف المباني (١٤٨) وأوضح المسالك (٤/ ٢٠٥) وشرح ابن عقيل (٢/ ٣٦٩).

(١) النكت (١/ ٧٢٧) وانظر: رصف المباني (١٤٩).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٢٣).

(٣) شرح التسهيل (٤/ ٧٢).

(٤) انظر: شرح الجزولية (٢/ ٥٠٢، ٥٠٧) وشرح جمل الزجاجي (٢/ ١٩٥) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٢٢) وشرح التسهيل (٤/ ٦٧) وشرح الكافية (٢/ ٢٥٤) والجنى الداني (١٩١) ومغني اللبيب (١٢٠) والمساعد (٣/ ١٤١) والتصريح (٢/ ٢٤٨) والهمع (٤/ ٣٢١).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٢٢) وشرح التسهيل (٤/ ٦٧) والارتشاف (٢/ ٥٤٧) وشرح المرادي (٤/ ٢٣٩) والجنى الداني (١٩١) ومغني اللبيب (١٢٠) والمساعد (٣/ ١٤١) والتصريح (٢/ ٢٤٨) والهمع (٤/ ٣٢١) وشرح الأشموني (٤/ ١١).

(٦) انظر: شرح الجزولية (٢/ ٥٠٢) والمصادر السابقة.

أما المبردُ فقد جاء في المقتضب ما يُخَالفُ ما نُسِبَ إليه من القولِ باسميةِ هذه الأداة.

فقد وردَ في (باب المجازاة وحروفها) قولُه: (فَمِنْ عواملِها من الظروفِ: أينَ، ومتى، وأنَّى، وحيثُما. ومن الأسماء: مَنْ، وما، وأيّ، ومَهْمَا. ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إنْ، وإذْمَا)[1].

فهذا النصُّ صريحٌ في حرفية (إذْمَا) عند المبرد، وهو يُخَالِفُ ما نُسِبَ إليه.

لكنْ قد يكونُ هذا الرأيُ وردَ في كتابٍ آخر من كتبِ المبردِ المفقودةِ.

يدلُّ على ذلك ما نَقَلَه الشلوبينُ في شرحِ الجزوليةِ[2] والرضي في شرحِ الكافيةِ[3] عن المبرد، حيثُ ذكرا له نصّاً مصدراً بكلمةِ (قال)، يُصَرِّحُ فيه المبردُ باسميتِها.

ويتأكدُ ذلك بما ذَكَرَه بعضُ النحاة[4] أنَّ هذا الرأيَ للمبردِ هو أحدُ رأيين له في هذه المسألة.

أما ابنُ السراج فقد نصَّ صراحةً في كتابِه الاصولِ على اسميةِ (إذْمَا)، حيثُ جاءَ في قسمِ الجزاءِ قولُه: (وأمَّا الظروفُ التي يُجَازَى بها: فمتى، وأينَ، وأنَّى، وأيُّ حين، وحيثُما، وإذْمَا)[5].

فهذا نصٌّ صريحٌ من ابنِ السراج يؤكدُ صحةَ ما نُسِبَ إليه من القولِ باسميةِ

---

(١) المقتضب (٢/ ٤٦).

(٢) انظر: شرح الجزولية (٢/ ٥٠٨).

(٣) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٥٤).

(٤) انظر: الارتشاف (٢/ ٥٤٧) وشرح المرادي (٤/ ٢٣٩) وشرح الأشموني (٤/ ١١).

(٥) الاصول (٢/ ١٥٩).

(إذما) الشرطية، مخالفا بذلك رأس البصريين سيبويه ومن تبعه من النحاة، وموافقا للمبرد في أحد قوليه.

وقد أخذ بهذا الرأي عدد من النحاة كأبي علي الفارسي وابن جني وابن أبي الربيع والسيوطي[1].

وحجتهم فيما ذهبوا إليه (أنها باقية على اسميتها، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلا بعد أن كان ماضيا)[2]؛ ولأن نقلها إلى الحرفية لا يبقيها على أصلها، (والأولى ابقاؤها على أصلها متى وجد السبيل إليه)[3].

وقد نقض القائلون بالحرفية هذا الرأي بحجة أن الأصل في (إذ) ليس الاسمية وإنما هو الحرفية، ولكن لدلالتها على الوقت، حكم لها بالاسمية[4].

قال ابن مالك: (والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنها قبل التركيب حكم باسميتها لدلالتها على وقت ماض دون شيء آخر يدعى أنها دالة عليه. ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية كالتنوين والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعول فيه نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ، قَالَ: إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[5]، وموقع مفعول به نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾[6].

---

(١) انظر: الايضاح (٣٣٢) واللمع (٩٤) والبسيط (١/ ٢٣٩-٢٤٠) والهمع (٤/ ٣٢١).
(٢) الجنى الداني (١٩١).
(٣) شرح الجزولية (٢/ ٥٠٨).
(٤) انظر: المصدر السابق.
(٥) من الآية (١٢٤) من سورة البقرة.
(٦) من الآية (٦٩) من سورة الأعراف.

وأما بعد التركيبِ فمدلولُها المُجْمَعُ عليه: معنى المجازاةِ، وهو من معاني الحروف.

ومن ادَّعَى أنَّ لها مدلولاً آخرَ زائداً على ذلك فلا حجةَ له، وهيَ مع ذلك غيرُ قابلة لشيءٍ من العلاماتِ التي كانتْ قابلةً لها قبلَ التركيبِ، فوجبَ انتفاءُ اسميتِها، وثبوتُ حرفيتِها، كما ذهبَ إليه سيبويه)[1].

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٢٢-١٦٢٣).

المسألة الخامسة

هَلْ يُقَالُ (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ)

من حروفِ المعاني (لَوْلَا)، وهو حرفٌ مركبٌ من (لو) التي هي حرفُ امتناعٍ لامتناع، و(لا) النافية.[1]

وقد جعلَ لها النحاةُ عدةَ معان، أشهرُها اثنان[2]:

الأول: أنْ تكونَ حرفَ تحضيضٍ، وتدخلُ على الفعلِ المضارعِ، وذلكَ نحوقولِهِ تعالى: ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾[3] وقولِهِ: ﴿فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾[4].

ويجوزُ أنْ تدخلَ على الماضي إذا كانَ بمعنى المضارعِ، وذلكَ نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾[5].

و(لولا) هذه لا يليها إلا الفعلُ، مظهراً - كما ذكرنا سابقاً - أو مضمراً، كقولِ الشاعر:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا[6]

الثاني: أنْ تكونَ حرفَ امتناعٍ لوجود، وَيُقَالُ: لوجوب.

---

(١) انظر: رصف المباني (٣٦٣) والجنى الداني (٦٠٢).

(٢) انظر: معاني الحروف (١٢٣) والأزهية (١٦٦) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٠٩) ورصف المباني (٣٦١) والجنى الداني (٥٩٧) ومغني اللبيب (٣٥٩).

(٣) من الآية (٧٠) من سورة الواقعة.

(٤) من الآية (٦٢) من سورة الواقعة.

(٥) من الآية (١٢٢) من سورة التوبة.

(٦) البيت لجرير بن عطية الخطفي. انظر: الديوان (٣٦٧) وفيه (هَلَّا) بدل (لَوْلَا)، والكامل (١/ ٣٦٣) والأزهية (١٦٨) ونسبه للفرزدق، والمخصص (١٣/ ١٩٩) وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٢٦) ونَسَبَه الأخيران لِلأَشْهَبِ بن رُمَيْلَة، وشرح المفصل (٢/ ٣٨) ورصف المباني (٣٦٢).

وذلك نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك.

قال المالقيُّ معترضاً على هذه التسمية: (والصحيحُ أنَّ تفسيرَها بحسبِ الجملِ التي تدخلُ عليها، فإنْ كانت الجملتان بعدها موجبتين فهيَ حرفُ امتناعٍ لوجوب، نحو قولِك: لولا زيدٌ لأحسنتُ إليك، فالإحسانُ امتنعَ لوجودِ زيد، وإنْ كانتا منفيتين فهيَ حرفُ وجوبٍ لامتناع، نحو: لولا عدمُ قيامِ زيدٍ لم أحسنْ إليك، وإنْ كانتا موجبةً ومنفيةً فهيَ حرفُ وجوبٍ لوجوب، نحو: لولا زيدٌ لم أحسنْ إليك، وإن كانتا منفيةً وموجبةً فهي حرفُ امتناعٍ لامتناع، نحو: لولا عدمُ زيدٍ لأحسنتُ إليك)[1].

و(لولا) بهذا المعنى مختصةٌ بالاسماء سواء كان الاسمُ ظاهراً أو ضميراً، نحو قولهِ تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2]، وموضعُها بعد (لولا) الرفعُ.

واختلفَ النحاةُ في عاملِ الاسمِ المرفوعِ بعد (لولا) على ثلاثةِ أقوال[3]:

أولها: أنَّ الاسمَ بعدها يرتفعُ بالابتداءِ، وخبرُه محذوف.

وهو رأيُ سيبويه وجمهورِ البصريين كالمبردِ وابنِ السراج والفارسيِّ وتَابَعَهُمْ فيه الزمخشريُّ وابنُ الشَّجري والعُكْبَرِيُّ وابنُ يعيش وابنُ مالك وابنُ أبي الربيع وابنُ هشام[4] وغيرُهم.

---

(١) رصف المباني (٣٦٢).

(٢) من الآية (٣١) من سورة سبأ.

(٣) انظر: النكت (١/ ٥١٠) والتبيين (٢٣٩) وشرح المفصل (١/ ٩٥-٩٦) ورصف المباني (٣٦٢) والجنى الداني (٥٩٩) وائتلاف النصرة (١٦٤).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ١٢٩) والمقتضب (٣/ ٧٦) والكامل (١/ ٣٦٢) والاصول (٢/ ٢١١) والايضاح (٩٤) وكتاب الشعر (١/ ٦٦) والمفصل (٣٨) وهو يخالفُ ما نَقَلَه الزَّبِيْدِيُّ في ائتلاف النصرة (١٦٥) من اختيار الزمخشري رأيَ الكوفيين. وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥١٠) =

ثانيها: أنَّ الاسمَ يرتفعُ بـ(لولا) نفسِها، فهي ترفعُ الاسمَ بعدها كما يرفعُ الفعلُ الفاعلَ.

ونُسِبَ هذا الرأيُ للكوفيين[1] والفراءِ[2] وابنِ كيسان[3].

وهو رأيُ الفراءِ كما جاء في (معاني القرآن)[4]، وأَخَذَ به السُّهيليُّ في نتائجِ الفكرِ[5]، وصَحَّحَهُ الزَّبيديُّ في ائتلافِ النصرةِ[6].

ثالثها: أنَّ الاسمَ يرتفعُ بفعلٍ مقدرٍ نابتٌ (لولا) منابَهُ.

ونُسِبَ هذا الرأيُ للكوفيين[7] والكسائيِّ[8].

واخْتَارَه المالقيُّ في رصفِ المباني[9].

هذه هي آراءُ النحاةِ في الاسمِ الواقعِ بعد (لولا)، وَثَمَّةَ خلافٌ آخر فيما بعد (لولا) هو مدارُ البحثِ في هذه المسألة.

فقد وَرَدَ عن العربِ[10] اتصالُ ضمائرِ الجرِّ والنصبِ بـ(لولا) وذلك نحو:

= والتبيين (٢٤١) وشرح المفصل (١/ ٩٥) وشرح التسهيل (٣/ ١٨٥) والبسيط (١/ ٥٩٣) ومغني اللبيب (٣٥٩).

(١) انظر: التبيين (٢٣٩) والتبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري (١/ ٢٤٨) و(٢/ ١١٥) وشرح المفصل (١/ ٩٦) وائتلاف النصرة (١٦٥).

(٢) انظر: الارتشاف (٢/ ٥٧٦) والجنى الداني (٦٠٢).

(٣) انظر: الارتشاف (٢/ ٥٧٦).

(٤) انظر: معاني الفراء (١/ ٤٠٤).

(٥) انظر: نتائج الفكر (٣٤٩) وَعَدَّهُ السهيليُّ رأيَ سيبويه وهو يخالفُ ما في الكتاب.

(٦) انظر: ائتلاف النصرة (١٦٥).

(٧) انظر: التبيين (٢٣٩) ورصف المباني (٣٦٢) والجنى الداني (٦٠١).

(٨) انظر: شرح المفصل (٣/ ١١٨) والارتشاف (٢/ ٥٧٦) والجنى الداني (٦٠١).

(٩) انظر: رصف المباني (٣٦٢).

(١٠) انظر: النكت (١/ ٦٦٤) والمفصل (١٦٤) والايضاح في شرح المفصل (١/ ٤٧٦) =

لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ، ولَوْلَاهُ. قال الشاعرُ:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى   بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي[1]

واختلفَ النحويون البصريون والكوفيون في إعرابِ هذه الضمائرِ والعاملِ فيها على رأيين[2]:

الأول: أنَّ هذه الضمائرَ في مَحَلِّ جرٍّ، والعاملُ فيها حرفُ الجرِّ (لولا) ولا متعلقَ له.

وهو رأيُ البصريين، وحجتُهم في ذلك (أنَّ الكافَ والهاءَ والياءَ لا تكونُ ضمائرَ رفعٍ بل هيَ مترددةٌ بين أنْ تكونَ ضمائرَ نصبٍ أو ضمائرَ خفضٍ.

باطلٌ أنْ تكونَ ضمائرَ نصبٍ؛ لأنَّ الحروفَ إذا اتصلَ بها ياءُ المتكلم وكانتْ في موضعِ نصبٍ اتصلَ بها نونُ الوقاية، نحو: إنَّني ولَيتَني .... فلو كانتْ الياءُ ضميرَ نصبٍ لكان (لولاني)، فثبتَ أنَّ الياءَ في موضعِ خفضٍ، وإذا ثبتَ ذلك في الياءِ حُمِلَت الكافُ والهاءُ في (لولاك) و(لولاه) على ذلك)[3].

فهي على هذا الرأي (جارةٌ للضميرِ، مختصةٌ به، كما اختصتْ حتى والكاف

= ووصف الرضي في شرح الكافية (٢/ ٢٠) مثلَ هذا التركيب بالقلة، وَوَصَفَه ابنُ هشام في شرح القطر (٢٧٣) بالنُّدرة.

(١) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي. انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٤) ومعاني الفراء (٢/ ٨٥) وأمالي القالي (١/ ٦٨) والنكت (١/ ٦٦٤) وشرح التسهيل (٣/ ١٨٥) والبسيط (١/ ٥٩٥).

(٢) انظر: الانصاف (٢/ ٦٨٧) وائتلاف النصرة (٦٥) وانظر أيضا: النكت (١/ ٦٦٤) وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٧٦) وشرح المفصل (٣/ ١٢١) وشرح قواعد الاعراب (٢٣٢) ورصف المباني (٣٦٤).

(٣) شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٧١).

بالظاهر)[1].

وقد أثبتَ هذا الرأيَ سيبويه[2] في كتابه ونَسَبه للخليل ويونس، وَتَبِعَهُ فيه عددٌ من النحاةِ كالنَّحاسِ والأعلمِ الشنتمري وابنِ الحاجب وابنِ عصفور وابنِ مالك وابن أبي الربيعوابنِ هشام[3].

الثاني: أنَّ هذه الضمائرَ في محلٍّ رفعٍ.

وهو رأيُ الأخفشِ والكوفيين[4]. ومستندُهم في ذلك (أنَّ (لولا) باقيةٌ على بابِها من رفعِ ما بعدَها وخَرَجَ بالصيغةِ من الرفع إلى الخفضِ، كما خَرَجَ بصيغةِ الخفضِ إلى صيغةِ الرفعِ في قولِهم: مَرَرْتُ بك أنتَ، حين جُعِلَ توكيداً لضميرِ الخفض)[5].

قال الفراءُ: (وإنَّما دعاهم إلى أنْ يقولوا: (لولاكَ) في موضعِ الرفعِ؛ لأنَّهم يجدون المكنيَّ يستوي لفظُه في الخفضِ والنصبِ، فَيُقَالُ: ضربتُك ومررتُ بك، ويجدونه يستوي أيضاً في الرفعِ والنصبِ والخفضِ، فَيُقَالُ: ضَرَبَنَا، وَمَرَّ بنا، فيكونُ الخفضُ والنصبُ بالنون، ثم يُقَالُ: قُمْنا، فَفَعَلْنا، فيكونُ الرفعُ بالنون.

فلما كان ذلك استجازوا أنْ يكونَ الكافُ في موضعِ (أنتَ) رفعاً، إذا كان

---

(١) مغني اللبيب (٣٦١).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٣-٣٧٤).

(٣) انظر: إعراب القرآن (٣/ ٣٤٨) والنكت (١/ ٦٦٥) وتحصيل عين الذهب (١/ ٣٨٨) والايضاح في شرح المفصل (١/ ٤٧٧) والمقرب (٢١٢) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٤٧١) وشرح التسهيل (٣/ ١٨٥) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٨٨) والبسيط (١/ ٥٩٥) وشرح قطر الندى (٢٧٣).

(٤) انظر: النكت (١/ ٦٦٤) وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٧٧) والانصاف (٢/ ٦٨٧) وشرح المفصل (٣/ ١٢٢) ورصف المباني (٣٦٤) والجنى الداني (٦٠٤).

(٥) رصف المباني (٣٦٤).

إعرابَ المكني بالدلالاتِ لا بالحركاتِ)[1].

وقد صَحَّحَ هذا الرأيَ ابنُ الانباري في الانصاف[2] والزَّبيديُّ في ائتلافِ النصرة[3] بعد أنَّ نقلا الخلافَ بين البلدين.

وهناك قولٌ ثالثٌ في هذه الضمائرِ ينقضُ الرأيين السابقين البصري والكوفي.

وهذا الرأيُ مفاده أنَّ مثلَ هذا التركيب وهو قولُهم: لولايَ، ولولاكَ، ولولاهُ، خطأٌ ولا يَصِحُّ عن العرب. ونُسبَ للمبرد[4].

وقد أثبتَ المبردُ رأيه هذا في كتابِهِ الكاملِ، فبعدَ أنْ أوردَ رأيَ سيبويه في هذه الضمائرِ ثُمَّ رأيَ الأخفش، عَقَّبَ على ذلك بقولِهِ: (والذي أقولُه أنَّ هذا خطأٌ، لا يَصْلُحُ أنْ تقولَ إلّا (لَوْلَا أَنْتَ)، قالَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ: ﴿**لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ**﴾[5]، ومن خَالفَنا فهو لابُدَّ يزعمُ أنَّ الذي قلناهُ أجود، ويَدَّعِي الوجهَ الآخر فيجيزُه على بعد)[6].

وقد تابعَ ابنُ السراج شيخَه المبردَ في رأيه هذا المخالفِ لما عليه جمهور النحاةِ، فقد قال في الأصول: (واعلمْ أنَّ الذي حُكِيَ من قولِهم: لولايَ،

---

(١) معاني الفراء (٢/ ٨٥).

(٢) انظر: الانصاف (٢/ ٦٨٩). وانظر: البيان في اعراب القرآن (٢/ ٢٨١).

(٣) انظر: ائتلاف النصرة (٦٦).

(٤) انظر: اعراب القرآن (٣/ ٣٤٨) ومشكل اعراب القرآن (٢/ ٥٨٨) والنكت (١/ ٦٦٤) وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٧٧) والانصاف (٢/ ٦٨٧) وشرح المفصل (٣/ ١٢٠) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٤٧٣) وشرح التسهيل (٣/ ١٨٥) والارتشاف (٢/ ٤٧٠).

(٥) من الآية (٣١) من سورة سبأ.

(٦) الكامل (٣/ ١٢٧٨). وانظر: المقتضب (٣/ ٧٣).

ولـولا[1] شيءٌ شذَّ عن القياسِ، كان عندَ شيخِنا يجري مجرى الغلط، والكلامُ الفصيحُ ما جاء به القرآن: (لولا أنتَ)، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾)[2].

من هذا النصِّ يتبينُ لنا موافقةُ ابنِ السراج لشيخِهِ المبردِ في هذا الرأي الذي لم يحظَ بالقبولِ عند جمهورِ النحاةِ الذين أجمعوا على صحةِ مثلِ هذا التركيب.

قال الأعلمُ الشنتمري: (اجمعَ النحويون المتقدمون من البصريين والكوفيين على الروايةِ عن العربِ لولاكَ ولولايَ)[3].

وقال الزمخشريُّ: (وقد رَوَى الثقاتُ عن العربِ لولاكَ ولولايَ)[4].

لذا شَنَّعَ كثيرٌ من النحاةِ على المبرد في رأيه هذا، من ذلك ما نقلَه أبو حيان عن الشلوبينِ قوله: (اتفقَ أئمةُ الكوفيين والبصريين كالخليلِ وسيبويه والكسائيِّ والفراءِ على روايةِ لولاكَ عن العرب، فإنكارُ المبردِ هَذَيان)[5].

كما رَدُّوا عليه في طعنِهِ لبيتِ يزيدِ بن الحكمِ[6] الذي اسْتَشْهَدَ به سيبويه في كتابهِ[7]. حيثُ يرى المبردُ أنَّ (في هذه القصيدةِ شذوذاً في مواضعَ، وخروجاً عن القياسِ، فلا مُعَرَّجَ على هذا البيت)[8]، ولأنَّه أيضاً (لم يأتِ عن ثقةٍ، ويزيدُ بن

(١) يبدو أنَّ في العبارةِ سقطاً لم ينبه عليه محققُ الكتاب. وهي إمَّا أنْ تكونَ (لولاك) أو (لولاه).
(٢) الاصول (٢/ ١٢٤).
(٣) النكت (١/ ٦٦٤).
(٤) المفصل (١٦٤).
(٥) الارتشاف (٢/ ٤٧٠) وانظر: الجنى الداني (٦٠٥) والمساعد (٢/ ٢٩٢) والهمع (٤/ ٢١٠).
(٦) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي شاعر إسلامي عاش في عهد الدولة الأموية انظر: الأغاني (١١/ ٩٦) والخزانة (١/ ١١٣) والأعلام (٨/ ١٨١).
(٧) انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٤).
(٨) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٧٧).

الحكم ليس بالفصيح)[1].

قال الأعلمُ: (وكانَ المبردُ يَرُدُّ مثلَ هذا ويطعنُ على قائلِ هذا البيتِ ولا يراهُ حجةً، وهذا من تحامله وتعسفِه)[2].

ويزيدُ بن الحكمِ: (مِنْ أَعْيَانِ شُعَرَاءِ العربِ، وَقَدْ رَوَى شِعْرَه الثقاتُ فلا سبيلَ إلى منعِ الأخذِ به)[3].

هذا مع ورودِهِ أيضاً في شعرِ من يُسْتَشْهَدُ بشعرِهم. كقولِ أحدِهم:

أَيَطْمَعُ فِينَـا مَـنْ أَرَاقَ دَمَاءَنَا ... وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ[4]

وقولِ الآخر:

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَـا مِـنَ الهَوْدَجِ ... لَـوْلَاكَ هَذَا العَـامَ لَـمْ أَحْجُجِ[5]

وغيرِ ذلك من الشواهدِ[6] التي تُثْبِتُ ورودَ هذا التركيبِ في كلامِ العربِ وَتَرُدُّ على المبردِ فيما ذهبَ إليه من مخالفتِه لرأي الجمهور.

---

(١) الخزانة (٥/ ٣٤٠).

(٢) تحصيل عين الذهب (١/ ٣٨٨).

(٣) شرح المفصل (٣/ ١٢٠).

(٤) البيت لعمرو بن العاص رضي الله عنه. انظر: معاني الفراء (٢/ ٨٥) والانصاف (٢/ ٦٩٣) وشرح المفصل (٣/ ١٢٠) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٤٧٣) وشرح التسهيل (٣/ ١٨٥) والمساعد (٢/ ٢٩٣) وشرح الاشموني (٢/ ٢٠٦).

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة. انظر: الديوان (٨٠) والمفصل (١٦٦) وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٧٨) والانصاف (٢/ ٦٩٣) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٤٧٣) وشرح الكافية (٢/ ٢٠) والهمع (٤/ ٢٠٩).

(٦) انظر: همع الهوامع (٤/ ٢٠٩).

الفصل الثالث

المَسَائِلُ الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا

المسألة الأولى

حذفُ مفعولَي (ظنَّ) وأخواتها

من الأفعال الناسخةِ التي تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ (ظنَّ) وأخواتها، فهيَ تنصبُ المبتدأَ فيكونُ مفعولاً أولاً، والخبرَ فيكونُ مفعولاً ثانياً.

ولهذين المفعولين أحكامٌ عدة، منها ما يتعلقُ بحذفهما معاً، وهو مدارُ البحثِ في هذه المسألة.

فقد اتفقَ النحاةُ[1] على جوازِ حذفِ مفعولَي (ظنَّ) اختصاراً[2] - أي إذا دلَّ عليه دليل - وذلك كقولهِ تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِيْنَ كُنْتُمْ تَزْعُمُوْنَ﴾[3]، وقولِ الشاعرِ:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ[4]

أما حذفُهما اقتصاراً - أي بغير دليل - فللنحاةِ فيهما مذاهبُ عدة[5]:

المذهبُ الأول: المنعُ مطلقاً.

ونُسِبَ لسيبويه[6] والأخفشِ[7] والجرميِّ[8] وابنِ طاهر[9] وابنِ خَرُوف[10]

---

(١) انظر: أوضح المسالك (٢/ ٦٩).

(٢) انظر: البسيط (١/ ٤٢٠).

(٣) من الآية (٧٤) من سورة القصص.

(٤) البيت للكميت بن زيد. انظر: الهاشميات (٣٨) شرح جمل الزجاجي (١/ ٣١٠) وشرح الكافية (٢/ ٢٧٩) وأوضح المسالك (٢/ ٦٩) والمساعد (١/ ٣٥٢) والهمع (٢/ ٢٢٥) والخزانة (٩/ ١٣٧).

(٥) انظر: أسرار العربية (١٥٩) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣١١) والارتشاف (٣/ ٥٦) والهمع (٢/ ٢٢٥).

(٦) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٧٤) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٥٣) وأوضح المسالك (٢/ ٧٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٥).

(٧) انظر: الحلبيات (٧٢) والبصريات (٢/ ٨٧٤) والارتشاف (٣/ ٥٦) وأوضح المسالك (٢/ ٧٠) والهمع (٢/ ٢٢٥). =

والشلوبين[1].

واستدلَّ أصحابُ هذا الرأي على ما ذهبوا إليه من المنع بوجهين : (أحدهما : أنَّ هذه الأفعالَ تُجَابُ بما يُجَابُ به القسم، كقولِهِ تعالى : ﴿**وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيْصٍ**﴾[2]، فكما لا يجوزُ الاقتصارُ على القَسَمِ دون المُقْسَمِ عليه ، فكذلك لا يجوزُ الاقتصارُ على هذه الأفعال مع فاعليها دونَ مفعوليها، والثاني : أنَّا نعلمُ أنَّ العاقلَ لا يخلو من ظَنٍّ أو عِلْمٍ أوشَكٍّ، فإذا قلتَ : ظَنَنْتُ، أو عَلِمْتُ ، أو حَسِبْتُ، لم تكنْ فيه فائدةٌ؛ لأنَّه لا تخلو عن ذلك)[3].

وهذا الرأيُ وإنْ نَسَبَه عددٌ من النحاةِ لسيبويه كما ذَكَرْنَا سابقاً، إلَّا أنَّه لا يوجدُ نصٌّ صريحٌ لسيبويه في كتابهِ يثبتُ صِحَّةَ هذه النسبة .

لذا نجدُ ابنَ عصفور[4] يخالفُ تلك الأقوالَ ويجعلُ مذهبَ سيبويه هو جوازُ الاقتصارِ على الفاعلِ في هذه الأفعالِ، مستنداً في ذلك على ما حكاهُ سيبويه عن العربِ من قولِهم : (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)[5] . وهذا النقلُ الذي أثبتَه ابنُ عصفور عن

=(٨) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٢/ ٤٢٨) والحلبيات (٧٢) والبصريات (٢/ ٨٧٣) والارتشاف (٣/ ٥٦) والتصريح (١/ ٢٥٩) والهمع (٢/ ٢٢٥).

(٩) انظر : شرح التسهيل (٢/ ٧٤) والتصريح (١/ ٢٥٩).

(١٠)انظر : شرح التسهيل (٢/ ٧٤) والتصريح (١/ ٢٥٩).

(١) انظر : شرح التسهيل (٢/ ٧٤) والتصريح (١/ ٢٥٩).

(٢) من الآية (٤٨) من سورة فصلت.

(٣) أسرار العربية (١٥٩-١٦٠) وانظر : الحلبيات (٧٣) وشرح المفصل (٧/ ٨٣) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣١١) وشرح التسهيل (٢/ ٧٤).

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي (١/ ٣١٢).

(٥) المثل في : الأمثال (٢٩٠) وجمهرة الأمثال (٢/ ٢٦٣) والمستقصى (٢/ ٣٦٢). ومعناه : أنَّ مَنْ يَسْمَعْ أخبارَ الناسِ ومعايبَهم يقعُ في نفسِهِ المكروهَ عليهم.

سيبويه لا يوجدُ في كتابه ولا أدري من أينَ أتى به .

وقد تصدَّى ابنُ مالك في شرحه للتسهيل[1] لهذا الرأي حيثُ جَعَلَ مذهبَ سيبويه هو المنعُ، وَدَلَّلَ على ذلك بعدةِ نصوصٍ نقلَها من كتابِ سيبويه يُفْهَمُ منها أخذُه بهذا الرأي - وهو المنعُ - .

والذي يظهرُ - واللَّهُ أعلمُ - أنَّ ما ذهبَ إليه ابنُ مالك أقربُ للصواب، وذلك لقوةِ الأدلة التي ذكرَها من الكتاب .

وهناك نصٌّ آخر في الكتابِ لم يذكرْه ابنُ مالك وإنْ كانَ لا يَقِلُّ أهميةً عمَّا ذكرَه، يمكنُ أنْ يكونَ دليلاً قوياً يسنده فيما ذهبَ إليه في نسبةِ هذا الرأيِ لسيبويه .

فقد جاءَ في الكتاب قولُه : (هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعداهُ فعلُه إلى ثلاثةِ مفعولين، ولا يجوزُ أنْ تقتصرَ على مفعولٍ منهم واحدٍ دونَ الثلاثة ؛ لأنَّ المفعولَ ههنا كالفاعلِ في البابِ الأولِ الذي قبلَه في المعنى)[2] .

فتعليلُ سيبويه في هذه الترجمةِ لعدمِ جوازِ حذفِ أحدِ المفاعيلِ الثلاثةِ في باب (أَعْلَمَ، وَأَرَى) هو قياسُ المفعولِ على الفاعلِ في البابِ الذي قبلَه، والبابُ الذي قبلَ هذا هو بابُ (ظنَّ)[3] وأخواتها .

فكما لا يجوزُ الاقتصارُ على الفاعلِ في البابِ الأولِ، لا يجوزُ أيضاً الاقتصارُ على مفعولٍ واحدٍ من المفاعيلِ الثلاثةِ في هذا الباب .

هذا ما يُفْهَمُ من هذه الترجمةِ على الرغمِ من تأويلِ السيرافيِّ في شرحِه

---

(١) انظر : شرح التسهيل (٢/ ٧٤).

(٢) الكتاب (١/ ٤١).

(٣) انظر : الكتاب (١/ ٣٩).

للكتاب[1] لهذه الترجمة وحمله قولَ سيبويه (لا يجوزُ) على أنَّ معناه (لا يَحْسُنُ).

وهذا مَرَدُّه إلى أنَّ السيرافيَّ يرى جوازَ الاقتصارِ على الفاعلِ في بابِ (ظنَّ) وأخواتها.

وقد أخذَ بهذا الرأي عددٌ من النحاةِ كالفارسيِّ وابنِ مالك وابنِه بدرِ الدين والرضي وابنِ هشام وابنِ عقيل[2].

المذهبُ الثاني: الجوازُ مطلقاً.

وهو رأيُ الأكثرين[3]، ونُسِبَ لابنِ السراج[4] والسيرافيِّ[5] وابنِ عصفور[6].

وسيأتي الحديثُ عن هذا المذهب.

المذهبُ الثالثُ: الجوازُ في (ظَنَّ) وما في معناها، والمنعُ في (عَلِمَ) وما في معناها:

وهومذهبُ الاعلمِ الشنتمري[7]. وحجتُه في ذلك حصولُ الفائدةِ في الأولِ دون الثاني؛ لأنَّ الإنسانَ قد يخلو من الظَّنِّ، ولكنَّ لا يخلو من العلم.

قال ابنُ عصفور: (وهذا الذي ذهبَ إليه فاسدٌ، بل الصحيحُ أنَّه يجوزُ:

---

(١) شرح السيرافي (٢/ ٣٣١). وانظر: النكت (١/ ١٧٥).

(٢) انظر: الحلبيات (٧٣) والبصريات (٨٧٣) وشرح التسهيل (٢/ ٧٣) وشرح العمدة (١/ ٢٤٥) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٥٣) وشرح ابن الناظم (٢١٠) وشرح الكافية (٢/ ٢٧٩) وشرح شذور الذهب (٣٧٧-٣٧٨) والمساعد (١/ ٣٥٢) وشرح ابن عقيل (١/ ٤٤٥).

(٣) انظر: شرح المفصل (٧/ ٨٣) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣١١) والارتشاف (٣/ ٥٦) وأوضح المسالك (٢/ ٧٠) والهمع (٢/ ٢٢٥) وشرح الأشموني (٢/ ٣٥).

(٤-٥) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٧٤) والهمع (٢/ ٢٢٥).

(٦) انظر: الهمع (٢/ ٢٢٥).

(٧) انظر: شرح جمل الزجاجي (١/ ٣١١) والارتشاف (٣/ ٥٦) وشرح المرادي (١/ ٣٩٠) وأوضح المسالك (٢/ ٧٠) والهمع (٢/ ٢٢٥) وشرح الأشموني (٢/ ٣٥). والذي أثبتَه في النكت (١/ ١٧٥) هو الجوازُ دون قيد.

عَلِمْتُ، وَتَحْذِفُ المفعولين حذفَ اقتصار)[1].

المذهبُ الرابعُ : المنعُ قياساً، والجوازُ سماعاً

في : ظَنَنْتُ، وَخِلْتُ، وَحَسِبْتُ، لورودِ السماعِ في هذه الثلاثة . وهو رأيُ[2] أبي العُلا إدريس بن محمد الأنصاري[3] . وَزَعَمَ أنَّه مذهبُ سيبويه .

هذه هي أوجهُ الخلافِ بين النحاةِ في حذفِ مفعولَي (ظَنَّ) وأخواتها اقتصاراً.

نأتي بعد ذلك إلى كتابِ الأصول لنتبينَ من خلالهِ رأيَ ابنِ السراج وصحةَ ما نُسِبَ إليه .

جاء في الأصولِ قولُه : (واعلمْ، أنَّ كلَّ فعلٍ متعدٍ، لكَ ألّا تعديه ، وسواء عليك أكانَ يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، أو إلى مفعولَين ، أو إلى ثلاثةٍ، لك أنْ تقولَ: ضربتُ ، ولاتذكرُ المضروبَ ؛ لتفيدَ السامعَ أنَّه قد كانَ منك ضَرْبٌ.

وكذلك ظَنَنْتُ، يجوزُ أنْ تقولَ: ظَنَنْتُ وَعَلِمْتُ، إلى أنْ تفيدَ غيرَك ذلك)[4].

وقال في موضعٍ آخر: (وليسَ في الأفعالِ الحقيقيةِ فعلٌ لا يجوزُ أنْ تقْتَصِرَ فيه على الفاعلِ بغيرِ المفعول)[5].

يظهرُ من خلالِ هذين النصين صحةُ ما نُسِبَ إلى ابنِ السراج من إجازتهِ

---

(١) شرح جمل الزجاجي (١/ ٣١١).

(٢) انظر : الارتشاف (٣/ ٥٦) والهمع (٢/ ٢٢٦) والتصريح (١/ ٢٦٠).

(٣) نحوي أديب مقرئ. سَكَنَ سبتة وأقرأ بها . تُوفيَ في شعبان سنة سبع وأربعين وستمائة . انظر بغية الوعاة (١/ ٤٣٦).

(٤) الأصول (١/ ١٨١).

(٥) الأصول (٢/ ٢٨٥).

حذفَ مفعولَي (ظَنَّ) مطلقاً، دونَ أنْ يدلَّ دليلٌ على ذلك.

ولم تكنْ إجازةُ ابنِ السراج تلك قاصرةً على مفعولَي (ظَنَّ) فقط، وإنَّما هيَ شاملةٌ لجميع الأفعالِ المتعديةِ سواء إلى مفعولٍ واحدٍ أو اثنين أو ثلاثة.

وابنُ السراج في إجازتِهِ مثلَ هذا التركيبِ يُخَالِفُ الأصلَ الذي أقامَ عليه المانعون حجتَهم، وهو عدمُ وجودِ الفائدة.

حيثُ يرى ابنُ السراج أنَّ مثلَ هذا التركيب لا يخلو من فائدةٍ بَيَّنَهَا في قولِهِ: (لتفيدَ السامعَ أنَّه قد كانَ منكَ ضَرْبٌ)، فمجردُ ذِكْرِ الفعلِ مع الفاعلِ فيه فائدةٌ للسامعِ.

وهذا الذي ذهبَ إليه ابنُ السراج أقربُ المذاهبِ إلى الصواب، يدلُّ عليه ورودُه في أفصحِ اللغاتِ وذلكَ في قولِهِ تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾[1].

وورودُه كذلكَ في كلامِ العربِ حيثُ سُمِعَ[2] عنهم قولُهم: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ).

وقد أخذَ برأي ابنِ السراج في هذه المسألةِ عددٌ من النحاةِ كالسيرافيِّ والصيمريِّ والأعلمِ الشنتمري والزمخشريِّ وابنِ يعيش وابنِ عصفور وابنِ أبي الربيع[3].

(١) آية (٣٥) من سورة النجم. وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٣٩٩).

(٢) انظر: شرح السيرافي (٢/ ٣١٦) والتبصرة والتذكرة (١/ ١١٤) والمفصل (٣١٢) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣١٢) وعده الرضي في شرح الكافية (٢/ ٢٧٩) مما حُذِفَ بقرينة.

(٣) انظر: شرح السيرافي (٢/ ٦٣، ٣١٦، ٣٣٠) والتبصرة والتذكرة (١/ ١١٤) والنكت (١/ ١٧٥) والمفصل (٣١٢) وشرح المفصل (٧/ ٨٣) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣١٢) والمقرب (١٢٩) والبسيط (١/ ٤٥١).

المسألة الثانية

فاعلُ (كَفَى)

من حروفِ المعاني (الباء)، وهو (حرفٌ مُخْتَصٌّ بالاسمِ ملازمٌ لعملِ الجرِّ)[1].

وهذا الحرفُ يكونُ زائداً وغيرَ زائد.

فالزائدُ: هو الذي يكونُ دخولُه كخروجِهِ، ولا يكونُ له متعلقٌ، وذَكَرَ له النحاةُ ستةَ مواضع[2].

وغيرُ الزائد: هو الذي لا يمكنُ الاستغناءُ عنه، ولابُدَّ له من متعلقٍ، وله ما يُقارِبُ من اثني عشر معنًى[3].

ومن المواضعِ التي ذَكَرَها النحاةُ في حرفِ الجرِّ الزائدِ، دخولُه على فاعلِ (كفى)، التي بمعنى: حَسْبُكَ وَكَافِيْكَ، وهو مدارُ الخلافِ في هذه المسألةِ.

فقد اختلفَ النحاةُ في فاعلِ (كَفَى) وفي الباءِ الداخلةِ عليه، في نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[4]، على عدةِ مذاهبَ[5] منها:

١- أنَّ الفاعلَ هو لفظُ الجلالةِ (اللَّه)، والباءُ زائدةٌ. والمعنى: كَفَى اللَّهُ. ومن ذلكَ قولُ الشاعرِ:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا ... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا[6]

---

(١) الجنى الداني (٣٦).

(٢) انظر: رصف المباني (٢٢٥) والجنى الداني (٤٨) ومغني اللبيب (١٤٤).

(٣) انظر: رصف المباني (٢٢١) والجنى الداني (٣٦) ومغني اللبيب (١٣٧).

(٤) من الآية (٧٩) من سورة النساء. وتكررت في آيات أخرى كثيرة.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٣٢) والبحر المحيط (٣/ ٦٥٩) والدر المصون (٣/ ٥٨٦) ومغني اللبيب (١٤٤) والتصريح (١/ ٢٨٩).

(٦) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس. انظر الديوان (١٦) والكتاب (٢/ ٢٦) وكتاب الشعر =

وقد نَقَلَ ابنُ جني[1] هذا الرأيَ عن سيبويه وهو ما عليه أكثرُ النحويين كما سيأتي.

الثاني: أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ على المصدرِ وهو الاكتفاءُ. والتقديرُ: كَفَى اكتفاؤُك باللَّهِ، والباءُ فيه ليستْ زائدة.

ونُسِبَ هذا الرأيُ لابنِ السراج[2].

وإذا عُدْنَا إلى الأصولِ لنتأكدَ من صحةِ ما نُسِبَ لابنِ السراج، نَجِدُ أنَّه قد تحدثَ عن مثلِ هذا التركيبِ في (باب الزيادة والالغاء)[3]، حيثُ قال: (وقولهم: (كَفَى باللَّهِ) قال سيبويه: إنَّمَا هُوَ (كَفَى اللَّهُ)، والباءُ زائدةٌ والقياسُ يُوجِبُ أَنْ يكونَ التأويلُ: (كَفَى كِفَايَتِي باللَّهِ) فَحَذَفَ المصدرَ لدلالةِ الفعل عليه، وهذا في العربيةِ موجود)[4].

ففي هذا النصِّ ما يؤكدُ صحةَ ما نُسِبَ لابنِ السراج من أنَّ فاعلَ كَفَى هو المصدرُ المحذوف.

وعلى الرغمِ من تحسينِ ابنِ جني لهذا الرأي من ابنِ السراج في سِرِّ صِناعة الإعراب حيثُ قال: (وإنَّما حَسَّنَه عندي قليلاً أنَّك قد ذكرتَ (كَفَى) فدلَّ على (الاكتفاء)؛ لأنَّه من لفظِه، كما تقولُ: مَنْ كَذَبَ كانَ شراً له، أي: كان الكذبُ

= (٢/ ٤٣٧) ومعاني الحروف للرماني (٣٧) وسر صناعة الاعراب (١/ ١٤١) والارتشاف (٢/ ٤٢٩) ومغني اللبيب (١٤٥).

(١) انظر: سر صناعة الاعراب (١/ ١٤٢). وانظر: الكتاب (١/ ٩٢) و(٢/ ٢٦).

(٢) انظر: معاني الحروف للرماني (٣٧) وسر صناعة الاعراب (١/ ١٤٢) والارتشاف (٢/ ٤٢٩) وتذكرة النحاة (٤٢٧) والجنى الداني (٤٩) ومغني اللبيب (١٤٤) والتصريح (١/ ٢٨٩).

(٣) الأصول (٢/ ٢٥٧).

(٤) الأصول (٢/ ٢٦٠).

شرا له، فأضمرته لدلالة الفعل عليه)[1].

إلّا أنّ هذا الرأي من ابن السراج لم يحظَ بالقبول عند جمهور النحويين حتى من ابن جني نفسه الذي رجح رأي سيبويه وضعف رأي ابن السراج[2].

وقد رد النحاة على ابن السراج في رأيه هذا ووهنوا رأيه، وذلك (لقبح حذف الفاعل، ولأنّ الاستعمال يدل على خلافه)[3].

وزاد هذا الرأي ضعفا (أنّ الباءَ على هذا متعلقة بمصدر محذوف، وهو الاكتفاء، ومحال حذف الموصول وتبقية صلته)[4].

قال أبو حيان: (وهذا الوجه لا يسوغ إلّا على مذهب الكوفيين، حيث يجيزون إعمال ضمير المصدر كإعمال ظاهره)[5].

هذا هو رأي ابن السراج وموقف النحاة منه.

نأتي بعد ذلك إلى رأي سيبويه، الذي يرى أنّ الفاعل في نحو قوله (كفى بالله) هو لفظ الجلالة (اللّه) والباء فيه زائدة.

وهو رأي جمهور النحاة أيضا كالفراء والأخفش والسيرافي والفارسي والرماني وابن جني وابن الشجري وابن الانباري والعكبري وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك وأبي حيان وابن هشام وابن عقيل وغيرهم[6].

---

(١) سر صناعة الاعراب (١/ ١٤٢)

(٢) انظر: المصدر نفسه.

(٣) معاني الحروف للرماني (٣٧).

(٤) سر صناعة الاعراب (١/ ١٤٢).

(٥) البحر المحيط (٣/ ٥٢٣).

(٦) انظر: معاني الفراء (٢/ ١١٩) ومعاني الأخفش (٢/ ٤٧٨) وشرح السيرافي (٢/ ٣٢٥) =

وهذا الذي عليه أكثرُ النحاة هو الأشهرُ ؛ لأنَّ (قولَهم : (كَفى باللّهِ) وَ(كَفى اللّهُ) واحدٌ، وأنَّ الفعلَ لم يُسْنَدْ إلى فاعلٍ غيرِ المجرور)[1].

قال الفراءُ : (قولُه ﴿كَفَى بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾[2] ، وَكُلّ ما في القرآنِ من قولِهِ : ﴿وَكَفَى بِرَبِّكَ﴾[3] ، وَ﴿وَكَفَى بِٱللَّهِ﴾[4] وَ﴿كَفَى بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ﴾[5] فلو ألقيتَ الباءَ كانَ الحرفُ مرفوعاً)[6].

والآياتُ التي جاءتْ على نحو هذا التركيبِ كثيرةٌ ، وهي تدلُّ على صحةِ ما ذهبَ إليه جمهورُ النحاةِ.

أخيراً نودُّ أنْ نُبيِّنَ أنَّ مثلَ هذا التركيبِ، وهو زيادةُ الباءِ في فاعلِ (كَفَى)، لا يَطَّرِدُ إلَّا إذا كانَ الفعلُ (كَفَى) بمعنى (حَسْب)، أمَّا إذا كانَ بمعنى (أَجْزَأَ وَأَغْنَى) نحو قولِ الشاعر :

= وكتاب الشعر (٢/ ٤٣٧) والبغداديات (١٧٢) ومعاني الحروف (٣٧) وسر صناعة الاعراب (١/ ١٤٢) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٢٢٢) والبيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٤٣) وأسرار العربية (١٢٣) والانصاف (١/ ١٦٧) والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٣٢) وشرح المفصل (٧/ ٨٣) و(٨/ ٢٤) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٤٩٢) وشرح التسهيل (٣/ ٣٤، ١٥٣) وشرح العمدة (١/ ٤٢٥) والارتشاف (٢/ ٤٢٩) وتذكرة النحاة (٤٢٧) والبحر المحيط (٣/ ٥٢٣، ٦٥٩) وأوضح المسالك (٣/ ٣٨) ومغني اللبيب (١٤٤) والمساعد (٢/ ٢٦٤).

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٢/ ٦٦٩).

(٢) من الآية (١٤) من سورة الإسراء.

(٣) من الآية (١٧) من سورة الإسراء. وتكررتْ أيضاً في عدد من الآيات.

(٤) تعددتْ في مواضعَ كثيرة في القرآن منها في سورة النساء آية (٦، ٤٥، ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٣٢، ١٦٦، ١٧١).

(٥) من الآية (١٤) من سورة الإسراء.

(٦) معاني الفراء (٢/ ١١٩).

قَلِيْـلٌ مِنْـكَ يَكْفِيْنِي ، وَلَكِنْ قَلِيْـلُـكَ لَا يُقَـالُ لَـهُ قَلِيْـلُ[1]

أو كان بمعنى (وَقَى) نحو قولهِ تعالى: ﴿ **وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ** ﴾[2]، فإنَّ الباءَ لا تُزَادُ في فاعله[3].

---

(١) البيت من غير نسبة في مغنى اللبيب (١٤٥).

(٢) من الآية (٢٥) من سورة الاحزاب.

(٣) انظر: التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري (١/ ٦٧) والارتشاف (٢/ ٤٢٩) والجنى الداني (٤٩) ومغني اللبيب (١٤٥).

المسألة الثالثة
مُتَعَلَّقُ (رُبَّ)

من حروف الجر عند البصريين (رُبَّ)[1]، وهو حرفٌ يُفِيْدُ التقليلَ عند بعض النحاةِ، والتكثيرَ عند البعض الآخر، وجَمَعَ آخرون بين الرأيين حسب المعنى[2].

ولـ(رُبَّ) عدةُ لغاتٍ أوصلَها بعضُهم إلى سبعَ عشرةَ لغة[3]. ويُشْتَرَطُ فيها أنْ يكونَ لها الصدارةُ في الكلام، وتدخلُ على الاسمِ الظاهرِ فيجبُ فيه أنْ يكونَ نكرةً وتلزمُه الصفةُ[4]، وتدخلُ على المُضْمَرِ فَيُفَسَّرُ بنكرةٍ منصوبةٍ.

وهذا الحرفُ كغيرِه من حروفِ الجرِّ لابُدَّ له من عاملٍ يَتَعَلَّقُ[5] به. وأكثرُ ما يكونُ هذا العاملُ محذوفاً. قال ابنُ يعيش: (ولا يكادُ البصريون يُظْهِرُونَ الفعلَ، حتى إنَّ بعضَهم قالَ: لا يجوزُ إظْهَارُه إلَّا في ضرورةِ شعرٍ)[6].

وقد كانَ هذا العاملُ مدارَ خلافٍ بين النحاةِ وذلكَ من حيثُ الزمنِ، وانقسموا فيه إلى ثلاثةِ مذاهب:

---

(١) وذهب الكوفيون إلى أنَّها اسم. انظر: الانصاف (٢/ ٨٣٢) وائتلاف النصرة (١٤٤).

(٢) انظر في هذا الخلاف: شرح التسهيل (٣/ ١٧٦) والجنى الداني (٤٣٩) ومغني اللبيب (١٨٠).

(٣) الجنى الداني (٤٤٧) وانظر: رصف المباني (٢٦٩) ومغني اللبيب (١٨٤).

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ٤٦) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٥٠٣) وشرح المفصل (٨/ ٢٨).

(٥) هذا هو رأيُ الجمهور، وَنُقِلَ عن الرمانيِّ وابنِ طاهر أنَّهما يقولان إنَّها لا تتعلقُ بشيء كالحروف الزائدة.

انظر: الارتشاف (٢/ ٤٥٩) والجنى الداني (٤٥٣) والمساعد (٢/ ٢٨٧) والهمع (٤/ ١٨٢).

(٦) شرح المفصل (٨/ ٢٨-٢٩).

الأول: أنَّه يجبُ أنْ يكونَ ماضياً:

وذلك نحو : رُبَّ رجلٍ عالمٍ لَقِيْتُ . ونُسِبَ هذا الرأيُ لأكثرِ النحويين[1] كما نُسِبَ للمبردِ[2] وابنِ السراجِ[3] والفارسيِّ[4] وابنِ عصفور[5] . وقال ابنُ عقيل : (وهو المشهورُ)[6] ، وَعَلَّلُوا لذلكَ بأنَّ (رُبَّ) (موضوعةٌ للتقليلِ ، فَأَوْلَوْهَا الماضي لأنَّه قد يُحَقِّقُ قِلَّتَهَا ، فلذلك لا يجوزُ : رُبَّ رجلٍ عالمٍ سَأَلْقَى ، أو لَأَلْقَيَنَّ ؛ لأنَّ السينَ تُفيدُ الاستقبالَ ، والنونَ تُفيدُ التأكيدَ ، وتَصْرِفُ الفعلَ إلى الاستقبالِ)[7] .

وقد أخذَ بهذا الرأي عددٌ من النحاةِ كالفارسيِّ والزمخشريِّ وابنِ يعيش وابنِ الحاجب وابنِ عصفور[8] .

الثاني: يجوزُ أنْ يكونَ ماضياً وحالاً، وعدمُ جوازِهِ إذا كان مستقبلاً:

ونُسِبَ لابنِ السراجِ[9] .

ولم أجدْ من النحاةِ من أَخَذَ بهذا الرأي سِوَى الهرويِّ في الأزهيةِ[10] وابنِ

---

(١) انظر : الارتشاف (٢/ ٤٥٩) والجنى الداني (٤٥١) .

(٢) انظر : الارتشاف (٢/ ٤٥٩) والمساعد (٢/ ٢٨٧) والهمع (٤/ ١٨٤) .

(٣) انظر : شرح الكافية (٢/ ٣٣٣) وهذه النسبةُ تُخَالِفُ ما في الأصول كما سيأتي .

(٤) انظر : شرح الكافية (٢/ ٣٣٣) والارتشاف (٢/ ٤٥٩) والمساعد (٢/ ٢٨٧) والهمع (٤/ ١٨٤) .

(٥) انظر : المساعد (٢/ ٢٨٧) والهمع (٤/ ١٨٤) .

(٦) المساعد (٢/ ٢٨٧) .

(٧) شرح المفصل (٨/ ٢٩) .

(٨) انظر : الايضاح (٢٦٦) والمفصل (٣٤١) وشرح المفصل (٨/ ٢٩) والايضاح في شرح المفصل (٢/ ١٥٢) والمقرب (٢٢٠) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٥٠٦) .

(٩) انظر : شرح التسهيل (٣/ ١٨٤) والارتشاف (٢/ ٤٥٩) والجنى الداني (٤٥٢) والمساعد (٢/ ٢٨٧) والهمع (٤/ ١٨٤) .

(١٠) انظر : الأزهية (٢٦٠) .

الشجري في أماليه[1].

قال ابنُ الشجري عن (رُبَّ): (ومن أحكامِها: أنَّها تكونُ لتقليلِ ما مضى، وما هو حاضرٌ، دونَ المستقبلِ، تقولُ: رُبَّ رجلٍ أَخْبَرَنَا بحالِه، وَرُبَّ رَجُلٍ يُخْبِرُنَا الآن، ولا تقولُ رُبَّ رَجُلٍ سَيُخْبِرُنَا، وَلَا رُبَّ رجلٍ لَيُخْبِرَنَّنَا غداً؛ لأنَّ مالم يقعْ لا يُعْرَفُ كَمِّيَّتُهُ فَيُقَلَّلَ، وَلَا يُكَثَّرَ)[2].

الثالث: يجوزُ أنْ يكونَ ماضياً وحالاً ومستقبلاً، والمضيُّ أكثر:

وشاهدُهُم في هذا ورودُه عن العربِ في الأزمنةِ الثلاثةِ كما سيأتي. وهو اختيارُ أكثرِ المتأخرين كابنِ مالك وأبي حيان وابنِ هشام وابنِ عقيل[3].

هذه هي الأوجهُ الثلاثةُ في هذه المسألةِ ومذاهبُ النحاةِ فيها.

نأتي بعد ذلك إلى رأي ابنِ السراج في كتابِه الأصولِ لِتَتَبَيَّنَ موقفَه من هذا الخلافِ وصحةَ ما نُسِبَ إليه.

فقد أفردَ ابنُ السراج في كتابِه الأصولِ باباً مستقلاً لـ(رُبَّ) جاءَ فيه قولُه: (وكذلك لو قلتَ: رُبَّ رجلٍ ضَرَبْتُ، إنْ جَعَلْتَ (ضَرَبْتُ) هو العاملُ في (رُبَّ)...)[4].

وقالَ أيضاً: (تقولُ: رُبَّ رجلٍ قائمٍ وضاربٍ، وَرُبَّ رجلٍ يَقُومُ وَيَضْرِبُ)[5].

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ٤٧).

(٢) أمالي ابن الشجري (٣/ ٤٧).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٨٤) وشواهد التوضيح (١٠٦) والارتشاف (٢/ ٤٥٩) ومغني اللبيب (١٨٣) والمساعد (٢/ ٢٨٧).

(٤) الاصول (١/ ٤١٧-٤١٨).

(٥) الاصول (١/ ٤٢١).

ففي هذين المثالين أثبتَ ابنُ السراج العاملَ في زمنِ المضيِّ والحالِ. وهذا يؤكدُ صحةَ ما نُسِبَ إليه من تجويزِه أنّ يكونَ العاملُ ماضياً أو حالاً.

أمّا ما يختصُّ بمنعِ كونِه مستقبلاً فقد جاءَ في الباب نفسِه في قولِه: (ولا يجوزُ: رُبَّ رجلٍ سَيَقُومُ، وَلَيَقُومَنَّ غداً)[1].

فهذا نصٌّ صريحٌ من ابنِ السراجِ في عدمِ جوازِ كونِ العاملِ في (رُبَّ) مستقبلاً وهو يوافقُ ما نُسِبَ إليه.

وبخلافِ الهرويِّ وابنِ الشجري في كتابيهما الأزهيةِ والأمالي، فإنَّ النحاةَ المتأخرين لم يَتَلَقَّوا هذا الرأيَ بالقبول، بل رَدُّوهُ رداً قوياً يسندهم في ذلك السماعُ عن العربِ نظماً ونثراً فمن ورودِه في النثرِ قولُ الرسولِ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم في الحديثِ الصحيحِ: «يارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الآخِرَةِ»[2].

ومما جاء منه في النثرِ أيضاً ما حكاهُ الكسائيُّ[3] عن بعضِ العربِ من قولِه بعدَ انقضاءِ رمضان: رُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ.

ومن ورودِه في النظمِ مستقبلاً قولُ هند بنت عتبة رضي اللَّهُ عنها:

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدَاً ... يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَةْ[4]

---

(١) الاصول (١/ ٤٢٠).

(٢) الحديث رواهُ البخاريُّ في صحيحه (١/ ٣٥١) عن أمِّ سلمةَ رضي اللَّهُ عنها (أنَّ النبيَّ صلَّى اللَّهُ عليه وسلم استيقظَ ليلةً فقال: سبحانَ اللَّهِ، ماذا أُنْزِلَ الليلةَ من الفتنةِ، ماذا أُنْزِلَ من الخزائنِ، مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الحُجُرَاتِ؟ يَارُبَّ كَاسِيَةٍ...) كتاب التهجد، باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب.

(٣) انظر: معاني الفراء (٢/ ١٥) وشرح التسهيل (٣/ ١٧٨) ومغني اللبيب (١٨٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٣٠) وفي شواهد التوضيح (١٠٦): (رُبَّ صَائِمَةٍ لَنْ تَصُومَه...) بصيغةِ التأنيث.

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٧٩) وشواهد التوضيح (١٠٦) والبحر المحيط (٦/ ٤٦٤) والجنى=

وقولُ الشاعر:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي ... عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ[1]

وغيرُ ذلكَ من الشواهدِ التي يُسْتَبْعَدُ مَعَهَا أنَّ تكونَ من بابِ الشذوذِ أو الضرورةِ.

وهذا السماعُ عن العربِ شاهدٌ قويٌّ لِمَنْ أثبتَ الاستقبالَ في عامل (رُبَّ) وهو في نفسِ الوقتِ ردٌّ على من مَنَعَ مثلَ هذا التركيبِ كابنِ السراج ومن تَبِعَه ، وإنَّ كانوا قد تَأَوَّلُوا[2] بعضَ هذه الشواهدِ لتوافقَ ما ذهبوا إليه إلَّا أَنَّ هذا التأويلَ لا يخلو من التكلفِ كما نَقَلَ ذلك ابنُ هشام[3].

= الداني (٤٥١) ومغني اللبيب (١٨٣) والمساعد (٢/ ٢٨٦) والهمع (٤/ ١٨٤).

(١) البيت لجحدر بن مالك الحنفي . انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٧٩) ورصف المباني (٢٧١) والارتشاف (٢/ ٤٥٩) والجنى الداني (٤٥٢) ومغني اللبيب (١٨٣) والمساعد (٢٨٧) والخزانة (١١/ ٢٠٩).

(٢) انظر: الجنى الداني (٤٥٢).

(٣) انظر: مغني اللبيب (١٨٣).

المسألة الرابعة

إعمالُ (رُبَّما)

من حروف الجرِّ عند البصريين (رُبَّ). وهذا الحرفُ تتصلُ به (مَا)، فتكونُ له أحكامٌ خاصة.

وقد اختلفَ النحاةُ في إفادة (مَا) هذه إذا اتصلتْ بـ(رُبَّ)، وتَشَعَّبَ الخلافُ فيها إلى عدةِ مذاهبَ نجملُها فيما يلي:

الأول: أنْ تكونَ (مَا) كافةً، وَمُهَيِّئَةً لدخول (رُبَّ) على الجملةِ الفعليةِ فقط.

وذلكَ كقولهِ تعالى: ﴿***رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لَوْ كَانُوْا مُسْلِمِيْنَ***﴾[1].

وكقولِ الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ[2]

وَنُسِبَ هذا الرأيُ لسيبويه[3] وجمهورِ النحاة[4]. وَذَكَرَ النَّحاسُ[5] أَنَّه رأيُ الخليلِ وسيبويه.

وقد صَرَّحَ سيبويه في الكتاب بهذا الرأي حيثُ جاءَ في (باب الحروفِ التي لا يليها بعدَها إلَّا الفعل، ولا تُغَيِّرُ الفعلَ عن حالِهِ التي كانَ عليها قبلَ أنْ يكونَ قبله

---

(١) آية (٢) من سورة الحجر.

(٢) البيت لجذيمة الأبرش. وهو في الكتاب (٣/ ٥١٨) والمقتضب (٣/ ١٥) والايضاح (٢٦٦) وكتاب الشعر (٢/ ٣٩٢) والازهية (٢٦٥) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٦٥) ومغني اللبيب (١٨٠).

(٣) انظر: شرح الجزولية (٢/ ٨٢٥) والتوطئة (٢٢٨) وشرح الكافية (٢/ ٣٣٢) والارتشاف (٢/ ٤٦٤) والجنى الداني (٤٥٦).

(٤) انظر: الجنى الداني (٤٥٦).

(٥) انظر: إعراب القرآن (٢/ ٣٧٦).

شيءٌ منها)[1].

قولُه: (وَمِنْ تلكَ الحروفِ: رُبَّمَا، وَقَلَّمَا، وأشباهِهما، جعلوا (رُبَّ) مع (مَا) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، وهيئوها لِيُذْكَرَ بعدها الفعلُ؛ لأنَّهم لم يكنْ لهم سبيلٌ إلى (رُبَّ يقولُ)، ولا إلى (قَلَّ يقولُ) فألحقوهما (مَا) واخلصوهما للفعل)[2].

ونلحظُ من خلال هذا النصِّ وضوحَ رأي سيبويه في إلغاءِ عملِ (رُبَّ) مع (ما)، واخلاصِها للفعلِ بعدَها، فلا تدخلُ إلَّا عليه، وما جاءَ من ذلك داخلاً على الاسمِ فهو شاذٌّ كما ذَكَرَ ذلك الرضي في شرحِ الكافية[3].

وقد أَخَذَ برأي سيبويه الصيمريُّ، والشلوبينُ[4]، وقد ذَكَرَ الأخيرُ مذهبَ سيبويه، وجعل ما جاء خلافَ هذا الرأي من باب الضرورة.

الثاني: أنَّ تكونَ (ما) كافةً، ومهيئةً لدخول (رُبَّ) على الجملة الإسمية والفعلية.

وقد مثَّلنَا في الرأيِ الأولِ لدخولِها على الجملةِ الفعليةِ، أمَّا دخولُها على الجملةِ الإسميةِ فقد جاءَ في قولِ الشاعرِ:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[5]

---

(١) الكتاب (٣/ ١١٤).

(٢) الكتاب (٣/ ١١٥).

(٣) شرح الكافية (٢/ ٣٣٢) وانظر: الخزانة (٩/ ٥٨٦).

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩١) وشرح الجزولية (٢/ ٨٢٦).

(٥) البيت لأبي دؤاد الإيادي وهو في الازهية (٩٤) والمفصل (٣٤١) والتوطئة (٢٢٨) وشرح التسهيل (٣/ ١٧٢) ورصف المباني (٢٧٠) وشرح ابن عقيل (٢/ ٣٣) والخزانة (٩/ ٥٨٦).

وَنُسِبَ هذا الرأيُ للمبردِ[1] والزمخشريِّ[2].

وقد ذَكَرَ المبردُ في المقتضبِ[3] والكاملِ[4] دخولَ (رُبَّما) على الجملة الفعلية، ولم يتطرقْ لدخولِها على الجملةِ الإسميةِ.

أمَّا الزمخشريُّ فقد نصَّ على هذا الرأيِ في المفصَّلِ في فصلِ: (رُبَّ)، قال: (وتُكَفُّ بـ(ما)، فتدخلُ حينئذٍ على الاسمِ والفعلِ[5]، كقولِكَ: رُبَّما قامَ زيدٌ، ورُبَّما زيدٌ في الدار)[6]. ووافقه في ذلك ابنُ الحاجب في شرحِهِ للمفصلِ[7].

ودخولُ (رُبَّ) المكفوفة على الجملة الإسمية عَدَّهُ بعضُ النحاةِ من القليلِ النادرِ[8]، مما حدا بأبي علي الفارسي وابنِ عصفور أنْ يَرُدَّا مثلَ هذا التركيبِ بحجةِ أنَّ (ما) في مثلِ هذا التركيبِ نكرةٌ موصوفةٌ بمعنى (شيء)، وأنَّ (رُبَّ) باقيةٌ على عملِها، والتقديرُ في نحو البيتِ السابقِ: رُبَّ شيءٍ هُوَ الجَامِلُ[9].

---

(١) انظر: الارتشاف (٢/ ٤٦٤) والجنى الداني (٤٥٦) والمساعد (٢/ ٢٨٢).

(٢) انظر: الجنى الداني (٤٥٦).

(٣) المقتضب (٢/ ٤٨، ٥٥).

(٤) الكامل (١/ ٤٤٢).

(٥) قال الخوارزميُّ في التخمير (٤/ ٢٤): (عَنَى الشيخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بالاسمِ والفعلِ: الجملةَ الاسميةَ والجملةَ الفعليةَ).

(٦) المفصل (٣٤١).

(٧) انظر: الايضاح في شرح المفصل (٢/ ١٥٢).

(٨) انظر: رصف المباني (٢٧٠) وأوضح المسالك (٣/ ٧١) والتصريح (٢/ ٢٢) وشرح الأشموني (٢/ ٢٣١).

(٩) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٧٤) والجنى الداني (٤٥٦) والمساعد (٢/ ٢٨٢) وأوضح المسالك (٣/ ٧٢). وصرح الفارسي بذلك في البغداديات (٢٦٣) وكتاب الشعر (٢/ ٤٠٩) وابن عصفور في المقرب (٢٢٠) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٥٠٥).

الثالث: أنْ تكونَ (ما) كافةً، وغيرَ كافة:

فالكافةُ: مُهَيِّئةٌ لدخولِ (رُبَّ) على الجملةِ الفعليةِ فقط، كما ذَكَرْنا سابقاً في رأي سيبويه.

وغيرُ الكافةِ: زائدةٌ لا تعملُ شيئاً. وذلك كقولِ الشاعرِ:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ[1]

وقولِ الآخر:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالمِيْسَمِ[2]

وقد أَخَذَ بهذا الرأي الرضي وابنُ أبي الربيع وأبو حيان[3].

واختارَ بعضُ النحاة أنْ تكونَ (ما) نكرةً بمعنى شيء إذا دخلتْ (رُبَّ) معها على غير الفعل.

وهو ما صَرَّحَ به الأخفشُ في معاني القرآن[4] واختارَه الفارسيُّ وابنُ عصفور[5]. وقد ذكرنا سابقاً رَدَّهُمْ على ما جاءَ من ذلكَ في الشعرِ في نحوِ قولِ الشاعرِ: (رُبَّما الجاملُ).

---

(١) البيت لعَدي بن الرَّعْلَاء الغَسَّاني وهو في الازهية (٩٤) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٦٦) ورصف المباني (٢٧١) وأوضح المسالك (٣/ ٦٥) ومغني اللبيب (١٨٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢٣١) والخزانة (٩/ ٥٨٢).

(٢) البيت لضمرة النهشلي وهو في كتاب الشعر (١/ ٧١) وشرح المفصل (٨/ ٣١) وشرح التسهيل (٣/ ١٧٢) والمساعد (٢/ ٢٧٩) والهمع (٤/ ٢٣١) والخزانة (٩/ ٣٨٤).

(٣) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٣٢) والبسيط (٢/ ٨٦٦) والارتشاف (٢/ ٤٦٣-٤٦٤).

(٤) معاني القرآن (١/ ٣٦-٣٧) و(٢/ ٣٧٨).

(٥) انظر: الايضاح (٢٦٦) والبغداديات (٢٦٣، ٢٨٧) وكتاب الشعر (٢/ ٤٠٩) والمقرب (٢٢٠) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٥٠٥).

الرابع: أنْ تكونَ (ما) كافةً وغيرَ كافة:

فالكافةُ: مُهَيِّئَةٌ لدخولِ (رُبَّ) على الجملةِ الإسميةِ والفعليةِ. كما ذكرْنا سابقاً في رأي المبردِ والزمخشريِّ.

وغيرُ الكافة: زائدةٌ لا تعملُ شيئاً، كما هو رأيُ أصحابِ المذهب الثالث في (ما) غير الكافة.

وهذا هو رأيُ ابن السراج في كتابه الأصول، فقد أفردَ ابنُ السراج في أصولِهِ باباً لـ(رُبَّ)[1] ذكرَ فيه عدَةَ أوجهٍ لهذا الحرف منها قولُه: (الوجهُ الثالث: أنْ تَصِلَهَا فتستأنفَ (ما) بعدها وتَكُفَّهَا عن العمل، فتقولُ: رُبَّمَا قامَ زيدٌ، وَرُبَّمَا قَعَدَ، وَرُبَّمَا زيدٌ قامَ، وَرُبَّمَا فَعَلْتُ كذا)[2].

فهذا تصريحٌ من ابنِ السراج بجوازِ أنْ تليَ (رُبَّ) المكفوفة بـ(ما)، الجملةُ الفعليةَ والإسميةُ.

أمَّا فيما يتصلُ بـ(ما) الزائدة، التي يبقى عملُ (رُبَّ) بعدَها، فقد نصَّ عليها في قولِهِ: (ويجوزُ: رُبَّمَا رجلٍ عندَك، فتجعلُ (ما) صلةً ملغاةً)[3].

وقد أخذَ برأي ابنِ السراج عددٌ من النحاةِ كابنِ يعيش وابنِ مالك وابنهِ بدرِ الدين والمالقيِّ والمراديِّ وابنِ هشام وابنِ عقيل والسيوطيِّ[4].

---

(١) الاصول (١/ ٤١٦).

(٢) الاصول (١/ ٤١٩).

(٣) الأصول (١/ ٤٢٠).

(٤) انظر: شرح المفصل (٨/ ٣٠) وشرح التسهيل (٣/ ١٧٢) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٨١٧-٨١٨) وشرح ابن الناظم (٣٧٤-٣٧٥) ورصف المباني (٢٧٠-٢٧١) والجنى الداني (٤٥٥) وأوضح المسالك (٣/ ٦٥) ومغني اللبيب (١٨٢) وشرح ابن عقيل (٢/ ٣٢) والمساعد (٢/ ٢٧٩) وهمع الهوامع (٤/ ٢٣٠).

وزادَ ابنُ الشجري في أماليه[1] على رأي هؤلاء، كون (ما) نكرةً بمعنى (شيء).

هذه هي آراءُ النحاةِ في (رُبَّ) إذا دخلتْ عليها (ما)، وقد رأينا مدى الخلاف بين النحاةِ في هذا الحرفِ، وكيفَ استقلَّ ابنُ السراج برأيه عن إمامِ البصريين سيبويه وغيرِه من النحاةِ حيثُ اختارَ لنفسِه رأياً مستقلاً مستنداً في ذلك على السماعِ عن العربِ.

(١) أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٦٦).

المسألة الخامسة

وصفُ فاعلِ (نِعْمَ، وَبِئْسَ)

(نِعْمَ، وَبِئْسَ) فعلان جامدان يرفعُ كلٌّ واحدٍ منهما فاعلاً، إمَّا ظاهراً أو مضمراً.

وجعلَ النحاةُ للنوعِ الأول وهو الظاهرُ عدةَ أحكامٍ منها:

أولاً: منعُ اتباعِه بتوكيدٍ معنوي. وَنَقَلَ فيه ابنُ مالك الاتفاق[1].

ثانيا: جوازُ اتباعِه بتوكيدٍ لفظي، وذلك نحو: نِعْمَ الرجلُ الرجلُ زيدٌ.

ثالثاً: جوازُ وصفِه (وإنْ كانَ القصدُ فيه الابهام؛ لأنَّه يجري مجرى الاسمِ العلمِ إذا جُعِلَ كالجنس)[2]. وذلك نحو: نِعْمَ الرجلُ الظريفُ أنت.

وَحَمَلَ النحاةُ على ذلك قولَ الشاعرِ:

نِعْمَ الفَتَـى المُرِّيُّ أَنْـتَ إِذَا هُـمُ ... حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المَوْقِدِ[3]

وهذا الرأيُ يظهرُ من نقولاتِ النحاةِ أنَّه رأيُ الجمهورِ[4] وقد صَرَّحَ به غيرُ واحدٍ من النحاةِ كالصيمريِّ والعُكْبَرِيِّ وابنِ مالك والرضي[5].

وَنُقِلَ عن ابنِ السراج وأبي علي الفارسي مخالفتهما لجمهورِ النحاةِ في جوازِ

---

(١) شرح التسهيل (٣/ ٩).

(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧٨).

(٣) البيت لزهير بن أبي سُلْمَى، انظر: الديوان (٢٧٥) والتبصرة والتذكرة (١/ ٢٧٨) وشرح التسهيل (٣/ ١٠) وشرح الكافية (٢/ ٣١٧) ومغني اللبيب (٧٦٥) والمساعد (٢/ ١٢٨) وشفاء العليل (٢/ ٥٨٧) وشرح الأشموني (٣/ ٣١).

(٤) انظر: التسهيل (١٢٦) وشرح الكافية (٢/ ٣١٧) ومغني اللبيب (٧٦٥).

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧٨) والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧١٣) وشرح التسهيل (٣/ ١٠) وشرح الكافية (٢/ ٣١٧).

وصفِ فاعلِ (نِعْمَ، وَبِئْسَ). حيثُ نُسِبَ لهما القولُ بمنع جوازِ وصفِ فاعل (نِعْمَ، وَبِئْسَ)[1]. ومستندُهما في ذلك أنَّ (الصفةَ مُخَصِّصَةٌ، والمقصودُ العمومَ والإبهام)[2]. وَحَمَلَا ما ورَدَ منه في الشعرِ في نحوِ بيتِ زُهَيرٍ على البدلِ[3].

وإذا عدنا لأصولِ ابنِ السراج لنتأكدَ من صحةِ ما نُسِبَ إليه نجدُ قولَه في باب (نِعْمَ وَبِئْسَ): (ولا يجوزُ توكيدُ المرفوعِ بـ(نِعْمَ). قالوا: وقد جاءَ في الشعر منعوتاً لزُهَير:

نِعْـمَ الفَتَى المُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُـمُ ... حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المَوْقِدِ

وهذا يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً غيرَ نعت، فكأنَّه قالَ: نِعْمَ المُرِّيُّ أَنْتَ)[4].

فهذا النصُّ من ابنِ السراج يظهرُ منه اختيارُ أنْ يكونَ رفعُ (المُرِّيُّ) على البدليةِ كما صَرَّحَ بذلك. فهو قد نَسَبَ الرأيَ الأولَ لغيرِه ثُمَّ أتبعَه برأيِه فيه.

ولكنْ يَبْقَى هنا إشكالٌ في قوله: (وهذا يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً غيرَ نعت)، فالناظرُ لهذه العبارةِ يجدُ أنَّها لا تُفيدُ الجزمَ القاطعَ في وجوبِ حَمْلِ مِثْلِ هذا

---

(١) انظر: التسهيل (١٢٦-١٢٧) وشرحه لابن مالك (٣/ ١٠) وشرح الكافية (٢/ ٣١٧) والبحر المحيط (٦/ ٢٠٥) والدر المصون (٦/ ٣٨٣) ومغني اللبيب (٧٦٥) والمساعد (٢/ ١٢٨).
وقد ناقضَ أبو حيان نفسَه في الارتشاف (٣/ ١٨) وخالفَ آراءَ من سبقه من النحاة في نسبة هذا الرأي لابن السراج والفارسي حيثُ نَسَبَ لهما القولَ بجوازِ وصفِ فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) وجَعَلَ المنعَ هو رأيُ البصريين. وهذا إمَّا أنْ يكونَ من أخطاءِ التحقيق الكثيرة أو أنَّه وهمٌ منه رحمه الله. ويترجحُ الثاني لوجودِ من تابعَ أبا حيان في توهمه هذا من النحاة المتأخرين كالمراديِّ في شرح الألفية (٣/ ٨٥) والسيوطيِّ في الهمع (٥/ ٣١) والأشمونيِّ في شرح الألفية (٣/ ٣١) وهم يعتمدون على أبي حيان كثيراً في مؤلفاتهم.

(٢) شرح الكافية (٢/ ٣١٧).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠) وشرح الكافية (٢/ ٣١٧).

(٤) الاصول (١/ ١٢٠).

التركيب على البدليةِ ومنعِ كونه نعتاً. بل الذي يُفْهَمُ منها هو جوازُ الأمرين.

ولكنَّ أبا علي الفارسي - وهو تلميذُ ابنِ السراج - قَطَعَ هذا الإشكالَ في تذكرتهِ[1] حيثُ قال: (قُرِئَ على أبي بكر من الأصولِ: «نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أَنْتَ» البيت، قال أبو بكر: حَمَلَه قومٌ على الصفةِ، وهو عندنا على البدلِ، لأنَّ وَصْفَهُ قبيحٌ.

قال أبو علي: لأنَّ فاعلَ (نِعْمَ) إذا كانَ ظاهراً فالمقصودُ به الجنس، وليسَ بعد الجنس شيءٌ يُلْبِسُ فَيُفْصَلُ بَيْنَهُمَا)[2].

وقد ردَّ النحاةُ على ابنِ السراج وتلميذِه الفارسيِّ في رأيهما هذا مُسْتَدِلِّينَ على ذلك ببيتِ زُهَير.

قال ابنُ مالك: (وأمَّا النعتُ فلا ينبغي أنْ يُمْنَعَ على الاطلاقِ، بل يُمْنَعُ إذا قُصِدَ به التخصيصُ مع إقامةِ الفاعلِ مقامَ الجنسِ؛ لأنَّ تخصيصَه حينئذٍ مُنَافٍ لذلكَ القصد.

وأمَّا إذا تُؤُوِّلَ بالجامعِ لأكملِ الخصالِ فلا مانعَ من نعتهِ حينئذٍ؛ لإمكانِ أنْ ينويَ في النعت ما نوى في المنعوت)[3].

وَيُحْمَلُ على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾[4]، على رأي العُكْبَرِيِّ في أحدِ توجيهين له في الآية حيثُ قال: (وفاعلُ (بِئْسَ) الوردُ. والمورودُ

---

(١) التذكرة لأبي علي الفارسي من الكتب النحوية المفقودة.

(٢) نَقَلَ هذا النصَّ عن التذكرة البغداديُّ في الخزانة (٩/ ٤٠٥).

(٣) شرح التسهيل (٣/ ١٠).

(٤) من الآية (٩٨) من سورة هود.

نعتٌ له، والمخصوصُ بالذَّمِّ محذوفٌ، تقديرُه: بِئْسَ الوِرْدُ النَّارُ)[1].

قال أبو حيان: (وَقِيلَ: التقديرُ بِئْسَ القومُ المورودُ بِهِمْ هُمْ، فيكونُ (الوِرْدُ) عَنَى به الجمعَ الوارد، و(الموردُ) صفةٌ لهم، والمخصوصُ بالذمِّ الضميرُ المحذوفُ وهو (هُمْ)، فيكونُ ذلك ذمّاً للواردين، لا ذمّاً لموضعِ الورودِ)[2].

فهذا التوجيهُ من هذين العَالِمَيْن لهذه الآيةِ يدلُّ دلالةً واضحةً على صحةِ ما ذهبَ إليه النحاةُ من جوازِ وصفِ فاعلِ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) ولا عبرةَ لاعتراضِ ابنِ السراج وتلميذِهِ الفارسيِّ على هذا الجوازِ لورودِهِ في الشعرِ ولاحتمالِ الآيةِ الكريمةِ له.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧١٣). والتوجيه الآخر في الآية أنَّ الموروَدَ هو المخصوصُ بالذم.
(٢) البحر المحيط (٦/ ٢٠٦).

المسألة السادسة

مطابقةُ اسمِ التفضيل

اسمُ التفضيلِ: (هو الصفةُ الدَّالةُ على المشاركةِ والزيادةِ نحو: أَفْضَل، وَأَعْلَم، وَأَكْثَر)[1].

وهو من أقسامِ المجروراتِ بالإضافةِ، وإضافتُه إلى ما هو بعضٌ له. نحو: زيدٌ أَفْضَلُ القومِ.

وله ثلاثةُ أقسامٍ[2]:

الأول: أنْ يكونَ مجرداً من (أَلْ) والإضافةِ.

فليزمُه على ذلكَ أنْ يكونَ متصلاً بـ(مِنْ)، كما يجبُ فيه في هذه الحالةِ الإفرادُ والتذكيرُ. نحو: أبو بكرٍ أفضلُ من عمر. وخديجةُ أفضلُ من عائشة.

الثاني: أنْ يكونَ معرفاً بـ(أَلْ).

ويجبُ فيه في هذه الحالةِ المطابقةُ. نحو: زيدٌ الأَفْضَلُ، وَهندٌ الفُضْلَى، والزيدان الأَفْضَلَان، والهندان الفُضْلَيَان، والزيدون الأَفْضَلون، والهندات الفُضْلَيَات.

الثالث: أنْ يكونَ مضافاً، والإضافةُ نوعان:

أ- إضافةٌ إلى نكرةٍ ويأخذُ في هذه الحالةِ حُكمَ المجردِ لاستوائِهما في التنكيرِ، فيجبُ فيه الإفرادُ والتذكيرُ. وذلكَ نحو: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، وهندٌ أفضلُ

---

(١) شرح قطر الندى (٣٠٦).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٣٦) وشرح ابن الناظم (٤٨٢) والبسيط (٢/ ١٠٤١) وشرح المرادي (٣/ ١٢٠) وأوضح المسالك (٣/ ٢٨٧) وشرح شذور الذهب (٤١٤).

امرأة، والزيدان أفضل رجلين، والهندان أفضل امرأتين، والزيدون أفضل رجال، والهندات أفضل نسوة.

ب- إضافة إلى معرفة، واشترطوا في هذه الإضافة أن تكون بمعنى (من)، ويجوز فيها في هذه الحالة وجهان:

١- المطابقة لشبهه بالمعرف بـ(أل).

وذلك نحو: زيدٌ أفضلُ القومِ، والزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم، وهند فُضْلَى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضليات النساء.

٢- ترك المطابقة لشبهة بالمجرد.

وذلك نحو: زيدٌ أفضلُ القوم، والزيدان أفضلُ القوم، والزيدون أفضلُ القوم، وهندٌ أفضلُ النساء، والهندان أفضلُ النساء، والهنداتُ أفضلُ النساء.

وَنُقِلَ عن الجواليقي[1] جعله الحالة الأولى - أي المطابقة - هي الفصحى[2]، وخالفه في ذلك ابنُ هشام، إذ جعل ترك المطابقة أولى[3].

---

(١) هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد وقيل: ابن الحسن الجواليقي وهي نسبة إلى عمل الجواليق وبيعها. كان إماما في اللغة والأدب وصنف فيها عدة كتب منها: شرح أدب الكاتب، والمعرب، اشتهر بتواضعه وطول صمته وتمسكه بالسنة وقد أخذ اللغة عن الخطيب التبريزي ودرس الأدب بعده في المدرسة النظامية. توفي رحمه الله سنة تسع وثلاثين وقيل: أربعين وخمسمائة. انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٧٣٥) وانباه الرواة (٣/ ٣٣٥) والبلغة (٢٢٩) وبغية الوعاة (٢/ ٣٠٨).

(٢) انظر: البحر المحيط (١/ ٥٠١) والدر المصون (٢/ ١٠) والمساعد (٢/ ١٧٧) والهمع (٥/ ١١٢) وقد أشار إلى هذا في شرح أدب الكاتب (١٠٩).

(٣) انظر: أوضح المسالك (٣/ ٢٩٧) وشرح قطر الندى (٣٠٧) وشرح شذور الذهب (٤١٧).

وَنُسِبَ لابنِ السراج[1] قولٌ مغايرٌ لآراءِ النحاةِ في المضافِ إلى معرفةٍ، وهو وجوبُ الافرادِ والتذكيرِ وعدمُ جوازِ المطابقةِ مخالفاً بذلك رأيَ الجمهور.

وعندَ الرجوعِ إلى كتابِ الأصولِ نجدُ ابنَ السراج قد تكلمَ عن هذه المسألةِ في بابِ (المجرور بالإضافة)، حيثُ جاء في أقسامِ الإضافةِ التي ليستْ بمحضة قولُه: (شرحُ الثالث: وهو إضافةُ أفعلَ إلى ما هو بعضٌ له:

إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ القومِ، فقد أضفتَه إلى جماعةٍ هو أحدُهم، تزيدُ صفتُه على صفتِهم وجميعُهم مشتركون في الصفةِ، تقولُ: عبدُاللّهِ أفضلُ العشيرةِ، فهو أحدُ العشيرةِ، وهم شركاءُ في الفضلِ والمُفَضَّلُ من بينهم يزيدُ فضلُه على فضلِهم، ويدلُّك على أنَّه لابُدَّ من أنْ يكونَ أحدُ ما أضيفَ إليه أنَّك لو قلتَ: زيدٌ أفضلُ الحجارةِ، لم يجزْ، فإنْ قلتَ: الباقون أفضلُ الحجارة، صَلُحَ.

وأفضلُ هذه لا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ ولا تُؤَنَّثُ، وهي (أفضلُ) التي إذا لم تضفْها صحبتها (مِنْكَ)، تقولُ: فلانٌ خيرٌ منكَ، وأحسنُ منك)[2].

فهذا النصُّ من ابنِ السراج واضحُ الدلالةِ على صحةِ ما نُسِبَ إليه من قولِهِ بوجوبِ تركِ المطابقةِ في اسمِ التفضيلِ إذا أضيفَ إلى معرفة.

وهو رأيٌ يبدو من كلامِ النحاةِ عنه أنَّه مما تفردَ به ابنُ السراج عن غيرِهِ من النحاةِ. علماً بأنَّني لم أقفْ على هذا الرأي عند النحاةِ المتقدمين على ابنِ السراج.

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٥٩) وشرح الكافية (٢/ ٢١٧) والارتشاف (٣/ ٢٢٤) والبحر المحيط (١/ ٥٠١) وشرح المرادي (٣/ ١٢١) وأوضح المسالك (٣/ ٢٩٧) وشرح شذور الذهب (٤١٨) وشرح قطر الندى (٣٠٧) وشرح ابن عقيل (٢/ ١٨١) والهمع (٥/ ١١٢) وشرح الاشموني (٣/ ٤٩).

(٢) الاصول (٢/ ٦).

ولكنَّ هذا الرأيَ لم يحظَ بالقبولِ عندَ جمهورِ النحويين، الذين ردُّوا عليه في هذا الرأي مُستندِين في هذا على السماعِ والقياسِ.

أما السماعُ، فقد وردَ الاستعمالانِ في القرآنِ الكريمِ، فمن ورودِهِ غيرُ مطابقٍ قولُه تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ﴾[1]. ومن ورودِهِ مطابقاً قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾[2].

فأفردَ في الآيةِ الأولى (أَحْرَصَ)، وجمعَ في الآيةِ الثانيةِ (أَكَابِرَ). وفي هذه الآية - الثانية - رَدٌّ على ابنِ السراجِ في قولِهِ بوجوبِ الافرادِ.

وقد اجتمعَ الوجهان في قولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: (إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِساً يَوْمَ القِيَامَةِ، أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقاً...)[3].

حيثُ أفردَ (أَحَبَّ) و(أَقْرَبَ) وجَمَعَ (أَحْسَنَ).

وأما القياسُ فإنَّ (المضافَ الذي في إضافتِهِ معنى (مِنْ) أشبهَ بذي الألفِ واللامِ منه بالعاري، فإجراؤُه مجرى ذي الألفِ واللامِ أولى من إجرائِهِ مجرى العاري. فإذا لم يُعْطَ الاختصاصَ بجريانِهِ مجراه فلا أقلَّ مِنْ أَنْ يُشَارِكَ، وإلَّا لَزِمَ ترجيحُ أضعفِ الشبهين، أو ترجيحُ أحدِ المتساويين دونَ مُرَجِّح)[4].

قال أبو حيان: (وفي ثبوتِ الإفرادِ والمطابقةِ في لسانِ العربِ رَدٌّ على ابنِ السراج إذْ زَعَمَ أنَّه يتعينُ الإفرادُ)[5].

---

(١) من الآية (٩٦) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (١٢٣) من سورة الانعام.

(٣) الحديث أخرجه الترمذيُّ في الجامعِ الصحيحِ (٤/ ٣٧٠) كتاب البِرِّ والصلةِ - باب ما جاء في معالي الأخلاق.

(٤) شرح التسهيل (٣/ ٥٩ - ٦٠).

(٥) الارتشاف (٣/ ٢٢٤).

المسألة السابعة

العامل في المعطوف

من أنواع التوابع : عطف النسق[1]، وهو : (حمل الاسم على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرط توسط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك)[2].

وقيل : (تشريك الثاني مع الأول في عاملة بحرف من هذه الحروف)[3].

واختلف النحاة في عدد حروف العطف، فأكثرهم على أنها عشرة أحرف[4]، ومنهم من زاد فيها[5]، ومنهم من أنقص[6]، على خلاف بينهم في بعض هذه الحروف.

وأشهرها : الواو، والفاء، وثم، وحتى ، وأو، وأم، وإما[7]، وبل، ولكن[8]، ولا .

---

(١) قال ابن يعيش : (العطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين) شرح المفصل (٣/ ٧٤).

(٢) المقرب (٢٥١).

(٣) البسيط (١/ ٣٢٩). وذكر أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٦٢٩) أنه لا يحتاج إلى حد.

(٤) انظر : الكتاب (١/ ٤٣٥) والمقتضب (١/ ١٠) والموجز (٦٥) والجمل للزجاجي (١٧) والتبصرة والتذكرة (١/ ١٣١) والمفصل (٣٦١) والفصول الخمسون (٢٣٦) والكافية (٢٢٥) والتوطئة (١٨٥).

(٥) انظر : المقرب (٢٥١) والارتشاف (٢/ ٦٢٩) والهمع (٥/ ٢٢٣).

(٦) انظر : الايضاح (٢٩٥) واسرار العربية (٣٠٢ والتسهيل (١٧٤) وشرح قطر الندى (٣٢٨).

(٧) منع عدد من النحاة أن يكون هذا الحرف من حروف العطف كأبي علي الفارسي وابن الانباري والشلوبين وابن مالك وابن هشام. انظر : الايضاح (٢٩٧) وأسرار العربية (٣٠٦) والتوطئة (١٨٨) والتسهيل (١٧٤) وشرح قطر الندى (٣٣٤).

(٨) لم يعد ابن مالك في التسهيل (٧٤) هذا الحرف من حروف العطف متابعاً في ذلك يونس.

وهذه الحروفُ تَعْطِفُ ما بعدها على ما قبلها، فيأخذُ التابعُ، - وهو المعطوفُ- حكمَ المتبوعِ - وهو المعطوفُ عليه - في الإعرابِ.

فإنْ عطفتَ على رفعٍ فارفعْ نحو: حَضَرَ زيدٌ وعمْرٌو، وإنْ عطفتَ على منصوبٍ فانصبْ نحو: رأيتُ زيداً وعمْراً، وإنْ عطفتَ على مجرورٍ فجرَّ نحو: مررتُ بزيدٍ وعمْرٍو.

وهذا الحكمُ لا يتمُّ إلا بتوسطِ حرفِ عطفٍ بينهما (لأنَّ الثاني فيه غيرُ الأولِ، ويأتي بعد أنْ يستوفيَ العاملُ عملَه فلم يتصلْ إلَّا بحرف)[1].

ولم يختلف النحاةُ في هذا البابِ في العاملِ في المعطوفِ عليه واختلفوا في العاملِ في المعطوف وهو مدارُ البحث - على ثلاثةِ أقوال[2]: -

الأول: أنَّ العاملَ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه.

وَنُسِبَ لسيبويه وجماعةٍ من البصريين[3].

وحجتُهم في هذا، تَغَيُّرُ إعرابِ المعطوف وِفْقاً لِتَغَيُّرِ العاملِ في المعطوفِ عليه.

وهذا هو رأيُ المبردِ في المقتضب[4]، وتبعه فيه عددٌ من النحاةِ كالفارسيِّ وابنِ بَرْهَان وابنِ يعيش وابنِ عصفور وابنِ أبي الربيع والمالقيِّ[5].

---

(١) شرح المفصل (٨/ ٨٨).

(٢) انظر: شرح اللمع (١/ ٢٣٧) وشرح المفصل (٣/ ٧٥) و(٨/ ٨٨) وشرح الكافية (١/ ٣٠٠) والبسيط (١/ ٣٢٩) ورصف المباني (٤٧٥) والفصول المفيدة (٥٧) وهمع الهوامع (٥/ ١٦٧).

(٣) انظر: شرح المفصل (٣/ ٧٥) و(٨/ ٨٨) وشرح الكافية (١/ ٣٠٠) والفصول المفيدة (٥٧).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢١١).

(٥) انظر: البصريات (٢/ ٧٠١) وشرح اللمع (١/ ٢٣٧) وشرح المفصل (٣/ ٧٥) و(٨/ ٨٩) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٢٦١) والبسيط (١/ ٣٢٩) ورصف المباني (٤٧٦).

الثاني: أنَّ العاملَ في المعطوفِ مُقَدَّرٌ بعد الواو، وهو من جنسِ العاملِ في المعطوفِ عليه.

وَنُسِبَ لأبي علي الفارسي[1] وابنِ جني[2] والسهيليِّ[3].

وحجةُ أصحابِ هذا الرأي أنَّ تقديرَ الكلامِ في نحوِ: حَضَرَ زيدٌ وعمْرٌو، (وَحَضَر عمْرٌو)، فحذفَ الفِعْلَ هنا لدلالةِ الأولِ عليه، وَبَقِيَ حُكْمُه.

وقد صَرَّحَ عددٌ من النحاةِ بهذا الرأي كابنِ جني والصيمريِّ والسهيليِّ[4].

الثالث: أنَّ العاملَ في المعطوفِ هو حرفُ العطفِ.

وَنُسِبَ لابنِ السراج[5]. قال ابنُ يعيش: (وذَهَبَ قومٌ إلى أنَّ العاملَ في الأولِ الفعلُ المذكورُ، والعاملَ في المعطوفِ حرفُ العطف؛ لأنَّ حرفَ العطفِ إنَّما وُضِعَ لينوبَ عن العاملِ ويُغْنِيَ عن إعادتِه، فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ وعمْرٌو، فالواوُ أغنتْ عن إعادةِ (قامَ) مرةً أخرى، فصارتْ ترفعُ كما ترفعُ (قامَ)...... وهو رأيُ ابنِ السراج)[6].

---

(١)، (٢) انظر: شرح المفصل (٨/ ٨٩) وشرح الكافية (١/ ٣٠٠) والفصول المفيدة (٥٩).
وهذا الرأي نسبه ابنُ يعيش لأبي علي في الايضاح الشعري - وهو المطبوع بعنوان كتاب الشعر، ولـم أجد في الكتاب ما يثبتُ هذه النسبة له. والذي وجدتُه لأبي علي في غير هذا الكتاب يخالفُ ما نُسِبَ إليه كما في الحاشية السابقة.

(٣) انظر: الفصول المفيدة (٥٩).

(٤) انظر: سر الصناعة (٢/ ٦٣٥) والتبصرة والتذكرة (١/ ١٤٤) ونتائج الفكر (٨٠، ٢٤٩) والروض الأنف (١/ ٣٨).

(٥) انظر: شرح المفصل (٨/ ٨٩) والفصول المفيدة (٥٨).

(٦) شرح المفصل (٨/ ٨٩).

وَذَكَر ابنُ بَرْهَان[1] أنَّه رأيُ الفارسيِّ وابنِ جني والربعيِّ[2].

ولكنْ رَدَّ عليـه ابنُ يعيش[3] في نسبـةِ هذا الرأي للفـارسيِّ وابنِ جني، وَأَيَّدَهُ العَلائِيُّ[4] في ذلك حيث قالَ معقباً على كلامِ ابنِ يعيش: (وهو الأصحُّ عنهما)[5].

ويؤكـدُ مـا ذهبَ إليـه ابنُ يعيش والعلائيُّ ما جاء في سِرِّ صناعةِ الإعراب[6] لابنِ جني حيثُ صَرَّحَ بنفسِ الرأي الذي نَسَبَه له هذانِ العالمان، وإنْ كنتُ لم أجدْ في كتابِ الشعرِ ما يؤيدُ هذا الرأي لأبي علي كما ذكرتُ سابقاً.

هذه هي أوجُهُ الخلافِ في العاملِ في المعطوفِ وآراءُ النحاةِ فيها، نأتي بعد ذلك إلى رأي ابنِ السراج في كتابه الأصولِ لنعرفَ صحةَ ما نُسِبَ إليه.

جـاء في الأصـولِ في بابِ (العطف على عـاملين) قـولُه: (اعلـمْ: أنَّ العطفَ

---

(١) انظر: شرح اللمع (١/ ٢٣٧).

(٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى الربعي، أحدُ أئمة النحويين، أخذَ عن السيرافي ثم الفارسي ولازمَ الأخيرَ فترةً طويلةً، أثنى عليه فيها ثناءً جميلا، صَنَّفَ عدةَ كتب من أشهرها شرح الايضاح، وشرح مختصر الجرمى، وله مختصر سماه (البديع). تُوفيَ ببغداد سنة (٤٢٠هـ).
انظر: نزهة الألباء (٢٤٩) وانباه الرواة (٢/ ٢٩٧) ومعجم الأدباء (٤/ ١٨٢٨).

(٣) انظر: شرح المفصل (٨/ ٨٩) هذا مع أنَّ ابنَ يعيش قد نَسَبَ لأبي علي في موضع آخر من شرحه نفسَ الرأي الذي نَسَبَه له ابنُ بَرْهَان، انظر: شرح المفصل (٣/ ٧٥).

(٤) هو صـلاح الدين أبو سعيد خليل بن كَيكَلْدِي بن عبـد الله العلائي الشـافعي. وُلِدَ في بيت علم فَحَفِظَ القرآن وتعلم الفقه والنحو والاصول وبرع في الحديث ومعرفة الرجال والمتون والعلل حتى عُدّ من الحفاظ تولى التدريس في مدارس عدة، وصنف كتباً كثيرة في علوم شتى. تُوفيَ رحمه الله في محرم سنة (٧٦١هـ).
انظر: الوافي بالوفيـات (١٣/ ٤١٠) وطبـقـات الشـافـعـيـة (١٠/ ٣٥) وشـذرات الذهب (٦/ ١٩٠)

(٥) الفصول المفيدة (٥٩).

(٦) سر صناعة الاعراب (٢/ ٦٣٥).

على عاملين لا يجوزُ من قِبَلِ أَنَّ حرفَ العطفِ إنَّما وُضِعَ لينوبَ عن العامل، ويُغْنِيَ عن إعادته، فإنْ قلتَ: قامَ زيدٌ وعمْرٌو؛ فالواوُ أغنتْ عن إعادةِ (قامَ)، فقد صارتْ ترفعُ كما يرفعُ (قامَ)، وكذلك إذا عطفتَ بها على منصوب، نحو قولك: إنَّ زيداً منطلقٌ وعمْراً؛ فالواوُ نصبتْ كما نصبتْ (إنَّ)، وكذلك في الخفضِ إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ وعمْرٍو؛ فالواوُ جَرَّتْ كما جَرَّت الباءُ)[1].

فهذا نصٌّ صريحٌ من ابنِ السراج يتبينُ فيه صحةُ ما نُسِبَ إليه من أنَّ العاملَ في المعطوفِ هو حرفُ العطفِ.

ويظهرُ ذلك جلياً في قولِهِ عن الواو: (فقد صارتْ ترفعُ كما يرفعُ (قام))، وقولِهِ: (فالواوُ نصبتْ كما نصبتْ (إنَّ))، وقولِهِ: (فالواوُ جَرَّتْ كما جَرَّت الباءُ).

والمتتبعُ لكتبِ النحاةِ المتأخرين عن ابنِ السراج يجدُ أنَّ هذا الرأيَ لم يحظَ عندَهم بالقبولِ، سوى ما نقلَه ابنُ بَرْهَان[2] عن الفارسيِّ وابنِ جني والربعيِّ.

والذي يظهرُ أنَّ ابنَ بَرْهَان قدوَهِمَ في هذه النسبةِ لهؤلاءِ النحاةِ كما ذَكَرْنَا سابقاً، وقد رَدَّ النحاةُ على ابنِ السراج فيما ذَهَبَ إليه من كونِ العاملِ في المعطوفِ هو حرفُ العطف، وَضَعَّفُوا رأيَهَ هذا من عدةِ أوجه[3]، أهمها:

١- أنَّ من المشهورِ عندَ البصريين أنَّ الحرفَ لا يعملُ حتى يختصَّ، (وحروفُ العطفِ ليستْ بمختصةٍ؛ لأنَّها تدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ)[4].

---

(١) الاصول (٢/ ٦٩) وانظر: (٢/ ٦٥).

(٢) انظر: شرح اللمع (١/ ٢٣٧).

(٣) انظر: سر صناعة الاعراب (٢/ ٦٣٨) والبسيط (١/ ٣٣٠) ورصف المباني (٤٧٦).

(٤) شرح جمل الزجاجي (١/ ٢٦١).

٢- (أنَّك تقولُ: استوى زيدٌ وعمْرٌو، ولو قلتَ: استوى زيدٌ استوى عمْرٌو لم يكنْ كلاماً)(١).

وغيرُ ذلك من الردودِ التي تدلُّ على عدمِ احتفالِ النحاةِ برأي ابنِ السراج، بل زادوا على ذلك أنْ دَلّلوا على ضعفِ هذا الرأي وعدمِ وجاهته.

ننظرُ بعد هذا إلى الرأيين الأول والثاني ونتبين حججَ كلِّ فريقٍ منهما لنرى الأقربَ للصواب.

قال ابنُ جني محتجاً لأصحابِ الرأي الثاني - وهو أنَّ العاملَ في المعطوف مُقَدَّرٌ بعد حرفِ العطف- : (ويدلُّك على أنَّ العملَ فيما بعد حرفِ العطفِ إنَّما هو لما نابَ الحرفُ عنه، ودلَّ عليه من العواملِ؛ إظهارُهم العاملَ بعدَه في نحو: ضربتُ زيداً وضربتُ بكراً، ونظرتُ إلى جعفرٍ وإلى خالدٍ، فالعملُ إذن إنَّما هو للعاملِ المرادِ لا الحرف العاطف)(٢).

وأضافَ السهيليُّ أدلةً أخرى مستنداً فيها على السماعِ والقياسِ، قال: (أمَّا القياسُ؛ فإنَّ ما بعد حرف العطف لا يعملُ فيه ما قبلَه، ولا يتعلقُ به إلَّا في بابِ المفعول معه، .... ووجه آخر، وهو أنَّ النعتَ هو المنعوتُ في المعنى، وليسَ بينه وبين المنعوتِ واسطة، ومع ذلك فلا يعملُ فيه ما يعملُ في المنعوت في أصحِّ القولين، فكيفَ بالمعطوفِ الذي هو غيرُ المعطوف عليه، وبينهما واسطةٌ وهو الحرف؟

وأمَّا ما يدلُّ على إضمارِ العاملِ من السماع فقول الأنصاريِّ(٣):

---

(١) البسيط (١/ ٣٣٠).

(٢) سر صناعة الاعراب (٢/ ٦٣٨).

(٣) هو خالد بن عبد العزى، كما في سيرة ابن هشام (١/ ١٧-١٨) وانظر: رصف المباني (٤٧٦).

بَـلْ بَنِـي النَّجَّـارِ إنَّ لَنَـا فِـيْـهُـمْ قَتْلَـى، وَإِنَّ تِـرَهْ

أرادَ: قَتْلَى وَتِرَهْ، ثُمَّ أَظْهَرَ (إِنَّ) فَدَلَّ على ما قُلْنَاه). [1]

واستثنى السهيليُّ من هذه القاعدةِ ما أَطْلَقَ عليه الواوَ الجامعة، (وهي التي تَعْطِفُ الاسمَ على اسمٍ لا يصحُّ انفرادَه، كقولك: اختصمَ زيدٌ وعمْرٌو، وَجَلَسْتُ بين زيدٍ وعمْرٍو؛ فإنَّ الواوَ ههنا تجمعُ بين الاسمين في العاملِ، فكأنَّك قلتَ: اختصمَ هذان، واجتمعَ الرجلان، إذا قلتَ: اختصمَ زيدٌ وعمْرٌو)[2] .

أمَّا أصحابُ الرأي الأول - وهم القائلون بأنَّ العاملَ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه - فهم يرون أنَّ أسلمَ الآراء وأبعدَها عن الاشكال هو القولُ: (إِنَّ الواوَ في عطفِ المفردات واسطةٌ موصلة عملَ العاملِ قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك)[3] .

كما رَدُّوا على السهيليِّ فيما ذهبَ إليه من السماعِ في البيتِ السابقِ بقولِهم: (وما احتجَّ به من الظهورِ لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّه إذا ظهرَ صارت المسألةُ من بابِ عطفِ الجملِ ولا كلامَ فيها، إذْ لا خلافَ في الواو في ذلك، فقوله: (وَإِنَّ تِرَهْ)، أرادَ: (وإنَّ لنَا) فحذفَ (لَنَا) لدلالةِ الكلامِ عليه)[4] .

كما رُدَّ عليه في استثنائهِ الواو، التي أَطْلَقَ عليها الواوَ الجامعة، بأنَّ (الأصلَ عدمُ الاختصاص)[5] .

---

(١) نتائج الفكر (٢٤٩) وانظر: الروض الأنف (٣٨/١)

(٢) المصدر السابق.

(٣) رصف المباني (٤٧٦).

(٤) رصف المباني (٤٧٧).

(٥) الفصول المفيدة (٦١).

قال ابنُ عصفور مقرراً الرأيَ الأول: (فإذا تَبَيَّنَ في هذه المسألةِ أنَّه لا يصلحُ أنْ يكونَ العاملُ فيه حرفَ العطف لعدمِ اختصاصِه، ولا عاملَ مضمرٍ بعد الواو؛ لأنَّ ذلك يُفْسِدُ المعنى، تَبَيَّنَ أنَّ العاملَ إنَّما هو العاملُ في المعطوفِ عليه، . . . . بواسطةِ حرفِ العطف، وَيُحْمَلُ على هذا سائرُ مسائلِ العطف)[1].

وقال ابنُ أبي الربيع: (والذي عَوَّلَ عليه محققو هذه الصنعة: أنَّ العاملَ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه)[2].

(١) شرح جمل الزجاجي (١/ ٢٦١).
(٢) البسيط (١/ ٣٣١).

المسألة الثامنة

تعريفُ المُنَادى المُفْرد العَلَم

من أقسام المنصوباتِ المُنَادى، وهو (دعاءٌ بحروفٍ مخصوصةٍ، وهيَ : يَا، وأَيْ، وَأَيَا ، وَهَيَا ، والهمزة)[1].

والعاملُ فيه فعلٌ مُقَدَّرٌ[2] . وأقسامُه خمسة[3]:

الأول: المفردُ العلم:

ونعني بالمفردِ ما ليسَ مضافاً ولا شبيهاً به، نحو: يا زيدُ قُمْ.

الثاني: النكرةُ المقصودة:

نحو : يا رجلُ أَقْبِلْ.

وهذا القسمان يُبنيان على ما يُرفعان به.

الثالث: النكرةُ غير المقصودة:

نحو قولِ الأعمى : يا رجلاً خُذْ بيدي.

الرابع: المضاف:

نحو : يا غُلامَ زيدٍ.

الخامس: الشبيهُ بالمضاف:

نحو : يا ضارباً عمراً.

والأقسامُ الثلاثة الأخيرة واجبةُ النصب.

هذا ما يتعلقُ بأحكامِ المنادى على سبيلِ الإجمالِ ، والذي يعنينا هنا هو

(١) شرح المرادي (٣/ ٢٦٦).

(٢) انظر: همع الهوامع (٣/ ٣٣).

(٣) انظر: الايضاح (٢٤٤) وأوضح المسالك (٤/ ١٧).

الخلافُ الذي دارَ بين النحاةِ حولَ القسمِ الأولِ من أقسامِ المنادى ، وهو المفردُ العلمُ.

ومناطُ الخلافِ هل المفرد العلم باقٍ على تعريفِهِ قبل النداءِ أو أنَّ تعريفَه تجدَّدَ بسببِ النداءِ وهم فيه على قولين[1]:

الأول : أنَّ المنادى باقٍ على تعريفِهِ قبل النداء.

وَنُسِبَ لابنِ السراج[2].

الثاني : أنَّ تعريفَ العلميةِ سُلِبَ منه، وَتَعَرَّفَ بالاقبالِ عليه في النداء.

وَنُسِبَ للمبردِ[3] والفارسيِّ[4].

وإذا عدنا لأصولِ ابن السراج لنتأكدَ من صحةِ ما نُسِبَ إليه ، فإنَّنَا نجدُ فيه ما يوافقُ هذه النسبة.

فقد جاءَ في الأصولِ في أثناءِ تقسيمِهِ للمنادى المفردِ قولُه : (إحداهما : ما كان اسماً علماً قبلَ النداءِ، نحو: زيدٌ وعمْرٌو، فهو على معرفتهِ)[5]. ثُمَّ قالَ: (فأمَّا: يا زيدُ، فزيدٌ وما أشبهه من المعارفِ معارفٌ قبل النداء، وهو في النداءِ معرفةٌ كما كان، ولو كان تعريفُه بالنداءِ لَقُدِّرَ تنكيرُه قبلَ تعريفِهِ)[6].

---

(١) انظر: أسرار العربية (٢٢٩) وشرح المفصل (١/ ١٢٩) وشرح جمل الزجاجي (٢/ ٨٩) وشرح المرادي (٣/ ٢٧٦).

(٢) انظر: شرح السيرافي (١/ ١٥٥) وشرح المفصل (١/ ١٢٩) والارتشاف (٣/ ١٢٠) وشرح المرادي (٣/ ٢٧٦) والمساعد (٢/ ٤٨٩) والتصريح (٢/ ١٦٥).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٩٢) وانظر المصادر السابقة.

(٤) انظر: الارتشاف (٣/ ١٢٠) وشرح المرادي (٣/ ٢٧٦) والمساعد (٢/ ٤٨٩) والتصريح (٢/ ١٦٦).

(٥) الاصول (١/ ٣٣٠).

(٦) الأصول (١/ ٣٣٠).

من هذين النصين يتبينُ لنا صحةَ ما نُسِبَ لابنِ السراج من أنَّ المنادى المفرد العلم باقٍ على تعريفِهِ قبل النداء.

نأتي بعد ذلك إلى أدلةِ الفريقين كي يظهرَ لنا الصوابُ فيها.

فقد احتجَّ ابنُ السراج لرأيه هذا بأنَّك (قد تنادي باسمِهِ من لا تعلمُ له فيه شريكاً، كما تقولُ: يا فرزدقُ اقبل، ولو كنتَ لا تعرفُ أحداً له مثل هذا الاسم، ولو لم يكنْ عَرَفَ أنَّ هذا اسمَه فيما تقدمَ لما أجابك إذا دعوتَه به)[1].

واستدلَّ أصحابُ هذا الرأي كذلك (بنداءِ ما لا يُمكِنُ سَلْبُ تعريفِهِ، كاسمِ اللّهِ تعالى واسمِ الاشارة)[2]، حيثُ إنَّهما لا يقبلان التنكير.

وقد أَخَذَ بهذا الرأي عددٌ من النحاةِ كالشلوبينِ وابنِ عصفور وابنِ مالك وأبي حيان[3].

أمَّا أصحابُ القولِ الثاني فحجتُهم أنَّ (المعارفَ المفردةَ كُلَّها إذا نُودِيَتْ نُكِّرتْ، ثُمَّ تُنَادَى فتكونُ معارفَ بالنِّداء)[4]، وَدَلَّلُوا على ذلك بقولِهم: إنَّه لا خلافَ (أنَّ الاسمَ العلمَ يجوزُ إضافتُه، ومتى أُضيفَ تَعَرَّفَ بالإضافةِ، وغيرُ جائزٍ أنْ يَعَرَّفَ بالإضافة إلَّا وقد نُزِعَ عنه التعريفُ الذي كان فيه وَنُكِّرَ، كقولك: قَامَ زيدُكم، وقَعَدَ زيدُكم، وأشباه ذلك)[5].

---

(١) الأصول (١/ ٣٣٠).

(٢) شرح المرادي (٣/ ٢٧٦) وانظر: شرح جمل الزجاجي (٢/ ٨٩).

(٣) انظر: شرح الجزولية (٣/ ٩٥٢-٩٥٣) وشرح جمل الزجاجي (٢/ ٨٩) وشرح التسهيل (٣/ ٣٩٢) والارتشاف (٣/ ١٢٠).

(٤، ٥) شرح السيرافي (١/ ١٥٥) وانظر: شرح المفصل (١/ ١٢٩)

وَقَوَّى ابنُ يعيش هذا الرأي في معرضِ رَدِّه على أصحابِ الرأي الأول وعلى رأسهم ابنِ السراج بقولهِ: (وَمَا أَوْرَدَه أبو بكر فغيرُ لازم؛ لأنَّه ليسَ ممتنعاً أنْ يُسَمِّيَ الرجلُ ابنَه أو عبدَه الساعةَ فرزدقاً، فتحصلُ الشَّركَةُ بالقوةِ والاستعدادِ، ونظيرُ ذلك أنَّ الشمسَ والقمرَ من أسماءِ الأجناسِ فَتعَرُّفُهُمَا بالألفِ واللامِ، وإذا نَزَعْنَا هُمَا منهما صارا نكرتين وإنْ لم يكنْ لهما شريكٌ في الوجودِ؛ فإنَّما ذلكَ بالاستعدادِ لأنَّه ليسَ مستحيلاً أنْ يَخْلُقَ اللَّهُ مثلَهما، وإذا جازَ ذلك في أسماءِ الأجناسِ كانَ في الأعلامِ أَسْوَغ)[١].

وهذا الرأيُ صَرَّحَ به المبردُ في المقتضب[٢]، أمَّا الفارسيُّ فإنِّي لم أقفْ له على هذا الرأي على الرغمِ من نسبةِ هذا الرأي له في عددٍ من المصادر كما ذكرنا سابقاً.

وقد تابعَ المبردَ في رأيه هذا السيرافيُّ في شرحهِ للكتاب[٣] وابنُ يعيش في شرحه للمفصل[٤].

وقد ضَعَّفَ ابنُ مالك هذا الرأيَ وَرَدَّ على المبردِ في دعواه بقولهِ: (والصحيحُ أنَّ تعريفَ العلميةِ مُسْتَدَامٌ كاستدامةِ تعريفِ الضميرِ واسمِ الإشارةِ والموصولِ في: يا إيَّاكَ، ويَا هذا، ويَا مَنْ حَضَرَ. وَلأنَّ النداءَ لا يلزمُ من دخولهِ على معرفةٍ اجتماعُ تعريفين لجعلِ أحدِهما مؤكداً للآخر، ومسوقاً لزيادة الوضوح كما تُسَاقُ الصفةُ لذلك، ويكونُ ذلك نظير اجتماعِ دَلِيْلَيْ

---

(١) شرح المفصل (١/ ١٢٩) وانظر: شرح السيرافي (١/ ١٥٥).

(٢) انظر: المقتضب (٤/ ٢٠٥).

(٣) انظر: شرح السيرافي (١/ ١٥٥).

(٤) انظر: شرح المفصل (١/ ١٢٩).

المبالغة في : عَلَّامة وَدَوَّارِيّ)[1].

وقال الصبانُ في حاشيتِهِ على شرحِ الأشموني : (والصحيحُ بقاؤُه على تعريفِهِ بالعلميةِ وازْدَادَ بالنداءِ وضوحاً)[2].

---

(١) شرح التسهيل (٣/ ٣٩٢).

(٢) حاشية الصبان على شرح الاشموني (٣/ ١٣٨).

المسألة التاسعة

(لَمَّا) الظرفية

من حروف المعاني (لمَّا) المشددةُ، ولها في الكلام ثلاثةُ أقسام[1]:

الأول: أنْ تكونَ أداةَ نفيٍ وجزمٍ بمعنى (لَمْ)، وَذَكَرَ النحاةُ بينهما عدةَ فروق[2].

وَ(لمَّا) هذه يكونُ الفعلُ بعدَها مضارعاً لفظاً ماضياً معنًى، وذلك كقولهِ تعالى: ﴿**بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ**﴾[3]، وقولِهِ ﴿**وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾[4].

الثاني: أنْ تكونَ حرفَ استثناء بمعنى (إلَّا)، وتأتي في موضعين:

أولاهما: بعد القسمِ، نحو: نَشَدْتُكَ باللَّهِ لمَّا فَعَلْتَ، يعني: إلَّا فَعَلْتَ.

ثانيهما: بعد النفي، ومنه قولُه تعالى: ﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾[5].

وَأَنْكَرَ الجوهَريُّ في الصحاحِ مثلَ هذا الاستعمالِ لـ(لمَّا) حيثُ قال: (وقولُ من قالَ (لمَّا) بمعنى (إلَّا)، فليسَ يُعْرَفُ في اللغةِ)[6].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٣٤٤) ومعاني الحروف (١٣٢) والأزهية (١٩٧) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤٣) وشرح التسهيل (٤/ ١٠١) ورصف المباني (٣٥١) والجنى الداني (٥٩٢) ومغني اللبيب (٣٦٧) والبرهان في علوم القرآن (٤/ ٣٨١).

(٢) انظر: مغني اللبيب (٣٦٧) والبرهان في علوم القرآن (٤/ ٣٨١).

(٣) من الآية (٨) من سورة ص.

(٤) من الآية (١٤) من سورة الحجرات.

(٥) من الآية (٤) من سورة الطارق.

(٦) الصحاح (٥/ ٢٠٣٣).

وَرَدَّ عليه الفَيْرُوْزَبَادِيُّ في القاموسِ المحيطِ بقولِه: (وَإِنْكَارُ الجوهَرِيِّ كونَه بمعنى (إلَّا) غيرُ جيد، يُقَالُ: سألتُك لمَّا فعلْتَ، أي: إلَّا فَعَلْتَ)[1].

وهو مردودٌ أيضاً بإثباتِ سيبويه له في كتابه[2].

كما جاءَ مثلُ هذا المعنى في قولِ الشاعرِ:

قَالَتْ لَهُ: بِاللَّهِ يَا ذَا البُرْدَيْنْ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَساً أَوْ اثْنَيْنْ[3]

قال ابنُ هشام: (وفيه رَدٌّ لقولِ الجوهريِّ: إنَّ (لمَّا) بمعنى (إلَّا) غيرُ معروفٍ في اللغةِ)[4].

وَذَكَرَ الأزهريُّ في تهذيبِ اللغةِ[5] أنَّها لغةُ هُذَيل.

والحقيقةُ أنَّ الجوهريَّ لم يكنْ أوَّلَ مَنْ أنكرَ مثلَ هذا الاستعمالِ لـ(لمَّا) وإنَّما سبقَه الفراءُ في معانيه، حيثُ جاءَ في إعرابه لقولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[6]، قولُه: (وَأَمَّا مَنْ جَعَلَ (لمَّا) بمنزلةِ (إلَّا) فإنَّه وَجْهٌ لا نَعْرِفُه، وقد قالت العربُ: باللَّهِ لمَّا قُمْتَ عَنَّا، وإلَّا قُمْتَ عَنَّا، فَأَمَّا في الاستثناءِ فَلَمْ يَقُولُوه في شعرٍ ولا غيرِه، ألا تَرَى أَنَّ ذلكَ لو جازَ لَسَمِعْتَ في الكلامِ: ذَهَبَ النَّاسُ لمَّا زيداً)[7].

---

(١) القاموس المحيط (٤/ ٢٥٠).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ١٠٥) وانظر: ومعاني الحروف (١٣٣) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٥).

(٣) البيت لا يعرف قائله. أنظر: المخصص (١١/ ٩٤) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤٥) وشرح التسهيل (٣/ ٢٠٧) و(٤/ ١٠١) واللسان (٦/ ٣٣٠٥) والتذكرة (٧٤) ومغني اللبيب (٣٧١).

(٤) مغني اللبيب (٣٧١).

(٥) انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٣٤٥) وانظر: تأويل مشكل القرآن (٥٤٢).

(٦) من الآية (١١١) من سورة هود.

(٧) معاني الفراء (٢/ ٢٩).

الثالث: أنْ تكونَ للأمرِ الذي قد وَقَعَ لوقوعِ غيرِه، وَتُسَمَّى: حرفَ وجوبٍ لوجوب، أو وجودٍ لوجود، (وَتَخْتَصُّ بالماضي، فَتَقْتَضِي جملتين وُجِدَتْ ثانيتُهما عندَ وجودِ أولاهما، نحو: لمَّا جاءني أكْرَمْتُه)[1].

وقد دارَ خلافٌ بين النحاة في (لمَّا) هذه، وانقسموا فيها على مذهبين[2].

المذهب الأول: أنَّها حرفٌ.

وَنُسِبَ لسيبويه[3] وابنِ خروف[4] وأكثرِ النحويين[5].

وحجتُهم في هذا (أنَّ الفعلَ الواقعَ جواباً لها قد يجيءُ متراخياً عن زمانِ الفعلِ الذي بعدَها، ولو كانتْ ظرفاً لما تراخى عنه؛ لأنَّ العاملَ في الظرفِ لابُدَّ أنْ يقعَ فيه، أمَّا أنْ يقعَ بعدَه فلا)[6].

ولأنَّها أيضاً (أُجيْبَتْ بـ(مَا) النافية، و(إذا) الفُجَائية، قالَ تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا**﴾[7]، وقالَ تعالى: ﴿**فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ**﴾[8]، وَ(مَا) النافيةُ و(إذا) الفجائيةُ لا يَعْمَلُ ما بعدَهما فيما

---

(١) مغني اللبيب (٣٦٩).

(٢) زادَ ابنُ أبي الربيع في البسيط (١/ ٢٣٨) مذهباً ثالثاً ونَسَبَه لأبي علي الفارسي، ولكنَّه يُخالفُ ما عليه الفارسي كما سيأتي.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤٣) وشرح التسهيل (٤/ ١٠٢) ورصف المباني (٣٥٤) والارتشاف (٢/ ٥٧٠) والجنى الداني (٥٩٤) والمساعد (٣/ ١٢٧) وشرح قواعد الاعراب (٢٨٨) والتصريح (٢/ ٤٠) والهمع (٣/ ٢١٩).

(٤) انظر: مغني اللبيب (٣٦٩) والهمع (٣/ ٢١٩).

(٥) انظر: رصف المباني (٣٥٤).

(٦) النكت الحسان (٢٩٨)

(٧) من الآية (٤٢) من سورة فاطر.

(٨) من الآية (٦٥) من سورة العنكبوت.

قبلَهما، فانتفى أَنْ تَكونَ ظرفاً)[1].

ومن ذلك أيضاً أنَّه لا يُمْكِنُ تقديرُ الظرف في مثلِ قولهِ تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[2]؛ (لأنَّ المرادَ أنَّهم أُهلِكُوا بِسَبَبِ ظُلْمِهِم، لا لأنَّهم أُهلِكُوا حِيْنَ ظُلْمِهِم؛ لأنَّ ظُلْمَهُمْ مُتَقَدِّمٌ على إنذارِهم، وإنذارُهم مُتَقَدِّمٌ على إِهْلاكِهِمْ)[3].

وهذا هو رأيُ سيبويه[4] وتَبِعَهُ السهيليُّ وابنُ يعيش والمالقيُّ وأبو حيان والمراديُّ[5].

المذهب الثاني: أنَّها ظرفٌ بمعنى (حِين).

وَنُسِبَ لابنِ السراج[6] والفارسيِّ[7] وابنِ جني[8] والعُكْبَرِيِّ[9] وجماعةٍ من النحويين[10].

---

(١) الدر المصون (١/ ١٦٠) وانظر: البرهان في علوم القرآن (٤/ ٣٨٤).

(٢) من الآية (٥٩) من سورة الكهف.

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤٤).

(٤) انظر: الكتاب (٤/ ٢٢٣، ٢٣٤) وجاء في شرح التسهيل لابن الناظم (٤/ ١٠٢) قولُه: (قال سيبويه: إنَّ اسميتَها مشكوكٌ فيها، وحرفيتَها ظاهرة؛ لأنَّها دالةٌ على معنى الشرط، فتقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب، كما تقتضي (لو) امتناعاً لامتناع، والحكمُ بالظاهر راجح).

(٥) انظر: نتائج الفكر (١٢٧) وشرح المفصل (٧/ ٤٠) ورصف المباني (٣٥٤) والنكت الحسان (٢٩٨) والارتشاف (٢/ ٥٧٠) والبحر المحيط (١/ ١٢٢) والجنى الداني (٥٩٤).

(٦) انظر: الارتشاف (٢/ ٥٧٠) ومغني اللبيب (٣٦٩) والبرهان في علوم القرآن (٤/ ٣٨٣) والتصريح (٢/ ٣٩) والهمع (٣/ ٢١٩).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤٤) وشرح التسهيل (٤/ ١٠٢) ورصف المباني (٣٥٤) والنكت الحسان (٢٩٨) والبحر المحيط (١/ ١٢٢) والتذكرة (٧٤) وانظر: المصادر السابقة.

(٨) انظر: الارتشاف (٢/ ٥٧٠) ومغني اللبيب (٣٦٩) والتصريح (٢/ ٣٩) والهمع (٣/ ٢١٩).

(٩) انظر: الدر المصون (١/ ١٦٠).

(١٠) انظر: الهمع (٣/ ٢١٩).

وحجتُهم في هذا أنَّها تأتي بمعنى (حِيْن) الظرفية، ولمجيءِ الفعلِ الماضي بعدَها، فهيَ (لَمْ) دخلتْ عليها (مَا) فتغيرتْ بدخولِ (مَا) عليها عن حالِ (لَمْ)، فوقعَ بعدَها مثالُ الماضي في قولِكِ: لمَّا جِئْتَ جِئْتُ، فصارَ بمنزلةِ ظرفٍ من الزمانِ، كأنَّك قلتَ: حين جِئْتَ جِئْتُ)[1].

قال العُكْبَرِيُّ عندَ إعرابِهِ لقولِهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[2]: ((لمَّا) ههنا اسم، وهيَ ظرفُ زمان، وكذا في كلِّ موضعٍ وقعَ بعدَها الماضي وكانَ لها جواب)[3].

و(لمَّا) هذه أصلُها (لَمْ) دخلتْ عليها (مَا) فانتقلتْ من الحرفيةِ إلى الإسميةِ على هذا الرأي.

وَعَلَّلَ ابنُ جني في المحتسب[4] هذا الانتقالَ قياساً على (إِذْمَا) الشرطيةِ، وذلكَ أنَّهُ لا خلافَ في إسميةِ (إِذْ) الظرفيةِ، ولكنْ بعد دخولِهَا على (مَا) عَدَّها سيبويه من الحروف، فـ(إِذْ) هنا انتقلتْ بعد دخولِ (مَا) عليها من الإسميةِ إلى الحرفيةِ، وكذلك (لمَّا) انتقلتْ بدخولِ (مَا) عليها من الحرفيةِ إلى الإسميةِ، فقياسُه هنا هو قياسُ العكس.

وَ(لمَّا) على هذا الرأي اسمٌ مبنيٌّ، وسببُ بنائها أنَّها أَشْبَهَت الحرفَ، وَلِتَضَمُّنِهَا معناه[5].

---

(١) الايضاح (٣٢٨).

(٢) من الآية (١٧) من سورة البقرة.

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٣).

(٤) انظر: المحتسب (٢/ ٣١٢).

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٠٧).

وَقَوَّى ابنُ مالك هذا الرأيَ لأنَّها (جاءتْ لمجردِ الوقتِ في قولِ الراجزِ:

إنِّــي لأَرْجُوْ مُحْــرِزاً أَنْ يَنْفَعَــا   إِيَّايَ لَمَّــا صِرْتُ شَيْخَاً قَلِعَا[1])[2]

وبعد أنْ تَبَيَّنَّا وجهَ الخلافِ في (لمَّا) الشرطيةِ، وآراءَ النحاةِ فيها، نأتي بعد ذلك إلى رأي ابنِ السراج لنعرفَ موقفَه من هذا الخلافِ وصحةَ ما نُسِبَ إليه.

جاء في الأصولِ في أثناءِ حديثِهِ عن (لمَّا) الجازمةِ قولُه: (... ويقولُ أيضاً للأمرِ الذي قد وَقَعَ لوقوعِ غيرِه، وتقولُ: لمَّا جِئْتَ جِئْتُ، فَيَصِيْرُ ظَرْفَاً)[3].

فهذا نصٌّ واضحٌ وصريحٌ من ابنِ السراج في أنَّ (لمَّا) إذا تَضَمَّنَتْ معنى الشرطِ، وجاءتْ للشيءِ الذي قد وَقَعَ لوقوعِ غيرِه، فهيَ تكونُ ظرفاً. إلَّا أنَّه لم يصرحْ فيها أنْ تكونَ بمعنى (حين) كما نُسِبَ إليه.

وقد أَخَذَ برأي ابنِ السراج عددٌ من النحاة كأبي علي الفارسي وابنِ جني والهرويِّ وابنِ الانباري والعُكْبَرِيِّ[4].

وَوَافَقَهُمْ في هذا الرأي عددٌ من اللغويين كالأزهريِّ في (تهذيب اللغة)[5]، وابنِ فارس في (الصاحبي)[6]، والفيروز باديِّ في (القاموس المحيط)[7].

---

(١) البيت من غير نسبة في اللسان (٦/ ٣٧٢٣) وشرح التسهيل (٤/ ١٠٢) وشواهد التوضيح (٢٦) والتذكرة (٤٨، ٧٤) والمساعد (٣/ ١٩٨).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤٤).

(٣) الأصول (٢/ ١٥٧) وانظر: (٣/ ١٧٩).

(٤) انظر: الايضاح (٣٢٨) والبغداديات (٣١٥-٣١٦) وكتاب الشعر (١/ ٧٠، ٨٩) والخصائص (٢/ ٢٥٣) و(٣/ ٢٢٢) والمحتسب (١/ ١٦٤) و(٢/ ٣١٢) والأزهية (١٩٩) والبيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٠٧) والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٣).

(٥) انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٣٤٤).

(٦) انظر: الصاحبي (٢٥٥).

(٧) انظر: القاموس المحيط (٤/ ٢٥٠).

ووقف ابنُ مالك موقفا وسطا في هذه المسألة، فقد ذكر الرأيين في شرح الكافية الشافية[1]، وأيدهما جميعا لوجود شواهد من العربية تدل على حرفيتها مع استحالة الظرفية فيها، كما في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[2]، ووجود شواهد أخرى تكون فيها (لما) ظرفية فقط ولمجرد الوقت، كما في قول الراجز:

إِنِّي لأَرْجُو مُحْرِزاً أَنْ يَنفَعَا
إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخاً قَلِعَا

وقد استحسن ابن هشام هذا الرأي من ابن مالك، وذلك (لأنَّها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة)[3].

أخيرا كنت أظن أن هذا الرأي - وهو ظرفية (لما) - مما تفرد به ابن السراج عمن سبقه من النحاة، وذلك لعدم وجود أي نص - حسب ما وقفت عليه من كتب النحاة المطبوعة - يشير إلى أن أحداً من النحاة أخذ بهذا الرأي قبل ابن السراج.

إلا إنني وقفت على نص لابن قتيبة في (تأويل مشكل القرآن) يقول فيه: (فإذا رأيت (لما) جوابا ، فهي لأمر يقع بوقوع غيره، بمعنى (حين) ، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾[4]، أي: حين آسفونا، و﴿لَمَّا جَاءَ أَمْرُ

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤٤).

(٢) من الآية (٥٩) من سورة الكهف.

(٣) مغني اللبيب (٣٦٩).

(٤) من الآية (٥٥) من سورة الزخرف.

رَبِّكَ﴾[1]، أي: حين جاء أمر ربك)[2].

وابنُ قتيبة كما هو معلوم متقدمٌ على ابن السراج.

---

(١) من الآية (١٠١) من سورة هود.

(٢) تأويل مشكل القرآن (٥٤٢).

المسألة العاشرة

زيادةُ (فُعْلَلِل) في الخُماسي

ينقسمُ الاسمُ قسمين : مجردٌ ومزيدٌ.

والمجردُ - وهو مجالُ بحثنا - يقومُ على ثلاثةِ أُصول :

الأول: الثلاثي، وهو أَقلُّ ما يكونُ، وله عشرةُ أبنيةٍ:[1]

١- فَعْل . نحو[2] : كَعْب ، وَصَعْب.

٢- فَعَل . نحو : فَرَس ، وَبَطَل.

٣- فَعِل . نحو : كَبِد ، وَحَذِر.

٤- فَعُل . نحو : رَجُل ، وَحَدُث[3].

٥- فِعْل . نحو : جِذْع ، وَنِضْو[4].

٦- فِعَل . نحو : عِنَب ، وَزِيَم[5].

٧- فِعِل . نحو : إِبِل ، وَإِبِد[6].

٨- فُعْل . نحو : قُفْل ، وَحُلْو.

---

(١) وهناك بناءان آخران، الأولُ مُهْمَلٌ وهو (فِعُل) والثاني مختلفٌ فيه وهو (فُعِل) نحو : دُئِل وَرُئِم قال ابنُ مالك في الخلاصةِ (٦٥):

وَفِعُلٌ أُهْمِلَ والعَكْسُ يَقِلّْ * لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيْصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

وانظر: شرح المرادي (٥/ ٢١٥) وأوضح المسالك (٤/ ٣٦١) وشرح ابن عقيل (٢/ ٥٣٢).

(٢) هذه الأبنيةُ تكونُ في الاسمِ والصفةِ فنذكرُ أولاً الاسمَ ثُمَّ الصفةَ.

(٣) حَدُثٌ: حَسَنُ الحديثِ.

(٤) نِضْو: هَزِيْل

(٥) زِيَم : مُتَفَرِّق.

(٦) إِبِد: وحشي. وقيل: (أَتَانٌ إِبِدٌ) أي : وَلُود.

٩- فُعَل . نحو : صُرَد[١] ، وَلُبَد[٢] .

١٠- فُعُل . نحو : عُنُق ، وَجُنُب .

والثاني : الرباعي، وله خمسةُ أبنية :

١- فَعْلَل . نحو : جَعْفَر ، وَسَلْهَب[٣] .

٢- فِعْلِل . نحو : زِبْرِج[٤] ، وَدِلْقِم[٥] .

٣- فِعْلَل . نحو : دِرْهَم ، وَهِجْرَع[٦] .

٤- فُعْلُل . نحو : بُرْثُن[٧] ، وَكُنْدُر[٨] .

٥- فِعَلّ . نحو : قِمَطْر[٩] ، وَهِزَبْر .

وزادَ الأخفشُ[١٠] بناءً سادساً وهو :

فُعْلَل . نحو : جُخْدَب[١١] .

وَأَنْكَرَ ابنُ عصفور[١٢] هذا البناءَ وَعَدَّه مخففاً من (فُعْلُل) .

---

(١) صُرَد : طائرٌ ضخمُ الرأس .

(٢) لُبَد : المقيمُ الذي لا يبرحُ مكانَه . ويأتي بمعنى : الكثير .

(٣) السَّلْهَب : الطويل .

(٤) الزِّبْرِج : الزينة ، والسحاب الرقيق .

(٥) الدِّلْقِم : الهرم .

(٦) الهِجْرَع : الأحمق ، والطويل .

(٧) بُرْثُن : مِخْلَب السبع .

(٨) الكُنْدُر : القصير الغليظ

(٩) القِمَطْر : الشديد ، وقيل ما يُصَان فيه الكتب .

(١٠) انظر : المنصف (١/ ٢٧) والتبصرة والتذكرة (٢/ ٧٨٤) وشرح الملوكي (٢٦) وشرح الشافية (١/ ٤٨) والارتشاف (١/ ٥٨) .

(١١) الجُخْدَب : الضخم الغليظ .

(١٢) انظر : الممتع (١/ ٦٧) وانظر : شرح المرادي (٥/ ٢٢٧) .

والثالث: الخماسي، وهو أكثرُ ما يكونُ، وله أربعةُ أبنية:

١- فَعَلَّل. نحو: سَفَرْجَل، وَشَمَرْدَل[1].

٢- فَعْلَلِل. وَلَمْ يأتِ منه إلَّا صفة، نحو: جَحْمَرِش[2].

٣- فُعَلِّل. نحو: خُزَعْبِل[3]، وَقُذَعْمِل[4].

٤- فِعْلَلّ. نحو: قِرْطَعْب[5]، وَجِرْدَحْل[6].

وَنُسِبَ لابنِ السراج[7] زيادةُ بناءٍ خامسٍ وهو:

فُعْلَلِل. نحو: هُنْدَلِع[8].

هذه هي أبنيةُ الأصولِ في الأسماءِ الثلاثيةِ والرباعيةِ والخماسيةِ، والذي يعنينا هنا هو ما نُسِبَ لابنِ السراج من زيادةِ بناءٍ خامسٍ في الخماسي.

وإذا عدنا إلى الأصولِ لنتأكدَ من صحةِ ما نُسِبَ لابنِ السراج نَجِدُهُ قد أثبتَ هذا الرأيَ عند حديثِهِ عن بناءِ الخماسي، حيثُ قال: (أبنيةُ الأسماءِ الخماسيةِ أربعةٌ التي ذَكَرَ سيبويه، وهيَ خمسةٌ مع بناءٍ لم يذكرْه سيبويه:

---

(١) الشَّمَرْدَل: الطويل - وقيل: الفتى القوي.

(٢) جَحْمَرِش: العجوز المسنة.

(٣) الخُزَعْبِل: الباطل.

(٤) القُذَعْمِل: الشيء القليل، وقيل: الضخم من الإبل.

(٥) القِرْطَعْب: القطعة من الخرقة.

(٦) الجِرْدَحْل: الضخم من الإبل.

(٧) انظر: شرح المفصل (٦/ ١٤٣) وشرح الملوكي (٢٩) وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٢٥) وشرح الشافية (١/ ٤٩) والارتشاف (١/ ٦٧) وشرح المرادي (٥/ ٢٣١) وشرح الأشموني (٤/ ٢٤٩) وحاشية يس على التصريح (٢/ ٣٥٧).

(٨) الهُنْدَلِع: اسم بقلة.

فَعَلَّل، فَعْلَلِل، فُعَلّل[1]، فِعْلَلّ، فُعْلَلِل[2])[3].

وقالَ بعد ذلك : (وَأَمَّا (هُنْدَلِع) فلمْ يذكرْه سيبويه)[4].

من هذا النص نتبينُ صحةَ ما نُسِبَ لابن السراج من زيادتِهِ بناءً خامساً على ما ذَكَرَه سيبويه[5] وغيرُه من متقدمي البصريين كالمازنيِّ[6] والمبردِ[7] من أبنيةِ الخماسي المجرد.

ولكنَّ هذه الزيادةَ في بناءِ الخماسي من ابنِ السراج لم تحظَ بالقبول عند جمهورِ النُّحاةِ لأسبابٍ عدة منها أنَّ هذه الكلمةَ ليسَ لها أصلٌ في بناءِ الخماسي، ف(يلزمُ من تقديرِ أصالتِها عدمُ النظير)[8].

قال ابنُ جني : (ومن ادَّعَى أنَّها أصلٌ، وَأَنَّ الكلمةَ بها خُمَاسِيَّةٌ، فلا دلالةَ له، ولا بُرْهَانَ معه)[9].

لذا حملَها النحاةُ على أنَّها رُبَاعِيَّةٌ على وزن (فُنْعَلِل) والنونَ فيها زائدةٌ كزيادتِها في (كُنْتَأْل)[10] و(كَنَهْبَل)[11].

---

(١) كُتِبَتْ في المطبوع خطأ (فَعْلَلِل).

(٢) وَضُبِطَتْ هذه في المطبوع خطأ (فُعْلُلِل).

(٣) الأصول (٣/ ١٨٤).

(٤) الأصول (٣/ ١٨٦).

(٥) انظر : الكتاب (٤/ ٣٠١).

(٦) انظر : المنصف (١/ ٣٠).

(٧) انظر : المقتضب (١/ ٦٨).

(٨) شرح المرادي (٥/ ٢٣٢).

(٩) الخصائص (٣/ ٢٠٣).

(١٠) الكُنْتَأْل : القصير.

(١١) من أنواع الشجر.

قال ابنُ يعيش: (وَلَو جازَ أنْ يُجْعَلَ (هُنْدَلِع) بناءً خامساً، لجازَ أَنْ يُجْعَلَ (كَنَهْبَل) بناءً سادساً، وهذا يؤدي إلى خرقٍ مُتَسِع)[1].

وقد أجرى النحاةُ هذا الحكمَ على هذا البناءِ وإنْ لم يثبتْ مثلُه في مزيدِ الرباعي، وذلك (لأنَّهُ إذا تَرَدَّدَ الحرفُ بين الأصالةِ والزيادةِ، والوزنان باعتبارِهما نادران فالأولى الحكمُ بالزيادة)[2] و(لأنَّ أبنيةَ المزيدِ أكثرُ من أبنيةِ المجردِ من الزيادة)[3].

وَدَلَّلَ ابنُ مالك على ضعفِ رأي ابنِ السراج في تأصيلِهِ نونَ (هُنْدَلِع) بأنَّه يلزمُ على هذا الرأي (أَنْ تكونَ نونُ (كَنَهْبُل) أصلاً؛ لأنَّ زيادتَها لم تثبتْ إلَّا لأنَّ الحكمَ بأصالتِها وَقَعَ في وزنٍ لا نظيرَ له، وذلك لازمٌ لا محالةَ من ادعاءِ أصالةِ نونِ (هُنْدَلِع)، مع أَنَّ نونَ (هُنْدَلِع) ساكنةٌ ثانيةٌ فأشبهتْ نونَ (عَنْبَس)[4] وَ(حَنْظَل)[5] وَ(سُنْبُل)[6] وَ(قِنْفَخْر)[7] وَ(خَنْضَرِف)[8]، وهذه زائدةٌ لسقوطِها في العُبُوسِ، وَالحَظَلِ، وَالإِسْبَالِ، وَالقَفَاخِرِ، وَالخَضْرَفةِ.

ولا يكادُ يوجدُ نظيرُ (كَنَهْبُل) في زيادةِ نونٍ ثانيةٍ متحركةٍ، وقد حُكِمَ مع ذلك عليها بالزيادةِ، فالحكمُ على نونِ (هُنْدَلِع) بالزيادةِ أَولَى)[9].

---

(١) شرح الملوكي (٢٩) وانظر: شرح المفصل (٦/ ١٤٣).
(٢) شرح الشافية (١/ ٤٩).
(٣) المتع (١/ ٧١).
(٤) العَنْبَس: الأسد.
(٥) الحَنْظَل: نبتٌ شديدُ المرارة.
(٦) السُّنْبُل: طَرَفُ النبات الذي يَتَكَوَّنُ فيه الحب.
(٧) القِنْفَخْر: الضخم الجثة.
(٨) الخَنْضَرِف: المرأة العجوز، وقيل: الضخمة كثيرة اللحم.
(٩) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٢٥-٢٠٢٦).

الفصل الرابع

المسائلُ التي نُسِبَتْ لابنِ السراج وَفي الأصولِ ما يُخَالِفُهَا

المسألة الأولى

اسم الإشارة هو أعرف المعارف

نسب كثير من النحاة إلى ابن السراج قوله: إن أسماء الإشارة أعرف المعارف، موافقا بذلك الكوفيين[1].

والذي في الأصول يخالف هذه النسبة.

فقد ذكر ابن السراج تقسيم المعارف في (باب المعرفة والنكرة)، قال: (ذكر المعرفة: والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكني[2]، والمبهم[3]، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهن)[4] ولم يبين ابن السراج في هذا النص ما هو الأعرف من هذه المعارف الخمسة، إلا ما قد يفهم من الترتيب فيما بينهن، وهذا ليس بدليل؛ لأنه قد يكون غير مقصود.

ولكن ابن السراج حسم هذا الرأي في أثناء نقله لرأي المازني في (الإخبار عن المضمر) في (باب ما جاز أن يكون خبرا).

قال: (وقال المازني في هذا الباب: إنه جائز عند جميع النحويين. ثم قال: وهو عندي رديء في القياس، ولولا اجتماع النحويين على إجازته ما أجزته.

---

(١) انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٦٩-١٧٠) وأسرار العربية (٣٤٥) والانصاف (٢/ ٧٠٨) وشرح المفصل (٥/ ٨٧) وشرح الكافية (١/ ٣١٢) والإرشاد (٣٧٤) والارتشاف (١/ ٤٦٠) وهمع الهوامع (١/ ١٩١) وحاشية ياسين علي التصريح (١/ ٩٥).

(٢) المكني: هو الضمير في اصطلاح الكوفيين.

(٣) المبهم: يقصد به اسم الإشارة والاسم الموصول.

(٤) الأصول (١/ ١٤٩). وانظر: (٢/ ٣٢).

قال أبو بكر: والذي جعله عنده رديئا في القياس أنك تخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر؛ لأن (الذي) وإن كان مبهما فهو كالظاهر؛ لأنه يصح بصلته)[1].

فقد صرح ابن السراج هنا بخلاف ما نسب إليه من القول بأن أسماء الإشارة أعرف المعارف.

---

(١) الاصول (٢/ ٣١٣).

المسألة الثانية

لا يجوز الوصل بالقسم

نسب ابن مالك في شرح الكافية الشافية إلى ابن السراج عدم جواز وصل الموصول بالقسم[1].

وما في الأصول يخالف هذه النسبة .

فقد جاء في الأصول في أثناء حديثه عن (ما يوصل به الذي) قوله : (فإن وصلت (الذي) بالفعل المقسم عليه نحو قولك : ليقومن، لم تحتج إليه؛ لأن القسم إنما يدخل على ما يؤكد إذا خيف ضعف علم المخاطب بما يقسم عليه، والصفة إنما يراعى فيها من الكلام مقدار البيان، وبابها : أن يكون خبرا خالصا لا يخلطه معنى قسم ولا غيره فإن وصل به فهو عندي جائز؛ لأن التأكيد لا يبعده من أن يكون خبرا)[2].

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (١/ ٢٨٧).

(٢) الأصول (٢/ ٢٦٨-٢٦٩) .

المسألة الثالثة

خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء

نسب لابن السراج في كثير من المصادر القول بأن رافع الخبر هو الابتداء[1].

وقد صرح ابن السراج في الأصول بخلاف ما نسب إليه.

فقد جاء في الأصول في أثناء حديثه عن المبتدأ قوله: (وهما - أي: المبتدأ والخبر - مرفوعان أبدا، فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا)[2].

---

(١) انظر: التبيين (٢٢٩) والارتشاف (٢/ ٢٨) والمساعد (١/ ٢٠٥) وشفاء العليل (١/ ٢٧٢) والتصريح (١/ ١٥٩) وهمع الهوامع (٢/ ٨).

(٢) الأصول (١/ ٥٨).

المسألة الرابعة

عدم جواز وقوع الجملة الطلبية خبرا

نسب لابن السراج في عدد من المصادر اشتراط كون الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ محتملة للصدق والكذب.

وما جاء منها خلاف ذلك نحو: زيد اضربه، وزيد لا تضربه، حمل على إضمار القول.

والتقدير: زيد أقول لك اضربه، أو: أقول لك لا تضربه[١].

وقد تحدث ابن السراج في الأصول عن هذه المسألة في أثناء حديثه عن خبر المبتدأ، قال: (وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبرا كاسمه يجوز[٢] فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاما ولا أمراً ولا نهياً وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت: زيد كم مرة رأيته، فاستجازوا هذا لما كان زيد في المعنى والحقيقة داخلا في جملة ما استفهم عنه؛ لأن الهاء هي زيد، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب)[٣].

من هذا النص يتبين لنا أن ابن السراج يرى أن جملة الخبر لابد أن تكون مما يجوز فيه التصديق والتكذيب.

وهذا قد يكون إثباتا لرأيه، إلا أنه نقل عن العرب استعمال الجملة الانشائية خبرا دون الحاجة إلى تقدير قول قبلها، وهذا من باب الاتساع في اللغة ولم يشر

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي (١/ ٣٤٦) والتسهيل (٤٨) والارتشاف (٢/ ٤٩).

(٢) ذكر المحقق أنه أضاف هذه الكلمة لايضاح المعنى. والحقيقة أن الكلمة موجودة في المخطوط، ولا صحة لما ذكره.

(٣) الأصول (١/ ٧٢).

ابن السراج إلى عدم جوازه مما يدل على صحة مثل هذا التركيب عنده.

وما نقله النحاة عن ابن السراج في هذا الموضع ذكره ابن السراج في أثناء حديثه عن صلة (الذي)[1].

(١) انظر: الأصول (٢/ ٢٦٧ - ٢٦٨).

المسألة الخامسة

حرفيـة (ليس)

نسب لابن السراج في عدد من المصادر القول بحرفية (ليس) التي هي من أخوات (كان)[1].

والذي في الأصول يخالف هذه النسبة .

فقد صرح ابن السراج بفعلية (ليس) في أكثر من موضع في كتابه الأصول .

ومن هذه النصوص قوله في أقسام العوامل التي ترفع الفاعل : (والثاني : وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو : ليس، وعسى، وفعل التعجب، ونعم وبئس)[2].

وقال في أثناء حديثه عن تصرف (كان) وأخواتها :

(فأما (ليس)، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست، كما تقول : ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستن كضربتن، وليسوا كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة، كقولك : ضربت أمة الله زيدا)[3].

وجاء في (باب ما جاز أن يكون خبرا) قوله : (فإذا قلت : ليس زيد أخاك، وأخبرت عن الفاعل والمفعول، فإنه لا يجوز إلا بـ(الذي)، ولا يجوز بالألف واللام؛ لأن (ليس) لا تتصرف ولا يبنى منها فاعل، ألا ترى أنك لا تقول :

---

(١) انظر : الارتشاف (٢/ ٧٢) والجنى الداني (٤٩٤) ومغني اللبيب (٣٨٧) وهمع الهوامع (١/ ٢٨) والأشباه والنظائر (٥/ ١٢).

(٢) الأصول (١/ ٧٦). وانظر : (٢/ ٢٢٨).

(٣) الأصول (١/ ٨٢-٨٣). وانظر : (٢/ ٢٢٦، ٢٨٨).

(يفعل) منها ولا شيئا من أمثلة الفعل، وهي فعل، وأصلها (ليس) مثل: صيد البعير. وألزمت الاسكان إذ كانت غير متصرفة)[1].

فهذه النصوص وغيرها تدل دلالة واضحة وصريحة على أن ابن السراج يرى فعلية (ليس)، وتنفي صحة ما نسب إليه من القول بحرفيتها.

---

(١) الأصول (٢/ ٢٩٠). وانظر: (٣/ ٣٤٥).

المسألة السادسة

حرفية (عسى)

نقل عن ابن السراج في كثير من المصادر القول بحرفية (عسى) موافقا بذلك الكوفيين[1].

والذي في الأصول يخالف هذا النقل.

فقد صرح ابن السراج في الأصول بفعلية (عسى) في أثناء تقسيمه لعوامل الفاعل.

قال: (والثاني: وهو الفعل الذي هو غير متصرف، نحو: ليس، وعسى، وفعل التعجب، ونعم وبئس)[2].

وذكرها مرة أخرى في قسم الحروف، في (باب ما جاء على ثلاثة أحرف)[3]. قال: (لعل وعسى: طمع وإشفاق)[4].

وهذا الذي اختاره ابن السراج هو مذهب سيبويه[5].

---

(١) انظر: أسرار العربية (١٢٦) والارتشاف (٢/ ١١٨) والتذكرة (٦٠٩) والجنى الداني (٤٦١) وأوضح المسالك (١/ ٣٣٢) ومغني اللبيب (٢٠١) وشرح قطر الندى (٣٤) وشرح شذور الذهب (٢١) وشرح ابن عقيل (١/ ٣٢٢) والتصريح (١/ ٢١٤) وهمع الهوامع (١/ ٢٨) والخزانة (٩/ ٣١٩).

(٢) الأصول (١/ ٧٦). وانظر: الموجز (٣١).

(٣) الأصول (٣/ ١٧٦).

(٤) الأصول (٣/ ١٧٨).

(٥) انظر: المقتضب (٣/ ٧١) وشرح المفصل (٧/ ١٢٣) وشرح الجزولية (٣/ ٩٦٩) وشرح التسهيل (١/ ٣٩٨) ومغني اللبيب (٢٠١) والجنى الداني (٤٦٧).
وانظر: الكتاب (٢/ ٣٧٤) و(٣/ ١٥٧٣-١٥٨) و(٤/ ٢٣٣) =

فهي عندهم فعلٌ من أفعالِ المقاربة بدليلِ دخولِ علاماتِ الفعلِ عليها، قالَ تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾[1].

وقد تأتي حرفاً ناسخاً من أخواتِ (إنَّ) في لُغَيَّةٍ[2]، إذا اتصلتْ بها ضمائرُ النَّصْبِ، نحو: عَسَاهُ، عَسَاكَ، عَسَاني.

قال الشاعرُ:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا ... تُنَازِعُنِي: لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي[3]

= وهناك مذهبان آخران للنحاة في (عسى).

الأول: أنَّها فعلٌ في كُلِّ أحوالِها. وهو رأيُ المبردِ في المقتضب (٣/ ٧١). وابنِ هشام في المغني (٢٠١).

الثاني: أنَّها حرفٌ في كلِّ أحوالِها. وَنُسِبَ لثعلبٍ وجمهورِ الكوفيين. انظر: التذكرة (٦٠٩) والارتشاف (٢/ ١١٨) ومغني اللبيب (٢٠١).

(١) الآية (٢٢) من سورة محمد.

(٢) انظر: أوضح المسالك (١/ ٣٢٩).

(٣) البيت لعِمْرَان بن حِطَّان الخارجي. انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٥) والمقتضب (٣/ ٧٢) وكتاب الشعر (٢/ ٤٩٤) والخصائص (٣/ ٢٥) والمقرب (١١١) وأوضح المسالك (١/ ٣٣٠) والخزانة (٥/ ٣٤٩).

المسألة السابعة

الظرف والجار والمجرور قسم برأسه

نقل أبو علي الفارسي في المسائل العسكرية عن ابن السراج جعله الظرف والجار والمجرور قسما مستقلا برأسه، ليس من قبيل المفرد ولا الجملة[1].

وما أثبته ابن السراج في الأصول يخالف هذه النسبة.

فقد جاء في الأصول في أثناء حديثه عن أقسام الخبر قوله: (وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين، فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك: زيد أخوك، وزيد قائم، وضرب يحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له، وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظروف المكان، وإما أن يكون من ظروف الزمان. أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار. والمحذوف: معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال.

وأما الظرف من الزمان فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخوص يوم الخميس، كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة، أو واقع[2] في يوم الجمعة،

---

(١) انظر: المسائل العسكرية (١٠٥) وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣٤٤) والارتشاف (٢/ ٤٥) وشرح المرادي (١/ ٢٧٤) وشرح ابن عقيل (١/ ٢١١) وطبقات الشافعية (١٠/ ٣٠٦) وهمع الهوامع (٢/ ٢٢).

(٢) في المطبوع (وقع) وما أثبته من المخطوط، وهو الذي يوافق سياق الكلام.

والشخوص واقع في يوم الخميس ، فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف)[1].

من هذا النص يتبين لنا أن ابن السراج يرى أن الظرف أو الجار والمجرور إذا كانا في موضع الخبر، فالخبر محذوف وتقديره: واقع أو مستقر.

وهو بهذا يخالف ما نسب إليه من أنهما قسم مستقل برأسه.

(١) الأصول (١/ ٦٢ - ٦٣). وانظر: (٢/ ٣٦١).

المسألة الثامنة

وجوب كون متعلق (رب) ماضيا

نسب الرضى في شرح الكافيـة لابن السراج لزوم كون الفعل مع (رب) ماضياً[1].

وما في الأصول يخالف هذه النسبة .

فقد أفرد ابن السراج في الأصول بابا لـ(رب) قال فيه : (تقول : رب رجل قائم وضارب، ورب رجل يقوم ويضرب)[2].

---

(١) انظر : شرح الكافية (٢/ ٣٣٣).

(٢) الأصول (١/ ٤٢١).

المسألة التاسعة

عدم جواز إعمال المصدر المعرف بـ(أل)

نسب أبو حيان إلى ابن السراج عدم جواز إعمال المصدر المعرف بـ(أل) موافقاً بذلك الكوفيين[1].

وقد صرح ابن السراج في الأصول بخلاف ما نسبه له أبو حيان.

فقد جاء في الأصول في أثناء حديثه عن (المصدر) قوله: (وتدخل الألف واللام على هذا - أي المصدر - فتقول: عجبت من الضرب زيدا بكر، لا يجوز أن تخفض (زيداً) من أجل الألف واللام؛ لأنهما لا يجتمعان والإضافة كالنون والتنوين).[2]

وقد أورد ابن السراج بعد هذا النص رأي الكوفيين السابق وحسنه[3].

وأظن أن هذا التحسين لرأي الكوفيين هو الذي حدا بأبي حيان أن ينسب هذا الرأي له.

---

(١) انظر: الارتشاف (٣/ ١٧٦) وشرح المرادي (٣/ ٥).

(٢) الأصول (١/ ١٣٧).

(٣) المصدر نفسه.

المسألة العاشرة

جواز تقديم مفعول المصدر عليه

نسب السيوطي في الهمع لابن السراج القول بجواز تقديم مفعول المصدر عليه، وذلك نحو: يعجبني عمرا ضرب زيد.[1]

وما في الأصول يخالف هذه النسبة.

فقد جاء في الأصول في أثناء الحديث عن (المصدر) قول ابن السراج: (واعلم: أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر؛ لأنه في صلته، وكذلك إن وكد ما في الصلة أو وصف، لو قلت: دارك أعجب زيدا دخول عمرو، فتنصب الدار بالدخول كان خطأ).[2]

فهذا نص صريح من ابن السراج في عدم جواز تقديم مفعول المصدر عليه.

وأحسب أن الذي جعل السيوطي ينسب هذا الرأي لابن السراج قول أبي حيان في الارتشاف: (وحكى ابن السراج جواز تقديم مفعوله عليه نحو: يعجبني عمرواً ضرب زيد، والجمهور على منع ذلك)[3].

وليس في هذا النص ما يدل على أنه رأي ابن السراج.

---

(١) انظر: همع الهوامع (٥/ ٦٩).
(٢) الأصول (١/ ١٣٧).
(٣) الارتشاف (٣/ ١٧٣).

المسألة الحادية عشرة

منع الجمع بين فاعل (نعم وبئس) الظاهر والتمييز

نقل ابن يعيش في شرح المفصل عن ابن السراج موافقته لسيبويه في منع الجمع بين فاعل (نعم وبئس) الظاهر والتمييز[1].

وما في الأصول يخالف هذا النقل.

فقد مثل ابن السراج لهذا الجمع في (باب نعم وبئس) حيث قال: (وإذا قلت: نعم الرجل رجلا زيد، فقولك: (رجلاً) توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا، وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهما).[2]

---

(١) انظر: شرح المفصل (٧/ ١٣٢).

(٢) الأصول (١/ ١١٧).

المسألة الثانية عشرة

(إمـا) ليست حرف عطف

نقل أبو علي الفارسي في البغداديات عن ابن السراج قوله: إن (إما) ليست حرف عطف.

جاء ذلك في النص التالي:

قال الفارسي: (وسألت أبا بكر عنها - أي (إما) - فقال: ليست بحرف عطف، وقال: حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف نحو: لم يقم زيد ولا عمرو، فـ(لا) في هذه المسألة ليست بعاطفة إنما هي نافية، ونحن نجد (إما) لا تفارقها الواو، أعني: المكررة في قولك: ضربت إما زيداً وإما عمراً، فالثانية لا تفارقها الواو، والأولى لا تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، فقد خالف ما عليه حروف العطف)[1].

والذي في الأصول يخالف هذا النقل.

فقد عد ابن السراج حروف العطف في كتابه، وجاء منها قوله: (الخامس: إما: و(إما) في الشك بمنزلة (أو) وبينهما فصل...)[2].

وهو بهذا يوافق سيبويه في كون (إما) من حروف العطف[3].

---

(١) البغداديات (٣١٩ - ٣٢٠) وهذا النص مشابه لما في الأصول (٢/ ٥٩) إلا أنه ليس فيه ما يخص (إما)، وانظر: شرح المفصل (٨/ ١٠٣) والأشباه والنظائر (٢/ ٤٢٨).

(٢) الأصول (٢/ ٥٦) وانظر: الموجز (٦٦).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٤٣٥).

المسألة الثالثة عشرة

مجيء (لن) الناصبة للدعاء

نقل عدد من النحاة عن ابن السراج قوله: إن (لن) الناصبة تأتي للدعاء[1].

وما صرح به ابن السراج في الأصول يخالف هذا النقل.

فقد جاء في الأصول في (فصل من مسائل الدعاء والأمر والنهي) قوله: (وقال قوم: يجوز الدعاء بـ(لن)، مثل قوله: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾[2]، وقال الشاعر:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لا زِلْـ ... ـتُ لَهُمْ خَالِدًا خُلُودَ الجِبَالِ[3]

والدعاء بـ(لن) غير معروف، إنما الأصل ما ذكرنا، أن يجيء على لفظ الأمر والنهي)[4].

فهذا النص واضح الدلالة على أن ابن السراج يرى أن (لن) الناصبة لا تأتي للدعاء، وهذا ينفي صحة ما نسب إليه من رأي.

ويبدو - والله أعلم - أن الذي دفع النحاة لنسبة هذا الرأي لابن السراج هو حكايته لهذا الرأي كما في النص السابق. وقد نقل هذه الحكاية عدد من النحاة كابن

---

(١) انظر: شرح المرادي (٤/ ١٧٤) وأوضح المسالك (٤/ ١٤٩-١٥٠) وشرح قطر الندى (٦٦) والتصريح (٢/ ٢٢٩) وشرح الأشموني (٣/ ٢٧٨).

(٢) من الآية (١٧) من سورة القصص.

(٣) البيت للأعشى. انظر: الديوان (١٧٠) وشرح التسهيل (٤/ ١٥) والارتشاف (٢/ ٣٩١) والبحر المحيط (٨/ ٢٩٣) والدر المصون (٨/ ٦٥٨) ومغني اللبيب (٣٧٤) والهمع (٤/ ٩٦) وشرح الأشموني (٣/ ٢٧٨).

(٤) الأصول (٢/ ١٧١).

الناظم في شرح التسهيل[1] وأبي حيان في الارتشاف[2]، ثم تداخل الأمر على من أتى بعدهم وظنوا أن هذا الرأي لابن السراج فنقلوه عنه.

وهذا نوع من أنواع الوهم في نقل آراء بعض النحاة.

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٤/ ١٤).

(٢) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٩١).

المسألة الرابعة عشرة

أصالة الهاء في (أمهات)

نسب لابن السراج في كثير من المصادر إجازته أن تكون الهاء في (أمهات) أصلية[1].

وما في الأصول يخالف هذه النسبة.

فقد جاء في الأصول قوله: (فأما (أمهات) فوزنها (فعلهات)، يدلك على ذلك أنهم يقولون: أم وأمهات، فيجيئون في الجمع بما لم يكن في الواحد. وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ أن من العرب من يقول: (أمهة)، فإن كان هذا صحيحا فإنه جعلها (فعلة)، وألحقها بـ(جخدب).

ومن لم يعترف بـ(جخدب) ولم يثبت عنده أن في كلام العرب (فعللاً) وجب عليه أن يقول: (أمهة): (فعلهة) كما قال: إن جندبا: فنعل، ولم يقل: فعلل)[2].

فهذا النص واضح الدلالة في أن ابن السراج يرى أن الهاء في أمهات زائدة وليست أصلية.

ولكن قد يأتي معترض فيقول إن ما نسب لابن السراج هو الجواز، ولا يمنع أن يثبت الإنسان رأيا ويجيز غيره.

---

(١) انظر: سر الصناعة (٢/ ٥٦٤) وشرح اللمع (٢/ ٧١٤) وشرح المفصل (١٠/ ٤) وشرح الملوكي (٢٠٣) والارتشاف (١/ ١٠٧) والتصريح (٢/ ٣٦٢) وشرح الشافية (٤/ ٣٠٢).

(٢) الأصول (٣/ ٣٣٦).

فنقول: إن في نقل ابن السراج لما حكاه الأخفش من قولهم (أمهة) دليل قاطع على أن ابن السراج لا يرى أصالة الهاء في (أمهات)، وهذا يتضح من عدة أمور:

أولها: وصفه هذا الرأي بالشذوذ.

ثانيها: إشتراطه الصحة في هذا التركيب.

ثالثها: وهو أهمها - اشتراطه في من أراد جعل الهاء أصلية أن يثبت عنده وزن (فِعْلَل) في الرباعي وهذا الوزن مما زاده الأخفش[1] في أوزان الرباعي ولم يثبته ابن السراج[2].

---

(١) انظر: المنصف (١/ ٢٧) وشرح الملوكي (٢٦).

(٢) انظر: الأصول (٣/ ١٨١).

الخاتمة

الخاتمة

الحمدُ للَّهِ والصلاةُ والسَّلَامُ على رسولِ اللَّهِ .

وبعد ، فَقَدْ عِشْتُ في أثناءِ هذا البحثِ مَعَ ابنِ السراج وكتابِهِ الأصولِ فترةً ليستْ بالقصيرةِ، دَرَسْتُ فيها آراءَ عَلَمٍ من أعلامِ النحوِ العربي ممن حَفِظُوا لنا هذا التراثَ الضخم ، وَقَدَّمُوا خِدْمَةً جليلةً للغةِ القرآن ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُمُ الرحمةَ وَأَجْزَلَ لَهُمُ المثُوبَةَ .

وَتَصَفَّحْتُ في أثنائِها كتابَ الأصولِ الذي أَثْنَى عليه العلماءُ بما هو أهله ، واستفدتُ من قراءته - وكفى بها فائدة - وتتبعتُ مسائلَه .

وقد خرجتُ من هذه الدراسةِ ببعضِ النتائج أُجْمِلُهَا فيما يلي :

١- أَنَّ مثلَ هذا النوعِ من البحوثِ مفيدٌ جداً لطلابِ العلم ؛ لأنَّ فيه توجيهاً لكتبِ السلفِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - التي هي مصادرُ العلمِ الأصيلةِ . وتَعَرُّفُ الطالبَ على مناهجِهم وطرقِهم في البحثِ والتأليفِ .

٢- أَنَّ ابنَ السراج أحدُ العلماءِ المذكورين والنحاةِ المشهورين ، بل هو إمامٌ من أئمةِ البصريين ، كما بينتُ ذلك في مذهبه النحوي .

٣- أَنَّ ابنَ السراج يُشَكِّلُ حلقةً هامةً من حلقاتِ النحوِ العربي فهو استاذٌ لجيلٍ من النحاة بَرَعُوا في علمِهم واشتهروا بمؤلفاتِهم كالزجاجيِّ والسيرافيِّ والفارسيِّ والرمانيِّ .

٤- يُعَدُّ ابنُ السراج من العلماءِ الذين تَعَدَّدَتْ ثقافتُهم وَتَنَوَّعَتْ مصادرُ دراستِهم، ولكنَّ المصادرَ التي ترجمتْ له لم تذكرْ من شيوخِه سوى المبرد، وقد استطعتُ بحمدِ اللَّهِ أنْ أجمعَ عدداً من العلماءِ الذين أَخَذَ عنهم وَتَلَقَّى العلمَ على يديهم كأبي العباس ثَعْلَب وأبي سعيد السُّكَّري وأبي عبد الله اليزيدي.

٥- ظَهَرَ من خلالِ ثَبْتِ شيوخِ ابنِ السراج الذين وقفتُ عليهم، ولم يُذْكَرُوا في ترجمتِهِ بطلانُ زعمِ السيوطيِّ أنَّهُ تُوُفِّيَ شاباً.

٦- أنَّ كتابَ الأصولِ من أَشْهرِ كتبِ هذا الفن، بل هو ثاني أكبر كتابٍ نحوي يصلُ إلينا من تراثِ سَلَفِنَا الصالح. وهو يُعَدُّ بحقٍّ أَحَدَ أَعْمِدَةِ النَّحوِ البصري.

٧- يُعَدُّ كتابُ الأصولِ مرجعاً أصيلاً من مراجعِ النحوِ الكوفي، فقد استفادَ ابنُ السراج من تتلمذِهِ على بعضِ الكوفيين، فَظَهَرَ أثرُ ذلك في كتابِهِ الذي جَمَعَ فيه كثيراً من آراءِ أئمتِهم كالكسائي والفراءِ وثعلب، وَنَقَلَ بعضاً من مسائلِ الخلافِ مع البصريين، وعدداً من خلافِهم فيما بينهم، كما أوردَ بعضاً من مصطلحاتِهم معرفاً بها.

٨- أَنَّ كثيراً من الآراءِ التي نُسِبَتْ لأعلامِ النحاةِ والتي امتلأتْ بها كتبُ النحوِ،

تحتاجُ إلى تمحيصٍ وتدقيقٍ، لِلَحَاقِ الوهمِ لكثيرٍ من هذهِ الآراء كما جاءَ ذلك في الفصلِ الرابعِ من هذا البحث الذي أفردتُه للآراءِ التي نُسِبَتْ لابنِ السراج وفي الأصولِ ما يخالفُها.

٩- أنَّ كتابَ الأصولِ - وهو الموسوعةُ النحويةَ، بما شَمِلَه من آراءٍ عديدةٍ لأئمةِ النحويين من بصريين وكوفيين - لَمْ يُعْطَ حَقَّهُ من التحقيقِ والنشرِ، فقد لَحِقَ الكتابَ ظلمٌ من محققهِ كما وضحتُ ذلك في أثناءِ الحديثِ عن الكتابِ في التمهيد، وهذا الظلمُ حقيقةً لم يقتصرْ على كتابِ الأصولِ فقط، بل شَمِلَ عدداً من كتبِ التراثِ التي أصبحتْ ميداناً للتنافسِ التجاري ومطيةً للدرجاتِ العلميةِ.

وفي الختامِ أسألُ اللّهَ العليَّ العظيمَ أنْ يرزقَنا الإخلاصَ في القولِ والعملِ وأنْ يوفقَنا لما يُحِبُ ويرضَى إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحمدُ للّهِ ربِّ العالمين.

الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الحديث والأثر.

٣- فهرس الأمثال.

٤- فهرس الشعر.

٥- فهرس الأعلام.

٦- فهرس المصادر والمراجع.

٧- فهرس الموضوعات.

١- فهرس الآيات القرآنية

سورة الأعراف

سورة التوبة

سورة هود

سورة يوسف

ســورة الحجر

ســورة الإسراء

ســورة الكهف

ســورة طــه

ســورة الشعراء

ســورة القصص

ســورة العنكبوت

ســورة الأحزاب

ســورة سبأ

ســورة فاطر

ســورة ص

ســورة غافر

ســورة فصلت

٢- فهرس الحديث والأثر

٣- فهرس الأمثال

٤- فهرس الشعر

	الشاهد		الصفحة
	قافية الهمزة		
١-	فـلا والله لا يلـفى لما بي	ولا للما بهـم أبـدا دواء	٧٥
٢-	ربما ضربة بسيف صقيـل	بين بصـرى وطعـنة نجلاء	١٥١
٣-	نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت	رد التحيـة نطقاً أو بـإيمـاء	١١٥
	قافية الباء		
٤-	بأي كتـاب أم بأيـة سنـة	ترى حبهـم عـاراً وتحسب	١٣٢
٥-	لولا توقع معتـر فأرضيـه	ما كنت أوثر اترابا على ترب	٩٨
	قافية التـاء		
٦-	ربمـا أوفـيت فـي علـم	ترفعـن ثوبـي شمـالات	١٤٨
	قافية الجيم		
٧-	أومت بعينيها من الهـودج	لولاك هذا العام لم أحجج	١٣٠
	قافية الحـاء		
٨-	يا ناق سيري عنقاً فسيحـا	إلى سليمـان فنستريحـا	٩٧

قافية الدال

قافية الراء

قافية السين

قافية العين

قافية الفاء

قافية القاف

قافية الكاف

قافية اللام

قافية الميم

٥- فهرس الأعلام

(ز)

(س)

(ش)

٦- فهرس المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، الشرجي تحقيق د. طارق الجنابي. الطبعة الأولى - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت (١٤٠٧هـ).

٢- ابن السراج النحوي، رسالة مقدمة من عبد الحسين الفتلي لنيل درجة الدكتوراه إلى كلية الآداب، جامعة القاهرة (١٩٧٠م).

٣- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو اللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب (١٩٦٢م).

٤- أبو علي الفارسي، للدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي. الناشر: دار المطبوعات الحديثة - جدة، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ).

٥- إتحاف فضلاء البشر، للشيخ أحمد بن محمد البنا. تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ومكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

٦- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: د. محمد

إبراهيم البنا، دار الاعتصام - القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

٧- ارتشاف الضرب، لأبي حيان. تحقيق : د. مصطفى النماس، مطبعة النسر الذهبي . الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).

٨- الارشاد إلى علم الاعراب، لشمس الدين الكيشي، تحقيق : د. عبد الله الحسيني ود. محسن العميري. مطبوعات مركز احياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

٩- الأزهية في علم الحروف، للهروي. تحقيق : عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . (١٤١٣هـ).

١٠- أسرار العربية، لابن الانباري . تحقيق : محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقي بدمشق . (١٣٧٧هـ).

١١- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني . تحقيق : د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

١٢- الأشباه والنظائر، للسيوطي. تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة

الرسالة - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

١٣- الأصول في النحو، لابن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

١٤- الأصول في النحو، لابن السراج. مخطوط في مركز البحث العلمي برقم (٧١٣) نحو، ونسخة أخرى برقم (٧١٤) نحو.

١٥- الأضداد، لأبي بكر بن الانباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية - بيروت - (١٤٠٧هـ).

١٦- إعراب الحديث النبوي، للعكبري. تحقيق: د. حسن موسى الشاعر. دار المنارة للنشر والتوزيع - جدة. الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ).

١٧- إعراب القرآن، المنسوب للزجاج. تحقيق: إبراهيم الأبياري. الناشر: دار الكتاب اللبناني - بيروت. الطبعة الثالثة (١٤٠٦هـ).

١٨- اعراب القرآن، للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ).

١٩- الأعلام، للزركلي . دار العلم للملايين - بيروت . الطبعة السادسة (١٩٨٤م).

٢٠- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني . دار الفكر - بيروت .

٢١- اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية . تحقيق : د. ناصر العقل . الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).

٢٢- ألفية ابن مالك . دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٣- الأمالي ، لأبي علي القالي . دار الكتب العلمية - بيروت (١٣٩٨هـ).

٢٤- أمالي ابن الشجري . تحقيق : د. محمود الطناحي . الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).

٢٥- أمالي الزجاجي . تحقيق : عبد السلام هارون . دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ).

٢٦- الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام . تحقيق : د. عبد المجيد قطامش . دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ).

٢٧- إنباه الرواه على انباه النحاة ، للقفطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي - القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت . الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) .

٢٨- الأنساب، للسمعاني . مطبوعات دائرة المعارف العثمانية . الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ) .

٢٩- الانصاف في مسائل الخلاف ، لابن الانباري . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

٣٠- أوضح المسالك ، لابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية - بيروت .

٣١- الايضاح ، لأبي علي الفارسي . تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود . دارالعلوم للطباعة والنشر - الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ) .

٣٢- الايضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب . تحقيق : د. موسى بناي العليلي . مطبعة العاني - بغداد .

٣٣- الايضاح في علل النحو ، للزجاجي . تحقيق : د. مازن المبارك . دار النفائس - بيروت - الطبعة الخامسة (١٤٠٦هـ) .

٣٤- البحر المحيط ، لأبي حيان. طبع بعناية : الشيخ عرفات العشا حسونة. دار الفكر - بيروت (١٤١٢هـ).

٣٥- بدائع الفوائد، لابن القيم . دار الكتاب العربي - بيروت.

٣٦- البرهان في علوم القرآن، للزركشي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر (١٤٠٠).

٣٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع. تحقيق : د. عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

٣٨- بغية الوعاة ، للسيوطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر - الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ).

٣٩- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، للفيروز بادي . تحقيق : محمد المصري. منشورات مركز المخطوطات والتراث - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

٤٠- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الانباري . تحقيق : د. طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ).

٤١- تاريخ الإسلام، للذهبي . تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمري . الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).

٤٢- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي . الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .

٤٣- تاريخ العلماء النحويين ، لأبي المحاسن التنوخي . تحقيق : د. عبد الفتاح الحلو . مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤٠١هـ).

٤٤- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة. تحقيق : السيد أحمد صقر . دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ).

٤٥- التبصرة والتذكرة ، للصيمري . تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين . طبع جامعة أم القرى - الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ).

٤٦- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري . تحقيق : علي محمد البجاوي . دار الجيل - بيروت . الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ).

٤٧- التبيان في شرح الديوان، المنسوب للعكبري . ضبط وتصحيح : مصطفى السقا وآخرين. دار المعرفة - بيروت .

٤٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري . تحقيق : د. عبدالرحمن العثيمين . دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

٤٩- تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري . بحاشية الكتاب - طبعة بولاق .

٥٠- تذكرة النحاة ، لأبي حيان . تحقيق : د. عفيف عبد الرحمن . مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

٥١- تسهيل الفوائد ، لابن مالك . تحقيق : محمد كامل بركات . دار الكتاب العربي (١٣٨٧هـ).

٥٢- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري . مكتبة ومطبعة دار احياء الكتب العربية .

٥٣- تهذيب اللغة ، للأزهري . تحقيق : عبد السلام هارون وآخرين . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر .

٥٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي . تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان . الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة الثانية .

٥٥- التوطئة ، للشلوبين . تحقيق : يوسف المطوع . دار التراث العربي للطبع والنشر - القاهرة .

٥٦- الجامع الصحيح ، للبخاري . تحقيق : محب الدين الخطيب . المطبعة السلفية - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ) .

٥٧- الجامع الصحيح ، للترمذي . تحقيق : أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي .

٥٨- الجمل في النحو ، للزجاجي . تحقيق : د. علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل - الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ) .

٥٩- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش . دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية .

٦٠- الجنى الداني ، للمرادي . تحقيق : د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٣هـ) .

٦١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل . دار الفكر - بيروت (١٤٠٩هـ) .

٦٢- حاشية الصبان على شرح الاشموني . بهامش شرح الاشموني .

٦٣- حاشية يس على التصريح . بهامش التصريح .

٦٤- الخصائص ، لابن جني . تحقيق : محمد علي النجار . الناشر : دار الكتاب العربي- بيروت .

٦٥- خزانة الأدب ، للبغدادي . تحقيق : عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي - القاهرة (١٤٠٩هـ) .

٦٦- الدر المصون ، للسمين الحلبي . تحقيق : د. أحمد الخراط . دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ) .

٦٧- ديوان الأعشى . دار الكاتب العربي - بيروت .

٦٨- ديوان تأبط شرا . تحقيق : علي ذو الفقار شاكر . دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ) .

٦٩- ديوان جرير . قدم له وشرحه : تاج الدين شلق . الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٣هـ) .

٧٠- ديوان جميل . تحقيق : حسين نصار . دار مصر (١٩٥٨م) .

٧١- ديوان زهير بن أبي سلمى . دار الكتب (١٣٦٣هـ) .

٧٢- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس . تحقيق : عبد العزيز الميمني . دار الكتب المصرية (١٣٦٩هـ) .

٧٣- ديوان العباس بن مرداس . تحقيق : يحيى الجبوري . بغداد (١٣٨٨هـ) .

٧٤- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق : محمد يوسف نجم . دار صادر- بيروت .

٧٥- ديوان عمر بن أبي ربيعة . دار صادر - بيروت (١٩٦١م) .

٧٦- رصف المباني ، للمالقي . تحقيق : د. أحمد محمد الخراط . دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ) .

٧٧- الروض الأنف ، للسهيلي . تعليق : طه عبد الرؤوف سعد . دار الفكر - بيروت (١٤٠٩هـ) .

٧٨- سر صناعة الاعراب ، لابن جني . تحقيق : د. حسن هنداوي . دار القلم- دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

٧٩- سير أعلام النبلاء ، للذهبي . أشرف على التحقيق : شعيب الارنؤوط . مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ).

٨٠- سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، لابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٨١- شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٨٢- شرح ابن عقيل . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار اللغات - الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤هـ).

٨٣- شرح أدب الكاتب ، للجواليقي . الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .

٨٤- شرح الأشموني مع حاشية الصبان . مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية .

٨٥- شرح الألفية ، لابن الناظم . تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل - بيروت .

٨٦- شرح التسهيل، لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

٨٧- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور . تحقيق : د. صاحب أبو جناح . موسسة دار الكتب للطباعة والنشر (١٤٠٠هـ).

٨٨- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي . تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين . دار الكتب العلمية - بيروت (١٣٩٥هـ).

٨٩- شرح شذور الذهب، لابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية - بيروت.

٩٠- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك. تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري. مطبعة العاني - بغداد (١٣٩٧هـ).

٩١- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام. تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية - بيروت (١٤٠٩هـ).

٩٢- شرح قواعد الاعراب ، للكافيجي . تحقيق : د. فخر الدين قباوة . دار طلاس - دمشق - الطبعة الثانية (١٩٩٣م).

٩٣- شرح الكافية ، للرضي . دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٥هـ).

٩٤- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك. تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي . دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ).

٩٥- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي . تحقيق : د. رمضان عبد التواب وآخرين. الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٦م).

٩٦- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي . مخطوط في مركز البحث العلمي برقم (١٩٥) نحو .

٩٧- شرح اللمع ، لابن برهان . تحقيق : د. فائز فارس . السلسلة التراثية - الكويت - الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).

- شرح المرادي = توضيح المقاصد والمسالك .

٩٨- شرح المفصل ، لابن يعيش . عالم الكتب - بيروت .

٩٩- شرح المفصل في صنعة الاعراب - الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي - بيروت (١٩٩٠م).

١٠٠- شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين. تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي. الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).

١٠١- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ. تحقيق: خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية - الكويت. الطبعة الأولى (١٩٧٦م).

١٠٢- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بحلب - الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ).

١٠٣- شفاء العليل في ايضاح التسهيل، للسلسيلي. تحقيق: د. عبد الله البركاتي. مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة (١٤٠٦هـ).

١٠٤- شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٥- الصاحبي، لابن فارس. تحقيق: السيد أحمد صقر. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.

١٠٦- الصحاح، للجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين - بيروت . الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ).

١٠٧- الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج. تحقيق : د. محمد محمد سعيد. مطبعة الأمانة - مصر (١٤٠٠).

١٠٨- طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي . تحقيق : عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي . دار إحياء الكتب العربية .

١٠٩- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية .

١١٠- العبر في خبر من غبر ، للذهبي . تحقيق : محمد السعيد زغلول . دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

١١١- الفصول الخمسون ، لابن معطي . تحقيق : محمود الطناحي . الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .

١١٢- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، للعلائي . تحقيق : د. حسن موسى الشاعر . دار البشير للنشر والتوزيع الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

١١٣- فهارس الأصول في النحو ، للدكتور يحيى بشير مصري . دار البخاري للنشر والتوزيع - القصيم - بريدة .

١١٤- فهارس كتاب الأصول في النحو ، للدكتور محمود الطناحي . الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة (١٤٠٦هـ) .

١١٥- الفهرست ، لابن النديم . دارالمعرفة - بيروت (١٣٩٨هـ) .

١١٦- القاموس المحيط ، للفيروزبادي . دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٢هـ) .

١١٧- الكافية في النحو ، لابن الحاجب . تحقيق : د. طارق نجم . الناشر : مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع - جدة - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ) .

١١٨- الكامل ، للمبرد . تحقيق : د. محمد أحمد الدالي . مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) .

١١٩- الكامل في التاريخ ، لابن الأثير . مراجعة : د. محمد يوسف الدقاق . دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ) .

١٢٠- الكتاب ، لسيبويه . المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر - الطبعة الأولى (١٣١٦هـ) .

١٢١- الكتاب، لسيبويه . تحقيق : عبد السلام هارون . عالم الكتب - الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ) .

١٢٢- كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي . تحقيق : د. محمود الطناحي . الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) .

١٢٣- الكشاف ، للزمخشري . مكتبة المعارف - الرياض .

١٢٤- كشف الظنون ، لحاجي خليفة . دار الفكر (١٤٠٢هـ) .

١٢٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكي بن أبي طالب . تحقيق : د. محيي الدين رمضان . مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠١هـ) .

١٢٦- اللامات ، للزجاجي . تحقيق : د. مازن المبارك . دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية (١٤١٢هـ) .

١٢٧- اللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير . دار صادر - بيروت (١٤٠٠هـ) .

١٢٨- لسان العرب ، لابن منظور . تحقيق : عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي . دار المعارف - مصر .

١٢٩- لمع الأدلة ، لابن الانباري . تحقيق : سعيد الأفغاني . دار الفكر .

١٣٠- اللمع في العربية ، لابن جني . تحقيق : سميح أبو مغلي . دار مجد لاوي للنشر - عمان - (١٩٨٨م) .

١٣١- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج . تحقيق : د. هدى قراعة . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الثانية (١٤١٤هـ) .

١٣٢- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف بمصر الطبعة الخامسة .

١٣٣- مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية . جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وولده محمد . طبعة الرياض .

١٣٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني . تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين . دار سزكين للطباعة والنشر - الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ) .

١٣٥- المحمدون من الشعراء ، للقفطي . تحقيق : حسن معمري . منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر - الرياض .

١٣٦- المخصص، لابن سيده. منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .

١٣٧- المدرسة البغدادية ، للدكتور محمود حسني محمود - مؤسسة الرسالة ودار عمار - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

١٣٨- المذاهب النحوية ، للدكتورمصطفى السنجرجي . مكتبة الفيصلية - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

١٣٩- مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي - الطبعة الثانية (١٣٩٤هـ).

١٤٠- المزهر، للسيوطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين. دار الجيل، ودار الفكر - بيروت .

١٤١- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي . تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد. مطبعة المدني - الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

١٤٢- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي . تحقيق : د. حسن هنداوي . دار القلم - دمشق ، ودار المنارة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

١٤٣- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي . مصورة عن نسخة راغب باشا باستانبول .

١٤٤- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي. تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد. مطبعة المدني - (١٤٠٣هـ).

١٤٥- المسائل المشكلة ، المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي . تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي . مطبعة العاني - بغداد .

١٤٦- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل . تحقيق : د. محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (١٤٠٠هـ).

١٤٧- المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري . دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ).

١٤٨- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب . تحقيق : د. حاتم الضامن . مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ).

١٤٩- معاني الحروف ، للرماني . تحقيق : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي . مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة - الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ).

١٥٠- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط . تحقيق : د. فائز فارس . المطبعة العصرية - الكويت - الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ).

١٥١- معاني القرآن، للزجاج . تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي . عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

١٥٢- معاني القرآن ، للفراء . تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ود. عبد الفتاح شلبي . القاهرة.

١٥٣- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي . تحقيق : د. إحسان عباس . دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٩٣م).

١٥٤- معجم البلدان ، لياقوت الحموي . دار صادر - بيروت (١٤٠٤هـ).

١٥٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية (١٤٠١هـ).

١٥٦- معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة . دار إحياء التراث العربي- بيروت (١٣٧٦هـ) .

١٥٧- مغني اللبيب ، لابن هشام . تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . دارالفكر - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٢هـ) .

١٥٨- مفتاح السعادة ، لطاش كبرى زاده . دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) .

١٥٩- المفصل في علم العربية ، للزمخشري . تحقيق : د. محمد عز الدين السعيدي . دار إحياء العلوم - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٠هـ) .

١٦٠- المقتضب ، للمبرد . تحقيق : عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب - بيروت .

١٦١- المقرب ، لابن عصفور . تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري . مطبعة العاني - بغداد .

١٦٢- الممتع في التصرف ، لابن عصفور . تحقيق : د. فخر الدين قباوة . دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ) .

١٦٣- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ، لابن الجوزي . تحقيق : محمد عبد القادر

عطا ومصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية - بيروت . الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

١٦٤- المنصف شرح تصريف المازني ، لابن جني . تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. ملتزم الطبع : مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده - مصر - الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ).

- منهج السالك = شرح الأشموني .

١٦٥- الموجز ، لابن السراج . تحقيق : د. مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي. مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر - بيروت (١٩٦٥م).

١٦٦- نتائج الفكر ، للسهيلي . تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا. دار الرياض للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ).

١٦٧- نزهة الألباء ، لابن الانباري . تحقيق : د. إبراهيم السامرائي . مكتبة المنار- الزرقاء - الأردن - الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ).

١٦٨- النكت الحسان، لأبي حيان. تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

١٦٩- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري . تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان . منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

١٧٠- الهاشميات، للكميت بن زيد. مطبعة شركة التمدن الصناعية- مصر (١٣٣٠هـ).

١٧١- همع الهوامع ، للسيوطي . تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٧هـ).

١٧٢- الوافي بالوفيات ، للصفدي . باعتناء : س. ديدر ينغ . دار النشر - شتوتغارت - الطبعة الثانية (١٤١١هـ).

١٧٣- وفيات الأعيان، لابن خلكان. تحقيق: د. إحسان عباس. دار صادر- بيروت.

١٧٤- يتيمة الدهر، للثعالبي . تحقيق : د. مفيد قميحه . دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).

٧- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة